



المراجعة السادسة حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
عشر سنوات بعد اعلان القاهرة لعام

2013

تقرير المراجعة الوطنية للاعوام 2018-2022

المملكة الأردنية الهاشمية

2023



المراجعة السادسة

حول

التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

عشر سنوات بعد اعلان القاهرة لعام

2013

تقرير المراجعة الوطنية للاعوام 2018-2022

المملكة الأردنية الهاشمية

المحتويات

الصفحة	البند
3	الملخص التنفيذي
7	مقدمة
9	هدف التقرير
11	القسم الأول: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للسكان
13	القسم الثاني: للسكان والتخطيط الاستراتيجي في الأردن
23	القسم الثالث: الكرامة والمساواة
31	القسم الرابع: الشباب
41	القسم الخامس: الأشخاص ذوي الإعاقة
55	القسم السادس: الصحة
66	القسم السابع: التعاون الدولي والشراكة
71	المصادر والمراجع

الملخص التنفيذي

شهدت المئوية الأولى للأردن تحولات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، شملت جميع مجالات الحياة. وترجمت هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كافة المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوافر بنية تحتية وخدمات نوعية شاملة. وبالمقابل كانت هناك تغييرات جوهرية في ديناميكيات السكان، حيث ارتفع عدد السكان على مدى العقدين الماضيين الى أكثر من الضعف (من 5.1 مليون نسمة في عام 2002 إلى 11.3 مليون نسمة في عام 2022)، حيث أن 6 ملايين نسمة منهم هم حصيلة الزيادة السكانية في فترة زمنية لا تتجاوز (عقدين زمنيين) وهي السنوات الواقعة بين 2004-2022، وقد كان هذا الارتفاع الكبير بسبب النزاعات في الاقليم وما نتج عنها من موجات لجوء قسري أدت الى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، شكل غير الأردنيين أكثر من 31% من المجموع الكلي للسكان، ويستضيف الأردن ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنة مع عدد المواطنين، ويبلغ عدد اللاجئين السوريين أكثر من 1.3 مليون سوري (660 الف لاجئ مسجل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، يقطن اقل من 15% منهم في المخيمات والباقي يقيمون خارج المخيمات، ولا تزال أعداد اللاجئين مستمرة في النمو لارتفاع معدلات الإنجاب بينهم. وقد أدى هذا التحدي الديموغرافي إلى ضغوط غير مسبقة على البنية التحتية والموارد الطبيعية والخدمات وخاصة قطاعي الصحة والتعليم، بالإضافة الى الآثار الديموغرافية التي تمثلت في إحداث خلل في الهرم السكاني بزيادة كبيرة في قاعدة الهرم، مما أثر سلباً على الجهود الوطنية في استثمار التحول الديموغرافي وارتفاع نسب الشباب. في ظل ظروف زادت من حدتها آثار جائحة كوفيد 19، التي ضاعفت من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وكان لها تأثيرات كبيرة على شرائح كبيرة من الفئات السكانية.

وقد أولى الأردن الأبعاد والقضايا السكانية اهتماماً كبيراً، حيث تبنى منذ عقود طويلة المفاهيم الأساسية للسياسات السكانية والتي تضمن للسكان حقوقهم بالحصول على العيش الكريم، حيث عمل على إدماج الديناميكيات السكانية بالتخطيط التنموي وفي الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وتطوير استراتيجيات تعكس بالكامل الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة، حيث أطلق مؤخراً رؤيته للتحديث الاقتصادي 2022-2033 التي تتمحور حول شعار "مستقبل أفضل" وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانيات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الاستدامة ركناً أساسياً في هذه الرؤية المستقبلية، وقد تم تضمين الأبعاد السكانية المختلفة ضمن ركائز الاستراتيجية ومحركاتها وتم بناء هذه الرؤية استناداً الى البيانات حول ديناميكيات السكان، كما أطلق أيضاً خارطة طريق لتحديث القطاع العام وبرنامجهما التنفيذي للأعوام 2022-2025 تتضمن مجموعة محاور ذات العلاقة بالسكان وقضاياهم إضافة الى العديد من الاستراتيجيات القطاعية، إلى جانب تطوير منظومة الحياة السياسية.

بينت تقارير المراجعة الوطنية جميعها حول التقدم في تنفيذ إعلان القاهرة 2013 حول السكان والتنمية، العديد من الإنجازات التي حققها الأردن بالإضافة الى العديد من التحديات ولعل أبرزها على الاطلاق ازمة اللجوء وتداعياتها على كافة القطاعات ولا سيما قطاعي التعليم والصحة. وجاءت المراجعة الإقليمية السادسة والتي تعد المراجعة الثانية لإعلان القاهرة والتي يقوم بها

المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية للسنوات 2018-2022، حيث سلطت هذه المراجعة الضوء على الإنجازات والتحديات الرئيسية للأردن ضمن مجالات السكان والتخطيط الاستراتيجي، الكرامة والمساواة، الشباب، الأشخاص ذوي الإعاقة، الصحة، والتعاون الدولي والشراكات.

ففي مجال **التخطيط السكاني** يقوم المجلس الأعلى للسكان - الجهة المرجعية الرئيسية لكافة القضايا والمعلومات السكانية - بالتنسيق بين الاستراتيجيات وبرامج القطاعات التنموية المختلفة فيما يتعلق بإدماج الديناميكيات السكانية بالتخطيط التنموي على المستوى المحلي بهدف تحقيق نمو مستدام وعادل يركز على التخطيط من منظور سياسات الفرصة السكانية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق الصحة الإيجابية ضمن منظومة حقوق الإنسان وبنهج جندري بالارتكاز على برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (ICPD) وإعلان القاهرة 2013 المنبثق عنه كجزء من تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، والالتزامات العالمية لقمة نيروبي، حيث قام المجلس بإعداد الاستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) والاستراتيجية الوطنية للصحة الإيجابية والجنسية (2020-2030) والخطة الوطنية لتنفيذ التزامات الأردن ضمن التزامات قمة نيروبي للأعوام (2021-2030)، وتسليط الضوء على بعض القضايا الملحة والتي تؤثر على الأبعاد السكانية، كما تم إعداد العديد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق الوصول الكامل والمتساوي إلى الخدمات والمعلومات الخاصة بالصحة الجنسية والإيجابية

وفي **القطاع الصحي** عكست المؤشرات الصحية العامة جودة وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة مما وضع الأردن في مرتبة متقدمة في هذا المجال، حيث ارتفع توقع الحياة للمواطن الأردني، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع، وارتفع معدل الأطباء بالنسبة لعدد السكان، كما وارتفعت أعداد المستشفيات وعدد الأسرة في المستشفيات وحصاة الفرد من الاتفاق الصحي الجاري، كما قامت وزارة الصحة بإعادة تفعيل سجل وفيات الأمهات وأتممتها، والعمل على تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التدخين من خلال زيادة عدد عيادات الإقلاع عن التدخين واستحداث برنامج المراكز الصحية الصديقة للمسنين، والتوسع في أعداد القرى الصحية، وإعداد البروتوكولات العلاجية وحزمة الدلائل الإرشادية ومعايير الرعاية الصحية السليمة والأمنة المعتمدة في المراكز الصحية، إضافة إلى التوسع في برامج الاعتمادية.. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات تم التوسع في توظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي الصحي، حيث تم التوسع في حوسبة وأتمتة المرافق الصحية، وإعادة هندسة الإجراءات وخدمات ترخيص المهن والمؤسسات الصحية.

يدرك الأردن أن **ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان** وتعزيزها عامل رئيسي في تحقيق استقرار وتعزيز الأمن والسلم المجتمعي، وتكفل التشريعات والسياسات الوطنية حق المواطن الأردني في حياة آمنة مستقرة وكرامة، فقد قام الأردن بإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في السياسات والبرامج وبنائها وفق نهج حقوقي قائم على العدالة والمساواة وسيادة القانون، كما تبنى العديد من التشريعات المتوافقة مع مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية لترسيخ مختلف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. حيث تم مؤخراً إجراء العديد من التعديلات على التشريعات الوطنية وتبني سياسات واستراتيجيات ذات صلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان العدالة والمساواة والكرامة للجميع، فتم إجراء تعديلات على الدستور الأردني في عام 2022، وإقرار قانون حقوق الطفل لعام 2022، وإقرار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017، وصدور قانون الأحزاب السياسية لعام 2022، وأجريت تعديلات على قانون الأحوال الشخصية لعام 2019، وتعديلات على قانون العقوبات

لعام 2017، وتعديلات قانون منع الإتجار بالبشر لعام 2021، وتعديلات قانون العمل لعام 2019، وصدور نظام العاملين في الزراعة عام 2021، وإصدار نظام التدابير الملحقة بقرار تسوية النزاع في قضايا العنف الأسري رقم 100 لسنة 2019، وإقرار مصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل للأعوام (2021 - 2023) ، وإصدار نظام تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2021، ونظام التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2021. كما صدرت مجموعة من التشريعات والاستراتيجيات لمكافحة التمييز على أساس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وحمايتها من كافة أشكال العنف.

ولأن العيش بكرامة هو أحد أهم مبادئ حقوق الإنسان التي عززها الأردن عبر تشريعاته واستراتيجياته المختلفة، فقد وضع مجموعة من الاستراتيجيات تهدف إلى تحقيق حياة كريمة لجميع الأردنيين من خلال توفير نظام شامل وشفاف وعادل للحماية الاجتماعية تحمي الأفراد وأسره من المتغيرات وتعمل على تكامل السياسات الاجتماعية، حيث تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025، التي تتوافق مع التعهدات التي أعلنتها الحكومة في برامجها التنفيذية المختلفة، والمنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة 2030. إضافة الى استحداث العديد من برامج التحويلات النقدية لاستهداف الفئات الأكثر هشاشة وضعفاً، كما وسع الضمان الاجتماعي نطاق شمول التغطية للمستفيدين من نظام التأمينات الاجتماعية المبني على الاشتراكات، وتم استحداث برامج جديدة مثل برنامجي تأمين الأمومة والتعطل عن العمل، وغيرها من البرامج.

ولتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم وادماجهم في المجتمع، أطلق الأردن السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2020-2030، والاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2020-2030، كما صدر إعلان الأردن نحو الدمج والتنوع في التعليم في عام 2022، كما نفذت العديد من البرامج الرامية إلى تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات العامة المختلفة وفرص العمل، والذي يتضمن الوصول إلى المرافق الخدمية والمعلومات والبيانات الأساسية، وتهيئة المباني وتوفير الأشكال التيسيرية لتمكين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمرافق العامة، والبدء بتحويل المنظومة الايوائية للأشخاص ذوي الإعاقة لمنظومة نهائية دامجة ودمجهم مع أسره وفي مجتمعاتهم وفي التعليم الرسمي وبكافة مراحله.

وفيما يتعلق بالشباب، يعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً شاباً فتيماً، ويدرك الأردن أن الاستثمار في الشباب وإكسابهم الخبرات اللازمة يعد أساساً مهماً في التنمية الشاملة المستدامة، فلا تكاد تخلو استراتيجية وطنية أو استراتيجية قطاعية من محور أو برنامج يتعلق بالشباب سواء ضمن محاور وبرامج وأنشطة تستهدف الشباب مباشرة أو من خلال توفير بيئة ممكنة للشباب فهم وسيلة التنمية وغايتها. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة في اطلاق مبادرات ومشاريع وطنية تهدف الى تعزيز مشاركة الشباب في المجالات السياسية والحياة العامة، غير أن مشاركة الشباب في هذه المجالات ما تزال دون الطموح، وفي مجال تشغيل الشباب وتمكينهم اقتصادياً، تم اطلاق العديد من الخطط والبرامج التي تشجع على العمل وتشجع على استقطاب الاستثمارات في كافة القطاعات، إلا أن معدلات البطالة لا تزال في أعلى مستوياتها (22.8% بين الأردنيين في عام 2022)، لا سيما بين الاناث الاردنيات حيث بلغت (31.4%) وبين الشباب الأردنيين في الفئة العمرية من 15- 25 عاماً حيث ارتفعت معدلات البطالة بينهم بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة لتصل الى 47 % في عام 2022، وبهذا يواجه الشباب تحديات كبيرة تتعلق بارتفاع معدلات البطالة بينهم كما تتدنى معدلات مشاركتهم السياسية ومشاركتهم في الحياة العامة.

وعلى مستوى التعاون الدولي والشراكة يقوم الأردن بدور ريادي على مستوى الإقليم في كافة المجالات وخاصة في قضايا السكان والتنمية، حيث أن له إسهامات كبيرة وملموسة ومؤثرة في مجال السكان والتنمية على مستوى المنطقة العربية، الى جانب شراكاته مع العديد مع الجهات المانحة على المستوى الإقليمي والدولي لتنفيذ السياسات والبرامج السكانية على المستوى الوطني.

إن استعراض التقدم الذي احرزه الأردن في المجالات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن التحديات المختلفة التي يواجهها الأردن والتي ساهمت في تباطؤ ملموس في التقدم في بعض القطاعات وتراجع كبير في قطاعات أخرى، وقد برزت هذه التحديات بشكل كبير خلال الخمس سنوات السابقة، كالتداعيات المعقدة لجائحة كورونا والتحديات الاقتصادية العالمية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وبالتأكيد فإن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين أدى إلى إجهاد قدرات القطاعات المختلفة وزيادة الضغط على البنية التحتية والإمدادات، إذ يتحمل الأردن تبعات اللجوء ويساهم في الإنفاق على الخدمات المقدمة للاجئين السوريين في ضوء تراجع الدعم الدولي بشكل كبير من جهة، وفي ضوء التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني من جهة أخرى، هذا إضافة الى التداعيات العالمية للأزمة الروسية الأوكرانية التي شكلت ضغوطاً إضافية ناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغذاء وأسعار الفائدة عالمياً. وبغض النظر عن هذه التحديات الكبيرة، ومع دخول الأزمة السورية عامها الثاني عشر يؤكد الأردن بأنه مستمر بتقديم خدماته وخاصة الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات للاجئين "حتى لا يتخلف عن الركب أحد".

وقد خلصت المراجعة الوطنية للعوام 2018-2022 ، لتؤكد على التزام الأردن بتنفيذ بنود إعلان القاهرة 2013 ، كما أظهرت المراجعة تقدم الأردن تقدماً ملموساً في العديد من المجالات بالرغم من التحديات القائمة المرتبطة بتداعيات جائحة كورونا وتدفق اللاجئين وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة والتي كانت لها تأثيرات كبيرة على شرائح كبيرة من السكان. وبينت هذه المراجعة أيضاً أهمية تعزيز التعاون والشراكات والدعم الفني على المستوى الإقليمي والدولي، وأهمية بناء القدرات في مجال ادماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي، إضافة الى تطوير السجلات الإدارية كمصدر أساسي للبيانات وبناء القدرات في مجال بلورة خطط الاستجابات الوطنية في أوقات الأزمات بناء على الخصائص السكانية والتحديات القائمة، الى جانب الحاجة الى مأسسة أنظمة الإنذار المبكر للقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الاستدامة المالية.

أولاً: المقدمة

يعتبر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD)، الذي عقد في القاهرة في عام 1994، التزاماً دولياً هاماً جمع 179 دولة لمناقشة قضايا السكان والتنمية إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائل إعلام. واعتمد برنامج عمل حدد نهجاً شاملاً يركز على العلاقة الوطيدة بين السكان والتنمية، ونقل السياسات والبرامج السكانية نحو تركيز محوره الافراد في إطار معايير حقوق الإنسان.

وقد أرسى الإجماع على برنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي رؤية شمولية للتنمية ومتطلباتها تشتمل على عدة عناصر. على سبيل المثال، تطرق برنامج عمل القاهرة للعلاقات المتداخلة والمعقدة بين السكان والنمو الاقتصادي والفقر والتنمية المستدامة وكذلك التوزيع السكاني والتغير المناخي والتحصّر والهجرة وجمع البيانات وتحليلها. وجاءت الأهداف والإجراءات السكانية والإنمائية الواردة في برنامج عمل القاهرة متصدية للتحديات الشديدة والعلاقات المتبادلة بين التغير السكاني والنمو الاقتصادي المضطرب في سياق التنمية المستدامة التي لا تضحى بحقوق الأجيال القادمة من أجل الأجيال الحاضرة.

كما شكّل برنامج العمل إطاراً مرجعياً استندت إليه عدد من الاتفاقيات الدولية ومنها إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015)، والخطة الحضرية الجديدة (2016)، والاتفاق العالمي للهجرة الأمنة والمنظمة والنظامية (2018).

وفي عام 2019، انعقدت قمة نيروبي مما أسفر عن 775 التزاماً من 137 حكومة ومجتمعاً مدنياً وقطاع خاص ومنظمات محلية، مما أسفر عن التزامات قمة نيروبي ومؤكدة أن برنامج الأعمال لا يزال مستمرًا. تكمل التزامات نيروبي الجهود الدولية الأخرى لمواصلة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف التنمية المستدامة عام 2030.

كما انعقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية التي أعادت تأكيد رؤية مؤتمر القاهرة، وكانت هناك مراجعات دورية قطرية، وكذلك مراجعات إقليمية وعالمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بهدف متابعة تقوية جدول الأعمال وتحديد الثغرات والاحتياجات الجديدة والناشئة. ففي عام 2018، قبل الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عقدت العديد من اجتماعات مجموعات الخبراء، فضلاً عن المراجعات الإقليمية في جميع أنحاء العالم. أكدت الاستعراضات من جديد أهمية تنفيذ برنامج العمل وكذلك الحاجة إلى رصد التقدم لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في جهود التنمية.

وعلى المستوى العربي وفي مناسبة الذكرى العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية المراجعة الإقليمية الرابعة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتُوج المؤتمر بإعلان القاهرة 2013 الذي جدد التزام الدول الأعضاء ببرنامج عمل 1994، باعتباره خطة لم تُستكمل بعد لتوجيه جهود البلدان العربية السكانية لما بعد عام 2014.

استعرضت المراجعة الإقليمية العربية التقدم المحرز خلال السنوات الخمس التي تلت إعلان القاهرة العام 2013 في المنطقة العربية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في عام 1994. وسلطت هذه المراجعة الضوء على الإنجازات الرئيسية للمنطقة العربية، مثل الانخفاض الملحوظ في معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتحسين خدمات الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين في التعليم. إضافة الى تراجع نسب الفقر، وانخفاض عدد وفيات الأمهات. ومع ذلك، فإن المنطقة العربية واجهت أيضًا تحديات رئيسية هددت قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ إعلان القاهرة. كالتقدم غير المتكافئ وغير الكاف، واستمرار عدم المساواة داخل البلدان، لا سيما بين المناطق الريفية والحضرية، والضغط على الموارد البيئية، والحدود الدنيا لمنظومة الحماية الاجتماعية المحدودة وغير الشاملة، وغياب التغطية الصحية الشاملة بما في ذلك الصحة الجنسية، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. كما أدى الصراع والاحتلال وعدم الاستقرار السياسي—الذي طال أمده في جميع أنحاء المنطقة—في كثير من الحالات، إلى عكس مكاسب التنمية.

يشير التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 - القاهرة بعد مرور خمسة عشر عامًا، والذي اصدره المجلس الاعلى للسكان في عام 2009 حول التقدم الذي أحرزته المملكة الأردنية الهاشمية نحو تنفيذ برنامج عمل القاهرة الى انجازات كبيرة حيث تراجع معدل الانجاب الكلي بسرعة خلال عقد التسعينات، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة وارتفع توقع الحياة للفرد. وانخفضت نسبة وفيات الأمهات الناتجة عن مضاعفات الحمل والولادة والنفاس، حيث زاد الالتزام بخدمات الصحة الانجابية وتحسينها. اشار التقرير أيضًا الى انجازات ملموسة في مجالات التعليم والصحة وتمكين المرأة والأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي.

كما بينت تقارير المراجعة الوطنية جميعها حول التقدم في تنفيذ إعلان القاهرة 2013 حول السكان والتنمية، العديد من الانجازات التي حققها الاردن بالاضافة الى العديد من التحديات ولعل ابرزها على الاطلاق ازمة اللجوء وتداعياتها على كافة القطاعات ولا سيما قطاعي التعليم والصحة.

وتأتي أهمية المراجعة الإقليمية السادسة والتي تعد المراجعة الثانية لإعلان القاهرة والتي يقوم بها المجلس الاعلى للسكان بالتعاون مع الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية للسنوات 2018-2022 ، في ظل ظروف زادت من حدتها آثار جائحة كوفيد 19، التي ضاعفت من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وكان لها تأثيرات كبيرة على شرائح كبيرة من الفئات السكانية.

هدف التقرير:

يهدف التقرير إلى رصد التقدم الذي أحرزته المملكة الأردنية الهاشمية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 وذلك خلال الفترة (2018-2022) ، ويتضمن ما يلي :

1. رصد التقدم المحرز على مدى السنوات الخمس الماضية في تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية على المستوى الوطني.
2. إبراز الاتجاهات والتطورات ونقاط الضعف والقوة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية على المستوى الوطني
3. تحديد التحديات التي يواجهها الأردن في الوفاء بالتزاماته والفرص والعوامل الإيجابية التي ساهمت في إنجاح الجهود في هذا المجال وتحديد القضايا ذات الأولوية .
4. تسليط الضوء على بعض الممارسات الواعدة، والتي يمكن تعميمها على المستوى الإقليمي.
5. تقديم توصيات لتحسين تنفيذ خطة العمل في المستقبل.

المنهجية:

تضمنت منهجية اعداد التقرير الخطوات التالية:

1. مراجعة الأدبيات:

تم إجراء مراجعة مكتبية شاملة للأدبيات الموجودة، بما في ذلك التقارير من المراجعات الوطنية والإقليمية السابقة، للحصول على فهم شامل للتقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في تنفيذ خطة العمل في الأردن ومن ضمن هذه التقارير مايلي:

- التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 بعد مرور خمسة عشر عاما.
- تقرير تقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين؛
- المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد للشيخوخة 2022، والمراجعة الثانية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة 2016، المراجعة الأولى للاتفاق العالمي حول الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية 2021 ، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية، المراجعة الإقليمية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الذكرى الخامسة عشر ربط برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالأهداف الإنمائية للألفية 1994 - 2009، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ملخص التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما.
- التقرير الطوعي الأول والثاني حول تنفيذ أجندة وأهداف التنمية المستدامة 2030

- الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) والإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030) والخطة الوطنية للاعوام (2021-2030) لتنفيذ لإلتزامات الأردن نحو قمة نيروبي 2019.
- تقارير المجلس الأعلى للسكان واوراق السياسات.
- نشرات دائرة الاحصاءات العامة والمسوح الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة مثل مسح السكان والصحة الأسرية 2017، مسوح نفقات ودخل الأسرة وغيرها من المسوح ذات العلاقة.
- مراجعة مدى التقدم بالمؤشرات ذات العلاقة بالشأن السكاني والتزامات نيروبي وقضايا الصحة الإنجابية
- الإطلاع على النموذج التوجيهي وهيكلته لإعداد التقرير والأسئلة الواردة في الاستمارة المعدة لهذا الغرضالمعد من قبل الاسكوا .
- المراجعة الاقليمية لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية خمس سنوات بعد اعلان القاهرة لعام 2013
- منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان/ المكتب الإقليمي للدول العربية الإسكوا وجامعة الدول العربية وغيرها من المنشورات والتقارير الاقليمية والدولية ذات العلاقة.

2. مراجعة البيانات وتحليلها:

تمت عملية جمع البيانات وفق نهج كمي ونوعي تضمن مراجعة الابدبات، بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات والتقارير الجهات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ، حيث تم تقييم الوضع الحالي للسياسات والبرامج السكانية في الأردن وقياس مدى التقدم المحرز على مدى حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، ومراجعة مدى التقدم بالمؤشرات ذات العلاقة بالشأن السكاني والتزامات نيروبي وقضايا الصحة الإنجابية وتحليل الاستمارة المعدة لهذا الغرض، حسب المحاور المختلفة وتضمنت مرحلة جمع البيانات ايضاً، مقابلات شبه منظمة مع اصحاب المصلحة الرئيسيين.

3. المشاورات الوطنية:

تم إجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والخبراء في هذا المجال، لاكتساب وجهات نظرهم حول تنفيذ خطة العمل وتحديد التحديات والفرص بالتنسيق مع فريق المجلس الأعلى للسكان. كما تم اشراك شركاء المجلس من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المعنية والمؤسسات العلمية والبحثية المعنية والجهات المانحة العاملة في الأردن؛ وعقد اجتماعات ولقاءات مع الجهات ذات العلاقة.

القسم الأول: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للسكان

شهدت المئوية الأولى للأردن تحولات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، شملت جميع مجالات الحياة، وترجمت هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كافة المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر بنية تحتية وخدمات نوعية شاملة. وبالمقابل كانت هناك تغيرات جوهرية في ديناميكيات السكان، حيث ارتفع عدد السكان على مدى العقدين الماضيين الى أكثر من الضعف (من 5.1 مليون نسمة في عام 2002 إلى 11.3 مليون نسمة في عام 2022)، حيث أن 6 ملايين نسمة منهم هم حصيلة الزيادة السكانية في فترة زمنية لا تتجاوز (عقدين) وهي السنوات الواقعة بين 2004-2023، وقد كان هذا الارتفاع الكبير بسبب النزاعات في المنطقة وما نتج عنها من موجات لجوء قسري أدت الى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين/ات، شكل غير الأردنيين/ات أكثر من 31% من المجموع الكلي للسكان، ويبلغ عدد اللاجئين/ات السوريين أكثر من 1.3 مليون سوري، يقطن اقل من 15% منهم في المخيمات، ولا تزال اعداد اللاجئين/ات مستمرة في النمو لارتفاع معدلات الإنجاب بينهم. وبهذا يستضيف الأردن ثاني أكبر نسبة في العالم من اللاجئين/ات مقارنة مع عدد المواطنين/ات، وقد أدى هذا التحدي الديموغرافي الى ضغوط غير مسبوقه على البنية التحتية والموارد الطبيعية والخدمات وخاصة قطاعي الصحة والتعليم، مما أدى إلى إجهاد قدرات هذه القطاعات وزيادة الضغط على البنية التحتية والإمدادات. وانخفض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، وضعفت قدراته الشرائية، بالإضافة الى الأثار الديموغرافية التي تمثلت في إحداث خلل في الهرم السكاني بزيادة كبيرة في قاعدة الهرم، مما سيؤثر سلبا على الجهود الوطنية في استثمار التحول الديموغرافي وارتفاع نسب الشباب.

إضافة الى ذلك يواجه الأردن ايضا تحديات مرتبطة في التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان حيث أن 8% من السكان يسكنون في محافظات جنوب الأردن على ما نسبته (51.2%) من مساحة المملكة، كما يسكن ثلاثة أرباع السكان (74.8%) في ثلاث محافظات (العاصمة، اربد، الزرقاء) وإذا أضفنا المحافظة التي تحتل المرتبة الرابعة وهي محافظة المفرق يكون ما نسبته 80.6% من السكان يقطنون في أربع محافظات، والخمس الباقي يسكنون في بقية المحافظات الثمانية .

كما ولا تزال معدلات البطالة في أعلى مستوياتها (22.8% بين الأردنيين في عام 2022)، لا سيما بين الاناث الأردنيات حيث بلغت (31.4%) وبين الشباب الأردنيين في الفئة العمرية من 15 - 25 عاماً حيث ارتفعت معدلات البطالة بينهم بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة (من 37.3 % في عام 2017 الى 47 % في عام 2022) وبهذا يواجه الشباب قدرا كبيرا من عدم اليقين لدخولهم الى سوق العمل. كما تتفاوت معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث أن المستوى التعليمي لمعظم العاطلين عن العمل من الذكور الأردنيين (68.3%) هو ثانوي فما دون، بالمقابل فإن معظم الاناث الأردنيات العاطلات عن العمل (79.8%) يحملن الدرجة الجامعية الأولى على الأقل. وتعد المشاركة في سوق العمل منخفضة بين الأردنيين أيضاً (حيث بلغت 33.4% في عام 2022)، وللايات (13.9%)، وعلى الرغم من ذلك فإن الأردنيين/ات الحاصلين على مؤهلات أكاديمية عالية ظلوا في ازدياد بفضل التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري.

وبالمقابل حقق الأردن تقدماً كبيراً في القضاء على أوجه التفاوت المرتبطة بالنوع الاجتماعي في التعليم، وكانت فجوة النوع الاجتماعي لصالح الطالبات في مرحلتي رياض الأطفال والمرحلة الأساسية، وفي المرحلة الثانوية بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين للمرحلة الثانوية من التعليم (1.06%)، وفي مجال الصحة الجنسية والإنجابية، تتم تقريباً جميع الولادات في الأردن تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة (99.7%)، كما وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع 19 لكل الف (عام 2012) إلى 17 وفاة لكل الف (عام 2017-18)، ولدى الأردن إطار مؤسسي فعال لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل، حيث أشارت بيانات مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2017 إلى أن نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وإعمارهن 15-49 سنة وتعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من الزوج الحالي أو السابق قد انخفضت من 22% إلى 20.4% في عام 2017، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن النسب لا تزال مرتفعة.

وفي مجال المشاركة السياسية للشباب، بلغت نسبة الشباب أعضاء مجلس النواب الأردني في مجلس النواب الحالي (التاسع عشر) في الفئة العمرية من 30-40 سنة 11.5%، وفي عام 2022، وجرى تعديل المادة (70) من الدستور لتخفيض سنّ الترشح لمجلس النواب ليصبح (25) سنة شمسية بدلاً من (30) سنة، لإتاحة الفرصة والمجال أمام الشباب للترشح لعضوية مجلس النواب في الانتخابات المقبلة. وفي ذات السياق تراجع نسبة التمثيل النسائي في مجلس النواب الحالي (التاسع عشر) إلى (11.5%)، فيما كانت نسبة تمثيله في مجلس النواب الثامن عشر (15.4%)، وبالمقابل ارتفعت نسبة تمثيل النساء في مجلس الأعيان الحالي (التاسع والعشرين) لعام 2022 لتصل إلى (15.3%) مقارنة (10.8%) في المجلس الثامن والعشرين.

وعلى المستوى الاقتصادي، يواجه الاقتصاد الأردني تحديات كبيرة بسبب استمرار تباطؤ ديناميات النمو والتحديات الهيكلية إلى جانب تحديات الاقتصاد الكلي الأخرى، كما ويواجه الأردن أيضاً العديد من التحديات المرتبطة بالمناخ، ومنها الزيادات الكبيرة في درجات الحرارة وانخفاض تساقط الأمطار وزيادة موجات الجفاف، والاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية. كما يُعد أحد أكثر البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي في العالم.

هذا إضافة إلى التداعيات العالمية المعقدة لجائحة كورونا التي أدت إلى مضاعفة هذه التحديات وإثقال الرحلة نحو تحقيق الأهداف والخطط التنموية والاقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ومع بدء الأردن يرسم مساراً للتعافي يشمل الجميع على مواجهة الالتزامات ويركز على مصادر الطاقة المتجددة، اطلت الأزمة الروسية الأوكرانية وشكلت ضغوطاً إضافية ناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغذاء وأسعار الفائدة عالمياً، مما انعكس سلباً على جهود التعافي.

إن التزام الأردن المستمر في تقديم الخدمات للاجئين السوريين، تأثر بشكل كبير بتراجع الدعم الدولي للأزمة السورية. فقد بلغ التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية في عام 2021 ما قيمته 2.4 مليار دولار أميركي، تلقى الأردن منها 774 مليوناً فقط، وهو ما يمثل 30.6% من التمويل المطلوب. وقد أدى ضعف التمويل إلى انخفاض عدد الخدمات المتوفرة ومستواها. ولا يمكن للأردن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية شاملة ومستدامة بمفرده، فعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته وتقديم الدعم للأردن لمساندته على الاستمرار في تقديم الخدمات للاجئين.

القسم الثاني: السكان والتخطيط الاستراتيجي في الأردن

أولاً: آليات التخطيط السكاني في الأردن

أولى الأردن الأبعاد والقضايا السكانية إهتماماً كبيراً، حيث تبنى منذ عقود طويلة المفاهيم الأساسية للسياسات السكانية والتي تضمن للسكان حقوقهم بالحصول على العيش الكريم ، حيث تضمن كل من الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني والبيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة نصوصاً واضحة وصريحة لضمان ذلك وآليات تنفيذه، وقد انعكس هذا الاهتمام منذ أكثر من نصف قرن بإنشاء اللجنة الوطنية للسكان في عام 1973 ، وإيماناً بأهمية الدور الذي تؤديه اللجنة الوطنية للسكان في مجال العمل التنموي، وبهدف توجيه الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية والموارد الوطنية، فقد تمّ عام 2002 إعادة هيكلة اللجنة الوطنية وتغيير اسمها لتصبح "المجلس الأعلى للسكان".

وقد تمّ رفد المجلس بالموارد البشرية المتخصصة حيث قام المجلس وعلى مدى سنوات طويلة ببناء وتعزيز قدرات فريقه وفي كافة المجالات ذات العلاقة بقضايا السكان، كما يعمل المجلس أيضاً من خلال مجموعة من ضباط الارتباط من الوزارات والجهات الحكومية والقطاع الخاص، تم أيضاً تدريبهم على القضايا السكانية المختلفة وعلاقتها بالتنمية المستدامة واشراكهم في اعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات العلاقة بالسكان والتنمية بأبعادها المختلفة، وبالمقابل يشارك المجلس ضمن فرق العمل في مختلف الاستراتيجيات والسياسات القطاعية الوطنية، كما ويتم تخصيص موازنة سنوية للمجلس ضمن بنود الموازنة الحكومية لتمكينه من القيام بمهامه، إضافة الى ان المجلس يقوم من خلال شراكته مع العديد من المنظمات الاقليمية والدولية بتوفير الدعم المالي والفني للقيام ببرامجه وانشطته المختلفة، غير ان هناك حاجة أيضاً لدعم كوارر المجلس وزيادة مخصصاته المالية من موازنة الحكومة لتمكينه من القيام بمهامه بكفاءة وفاعلية.

ثانياً: التعاون والتنسيق والتشبيك في القضايا السكانية

يقوم المجلس الأعلى للسكان - الجهة المرجعية الرئيسية لكافة القضايا والمعلومات السكانية - بالتنسيق والربط ما بين استراتيجيات وبرامج القطاعات التنموية المختلفة بما ينسجم مع أهدافه الاستراتيجية حول تحقيق نمو مستدام وعادل يرتكز على التخطيط من منظور سياسات الفرصة السكانية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق الصحة الإنجابية ضمن منظومة حقوق الإنسان وبنهج جندي بالارتكاز على برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية (ICPD) كجزء من تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، والالتزامات العالمية لقمة نيروبي. من خلال مجموعة من الآليات، فمن خلال مجلس الأماناء (مجلس أماناء المجلس الأعلى للسكان) الذي يضم في عضويته مجموعة من الوزراء والأماناء والمدراء العاميين من الوزارات والمؤسسات الرسمية، إضافة الى ممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بعمل المجلس، يتم التنسيق بين هذه الجهات لغايات إدماج المتغيرات السكانية بالتخطيط التنموي من جهة، ويرفع المجلس قراراته إلى مجلس الوزراء الذي

يتبنى بدوره مخرجات ونتائج عمل المجلس ويقوم تعميمها على الوزارات والمؤسسات المعنية لغايات التنفيذ من جهة أخرى. بالإضافة إلى اعتماد وزارة التخطيط والتعاون الدولي على الاستراتيجيات المتعلقة بقضايا السكان والتنمية والرجوع لها كأساس عند بناء البرامج والخطط التنموية للدولة.

وفي ذات السياق وضمن آليات التنسيق أيضا يشارك المجلس الأعلى للسكان في إعداد الخطط والبرامج الوطنية التنموية من خلال الفرق القطاعية التي يتم تشكيلها لهذه الغاية، حيث يشارك المجلس في أكثر من 30 لجنة وطنية معنية بقضايا السكان والتنمية ومنها (اللجنة الملكية لتطوير المنظومة السياسية، اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، الفريق الوطني للحماية من العنف، اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة، اللجنة الوطنية لخطة الاستجابة للأزمة السورية، مجلس أمناء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، اللجنة التوجيهية لمتابعة سجل الوطني لوفيات الأمهات وحديثي الولادة، اللجان الفنية لمسح السكان والصحة الأسرية 2023) وغيرها من اللجان، كما أن لدى المجلس ضباط/ات ارتباط من مختلف الوزارات والجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، تم بناء قدراتهم في مجال ادماج الابعاد السكانية في استراتيجيات وخطط وبرامج مؤسساتهم، كما ويقوم المجلس أيضا ومن خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، باستقطاب العديد من الخبراء في مجالات مختلفة ليقوموا بتقديم الدعم الفني للجهات التي تقوم بإعداد الخطط القطاعية التنموية لإدماج الابعاد السكانية ضمنها.

كما يتم تضمين الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالسكان خطة للاتصال يتم فيها توضيح أدوار الشركاء في المتابعة من أجل توزيع الأدوار والمسؤوليات على مختلف الجهات الشريكة والأدوار التي يجب عليهم القيام بها، ويقوم المجلس الأعلى للسكان في خلق الروابط بين مختلف القطاعات ذات العلاقة والتنسيق بينها لتحقيق المخرجات والنتائج المرغوبة، وتتشارك الجهات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بمجموعة من الأدوار ومن أهمها تضمين السياسات والقضايا السكانية للخطط والبرامج المؤسسية وخلق الوعي حول التحديات والأولويات السكانية .

ثالثا: البعد السكاني في الاستراتيجيات والخطط الوطنية ودور البيانات السكانية في عملية التخطيط

فيما يتعلق بادماج البعد السكاني في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والاعتماد على البيانات السكانية، فلدى الأردن تصور واضح حول آليات إدماج الابعاد السكانية بالتخطيط التنموي الوطني، حيث تؤثر الديناميكيات السكانية (حجم السكان وهيكلم وتوزيعهم) والمخرجات المرتبطة بها على جميع جوانب الحياة البشرية بما في ذلك البيئة، حيث انه لا يوجد قطاع تنموي ليس له بعد سكاني. ويحرص الأردن العمل على تخصيص الموارد المالية وتوفير القدرات البشرية والتكنولوجية اللازمة لإدماج قضايا السكان في التخطيط، غير أنه نتيجة للتحديات الاقتصادية التي يواجهها، فإن هناك حاجة لمزيد من الدعم المالي والفني في هذا المجال. أطلقت الدولة الأردنية في عام 2015 رؤية الأردن 2025 وهي وثيقة اقتصادية واجتماعية للسنوات العشر اللاحقة، جسدت رؤية واستراتيجية وطنية وتضمنت العديد من الأولويات الاستراتيجية ذات العلاقة بالسكان وقضاياهم مثل القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والتنمية المحلية وغيرها من الأولويات ذات العلاقة، ومن ثم تم وضع خطط وطنية تنفيذية ممثلة في نسختها الأخيرة بالبرنامج التنفيذي التأشير للحكومة 2021-2024 تأخذ في الحسبان مخرجات الوثيقة والاستراتيجيات القطاعية، كما اعتمد الأردن خطة لتحفيز النمو الاقتصادي للأعوام 2018-2022 لتركيز الجهود على أجندة النمو الشامل. وقد ركز الأردن

خلال الخمس سنوات السابقة على القضايا السكانية والتنمية ذات الأولوية وبالأخص في مجال إدماج الديناميكيات السكانية بالتخطيط التنموي وفي الاستراتيجيات والخطط الوطنية، كما حاول الأردن تطوير استراتيجيات تعكس بالكامل الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة، وأطلق مؤخراً رؤيته للتحديث الاقتصادي 2022-2033 التي تتمحور حول شعار "مستقبل أفضل" وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانيات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الاستدامة ركناً أساسياً في هذه الرؤية المستقبلية. وسيتم تنفيذ الرؤية من خلال ثمانية محركات لنمو الاقتصاد تغطي 35 من القطاعات الرئيسة والفرعية وتتضمن أكثر من 360 مبادرة، جرى تحديد الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي، وتشمل محركات النمو الاقتصادي الصناعات عالية القيمة، والخدمات المستقبلية. والاستثمار والبيئة المستدامة، والريادة والابداع والتعليم، ونوعية الحياة والموارد المستدامة، وقد تم تضمين الابعاد السكانية المختلفة ضمن ركائز الاستراتيجية ومحركاتها وتم بناء هذه الرؤية استناداً الى البيانات حول ديناميكيات السكان، وبما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030، كما اقر الأردن خارطة طريق لتحديث القطاع العام التي تتضمن مجموعة محاور ذات العلاقة بالسكان وقضاياهم.

وفي ذات السياق قامت عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية بإعداد وإطلاق وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات ذات العلاقة مثل الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية التي طورها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، والتي تضمنت أهدافاً استراتيجية مثل صياغة سياسات أسرية متكامل مع السياسات التنموية وتقديم التوصيات وسبل التدخل لتحسين مستوى المعيشة للأسرة، والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2022) التي قامت بإعدادها وزارة التنمية الاجتماعية وهدفت الى حماية المواطنين وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتمتعهم بالمعيشة الكريمة وحصولهم على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل وتعزيز قدرتهم على التعامل مع المخاطر التي قد تؤدي بهم الى الفقر، وفي الوقت نفسه محاولة كسر حلقة الفقر المتوارثة من جيل إلى آخر، وافر الأردن استراتيجية التمكين الاقتصادي عام 2020 للأسر الفقيرة (استراتيجية برنامج التخرج الوطني) وتهدف الاستراتيجية الى التمكين الاقتصادي للفقراء والمستضعفين وإدماجهم في سوق العمل. كما اعدت وزارة العمل الميثاق الوطني للتشغيل الذي يتضمن محاور مختلفة بالإضافة إلى مشاريع وبرامج رئيسية لدعم التشغيل. ومن ضمن البرامج الرئيسية للميثاق برنامج "خدمة وطن"، و"المنصة الوطنية للتشغيل"، وبرنامج "انهض للتشغيل الذاتي" وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للإسكان تحسين الحصول على السكن اللائق للفقراء وزيادة عرض مساكن الإيجار وتعزيز التنمية المحلية.

ومن جانب اخر وفي مجال ادراج الابعاد السكانية في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتمكين المرأة تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والخطة التنفيذية المنبثقة عنها أربعة أهداف رئيسة تتناول تحقيق المشاركة الفاعلة للنساء وشمولهن في العملية التنموية وحصولهن على حقوقهن الإنسانية في الفضاءين العام والخاص، وأهدافاً تتركز بشكل أساسي على دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وضرورة تبني الأعراف والادوار الاجتماعية الإيجابية للنساء والرجال لضمان فعالية الجهود في مجابهة العنف والتمييز القائم على أساس الجنس. وعززت خطة التمكين الاقتصادي للمرأة (2019-2024) والسياسة الحكومية لإدماج النوع الاجتماعي التي صادق عليها مجلس الوزراء في عام 2020 ، الأهداف الأساسية لاستراتيجية

المرأة في الأردن. ويجري العمل حالياً على دمج محاور الاستراتيجية الوطنية للمرأة في البرنامج التنفيذي التأسيري التتوي، ويكمل ذلك سياسة الحكومة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي لمعالجة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عملها.

وبما أن قضايا وسياسات السكان على مستوى العالم تولي جل اهتمامها الى فئة الشباب فقد تم إعداد استراتيجيات تهدف الى تمكين الشباب في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتطوير مهاراتهم والعاملين معهم معرفياً ومهارياً مثل الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) ، واستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني والاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011-2020)، وقد تضمنت كل من الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018-2022) والخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي (2022-2024) على عدد من الأهداف الإستراتيجية التي تتقاطع مع الأهداف السكانية مثل ضمان حصول الأطفال ذكوراً واناثاً على تعليم نوعي وبشكل عادل وضمن العدالة والتكافؤ في توفير الفرص التعليمية للطلبة خلال المرحلة الجامعية. كذلك تم إعداد ونشر العديد من الوثائق التي تهدف الى تعزيز وحماية حقوق الفئات الأكثر هشاشة من السكان مثل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة 2017، والاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020-2030)، وقانون حقوق الطفل 2022، والاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022) والتي تضمنت محاور متعلقة بكبار السن والتنمية والرعاية الصحية لكبار السن والبيئة المادية والرعاية الاجتماعية الداعمة لكبار السن، حيث اعتمدت هذه الاستراتيجية على البيانات السكانية وديناميكيات السكان في اعدادها اخذة بعين الاعتبار الابعاد السكانية المتعلقة بكبار السن، كما تم اعداد مصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف الأسري وحماية الطفل (2021-2023) ، والخطة الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة زواج القاصرات في الأردن للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة للأعوام (2018-2022) والخطة المحدثة لها للاعوام 2020-2024 . كذلك تم تطوير الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان (2016-2025) لتحقيق هدف استراتيجي عام يتمثل في صون كرامة الإنسان وحماية وتعزيز حقوقه وحرياته الأساسية واحترامها، والارتقاء بمكانة الأردن كنموذج متقدم في مجال حقوق الإنسان وذلك بالاستناد إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والدستور الأردني والشرعية الدولية لحقوق الإنسان ومنظومة التشريعات الوطنية والميثاق الوطني الأردني.

واستناداً إلى دوره في إعداد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالسكان، والتنسيق مع كافة الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، يقوم المجلس الأعلى للسكان بالتعاون والتنسيق مع القطاعات المختلفة، حيث يقوم بالتنسيق مع القطاع غير الحكومي (منظمات المجتمع المدني والمجالس البلدية والمحلية) والقطاع الخاص من خلال تضمين وإدراج القضايا والسكانية ضمن جدول اعمالها المؤسسي والتشغيلي وتوسيع مبادرات وتدخلات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وخلق الوعي حول التحديات والأولويات السكانية وتعزيز مشاركة المرأة والشباب في مبادرات المجتمعات المحلية، كما يوجد ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في اللجان الفنية والتوجيهية التي يشكلها المجلس. وقد قام المجلس الأعلى للسكان بإعداد الاستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030) والخطة الوطنية للاعوام (2021-2030) لتنفيذ التزامات الأردن ضمن التزامات قمة نيروبي 2019 ، إلى جانب إدماج الديناميكيات السكانية بالتخطيط التتوي على المستوى المحلي، وإعداد استراتيجية الاتصال لقضايا الصحة الجنسية والانجابية لمنصة الشيرنت للأعوام (2022-2024) ، وتسليط الضوء على

بعض القضايا الملحة والتي تؤثر على القضايا السكانية، كان القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني شريكاً في اعداد هذه الاستراتيجيات.

كما تعاون المجلس الاعلى للسكان ايضا مع وزارة الإدارة المحلية خلال الأعوام 2018-2022 لتعزيز ادماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي من خلال تنفيذ برامج بناء قدرات لوحدات التنمية المحلية وأعضاء مجالس المحافظات ومجالس البلديات في مجال ادماج البعد السكاني والنوع الاجتماعي في الخطط المحلية وكان ذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، والسفارة الهولندية.

وفي مجال رصد التقدم المحرز في اهداف التنمية المستدامة 2030، قدم الأردن استعراضاً وطنياً طوعياً في عام 2017 لأجندة التنمية المستدامة 2030، واستعراضاً وطنياً طوعياً عن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم في عام 2020، ومؤخراً قدم الأردن استعراضه الطوعي الوطني الثاني لأجندة التنمية المستدامة 2030 خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي أقيم مؤخراً في الأمم المتحدة في نيويورك 2022، وكان من أوائل الدول التي بادرت إلى ذلك، استندت كل هذه التقارير إلى قواعد البيانات السكانية والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالسكان.

حيث تضمن التقرير الطوعي الثاني التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كافة، بعد الأخذ بالاعتبار تركيز المنتدى السياسي رفيع المستوى على أهداف محددة. ورغم كل التحديات التي يمر بها الأردن، فقد أحرز تقدماً ملموساً في مختلف الأهداف ، وتقدماً كبيراً في تحقيق 6 أهداف للتنمية المستدامة وهي القضاء على الجوع، والتعلم الجيد، والمياه النظيفة، والصناعة والابتكار، والاستهلاك والإنتاج، والحياة تحت الماء، وبما يوازي ثلثي الطريق نحو تحقيق أهداف عام 2030، مع التأكيد على الحاجة للمزيد من العمل الذي يتعين القيام به وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وتحسين سُبل العيش للأسر والمجتمعات المحلية. وجرى التأكيد في هذا التقرير أيضاً أنه لا يمكن للأردن المضي قدماً في تحقيق مكتسبات التنمية دون الاستثمار الأمثل في السكان "حتى لا يتخلف عن الركب أحد"، فالأردن مجتمع فتي وأكثر من ثلث سكانه من الأطفال المُعالين دون سن 15 سنة.

وبالرغم من أن الأردن قطع شوطاً كبيراً في مجال ادماج الابعاد السكانية ضمن استراتيجياته الوطنية الا انه لا تزال هناك حاجة لاستكمال هذا النهج لعدد من القطاعات فقد كشفت مجموعة من الدراسات أيضاً الى ضعف ادماج البعد السكاني بكافة مجالاته في بعض الاستراتيجيات والخطط القطاعية الوطنية.

رابعاً: الاستراتيجية الوطنية للسكان

حرص الأردن منذ عقود طويلة على وضع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل التي تعنى بالسكان والتنمية وفقاً لأفضل الممارسات وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ برامجها وانشطتها ومتابعة وتقييم التقدم في مؤشراتها، وفي هذا السياق قام المجلس الأعلى للسكان بإعداد الاستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) بجهد وطني تشاركي هدفت الى توفير بيئة ملائمة وداعمة للسياسات والقضايا السكانية في الأردن للوصول الى ذروة الفرصة السكانية والمساهمة في رفاه المواطنين، حيث تعد

هذه الاستراتيجية وثيقة مرجعية أساسية تشمل النتائج والمخرجات والمؤشرات التي يطمح الأردن الى تحقيقها ، كونها تستند إلى تشخيص الوضع القائم وتستجيب للإستراتيجيات الوطنية والقطاعية وتحقق أهداف التنمية المستدامة 2030 وتستجيب للالتزامات الأردن في مقررات المؤتمرات الإقليمية والعالمية وتوصيات متابعتها والبناء على الدروس المستفادة ونتائج الإستراتيجية السابقة للسكان (2000-2020) . واستناداً إلى الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية تبنت الاستراتيجية رؤية تمتع جميع سكان المملكة الأردنية الهاشمية بحالة من المعافاة والرفاه الصحي والاجتماعي من خلال التركيز على أربعة محاور وهي: محور الصحة والصحة الإنجابية والجنسية، المحور الاقتصادي الاجتماعي، محور المرأة والشباب ومحور الهجرة واللجوء والأزمات، وتشكّل الإطار المفاهيمي للاستراتيجية من أربعة أبعاد تمثلت في أربعة مراحل أيضاً وهي مرحلة البناء والتي تعني في تطوير السياسات السكانية ذات العلاقة بكل محور من المحاور الأربعة وسيسهم تبني وتنفيذ هذه السياسات في الوصول للنتائج على ثلاثة مستويات وهي: مستوى المخرجات، ومستوى النتائج متوسطة المدى، ومستوى الأثر أو الهدف بعيد المدى الذي شكّل الرؤية المرحلة الثانية مرحلة الإتاحة والتي تتمثل في الوصول للمخرجات الخاصة بكل محور من المحاور المرحلة الثالثة مرحلة التمكين والتي من خلالها يتم الوصول للنتائج المرغوبة أما المرحلة الرابعة الرفاه والتي تمثل الأثر. كما تم تطوير منهجية المتابعة والتقييم للاستراتيجية الوطنية للسكان بحيث تسمح عملية المتابعة للمخططين ووضع السياسات في الأردن بتقييم مدى فاعلية الوسائل والطرق المستخدمة في تحديد وتعريف مدى التقدم في الوصول للأهداف، مما يسهم في تطوير واستدامة أثر تلك السياسات والبرامج وتبادل الخبرات بين مختلف القطاعات والمؤسسات واستندت منهجية المتابعة والتقييم على ربط السياسات والاستراتيجيات السكانية بالمخرجات والنتائج من خلال مؤشرات الأداء الخاصة بكل محور من محاور الاستراتيجية الأربعة، ويشمل ذلك متابعة التقدم في المؤشرات، وتحديد قيم الأساس والمستهدفات للفترة من 2021 إلى 2030 ، وبما يضمن تحقيق الموازنة بين النمو السكاني والموارد وتحقيق التنمية الشاملة إضافة الى تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030. وقد وفر الأردن المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ بعض أنشطة الاستراتيجية كما يعمل بالشراكة مع العديد من المانحين والشركاء ايضا لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الأنشطة الأخرى.

خامساً: مصادر وقواعد البيانات السكانية الوطنية

تعتبر دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الجهة المعنية بجمع المعلومات الإحصائية في مختلف المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وتنسيق هذه المعلومات وتحليلها ونشرها، بالإضافة إلى إجراء التعدادات العامة في مجالات السكان والمساكن والزراعة والصناعة وغيرها. وقد أحرزت دائرة الإحصاءات العامة تقدماً على المستوى الدولي في مجال نشر البيانات المفتوحة وبذلك تقدم ترتيب الأردن عالمياً في ليصل إلى المركز (37) في العام 2022. ويقيس هذا المؤشر مدى تغطية وانفتاح البيانات التي تنشرها دائرة الإحصاءات العامة على موقعها الإلكتروني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والحسابات القومية، ولضمان جودة البيانات الحكومية المفتوحة قامت الحكومة الأردنية في عام 2022 بإقرار وثيقة جودة البيانات الحكومية المفتوحة والتي تسعى لوضع إطار عام يضمن جودة البيانات الحكومية المفتوحة، وتتيح دائرة الإحصاءات العامة البيانات الإحصائية لطالبي البيانات بعدة طرق ومنها قواعد البيانات المنشورة على موقعها الإلكتروني والمراجع والنشرات المحفوظة في مكتبة الدائرة ، وتزويد البيانات لمستخدميها بكافة الوسائل المتاحة.

وتقوم الدائرة بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن كل عشر سنوات كان آخرها تعداد عام 2015، والأردن لديه تجربة رائدة في هذا المجال حيث اعتبر هذا التعداد من أنجح التعدادات السكانية على مستوى المنطقة. أما فيما يتعلق بالمسوح فيتم إجراء مسوح سنوية بالعينة في المجالات الديموغرافية والأسرية والزراعية والاقتصادية والبيئية المختلفة، وتجري أيضاً مسوح ربعية بالعينة في مجالات: العمالة والبطالة، والصناعة، والتجارة الداخلية، والإنشاءات والنقل، والخدمات، وقطاع الإنتاج النباتي، وقطاع الثروة الحيوانية، وأيضاً تجري بعض المسوح الشهرية مثل: الأسعار الزراعية، وأسعار المستهلك، وأسعار كميات الإنتاج الصناعي وتجري مسوحاً دورية بالعينة في مجال دخل ونفقات الأسرة، والسكان والصحة الأسرية. وخلال الخمس سنوات السابقة، اجرت دائرة الإحصاءات العامة التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018، حيث تضمن التعداد جمع بيانات حول مختلف المنشآت الاقتصادية في جميع مناطق المملكة وتغطية جميع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المنشآت وتبويبها ونشرها حسب المتغيرات المختلفة التي تم جمع البيانات حولها. ومسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018، ومسح نفقات ودخل الأسرة 2017/2018، كما تعمل ان دائرة الإحصاءات العامة تعمل حالياً على تنفيذ مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023 ومسح نفقات ودخل الأسرة 2022/2023.

وتقوم الحكومة ومن خلال دائرة الإحصاءات العامة بتوفير منصة بيانات مصنفة ومحدثة دورياً متعلقة بالسكان والمجتمع وبصيغ مفتوحة وقابلة للقراءة آلياً بحيث يسمح وفقاً للشروط الواردة في الرخصة الأردنية للبيانات الحكومية المفتوحة باستخدام مجموعات البيانات المنشورة على المنصة وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي مكان ولأي غرض وذلك بموجب سياسة البيانات الحكومية المفتوحة الصادرة عن مجلس الوزراء. كما تتيح دائرة الإحصاءات العامة منصة تفاعلية خاصة بمتابعة اهداف التنمية المستدامة على الموقع الإلكتروني للدائرة.

كما تعد السجلات الإدارية الخاصة بالمؤسسات مصدر رئيسي للبيانات عن الحركة المعلوماتية السنوية التي تطرأ على المخزون السكاني، وتسهم السجلات الإدارية في الأردن بنسبة كبيرة بسد حاجات مستخدمي البيانات على اختلاف أغراضهم كباحثين أو واضعي السياسات أو صانعي القرار، وفي قياس عدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030، كما أنها تلقي تقديراً من الهيئات الدولية، وتعتبر كافية لدعم القرار الوطني بسبب ارتفاع نسبة اكتمالها وجودتها، لكن على الرغم من ذلك، هناك بعض الفجوات في هذه السجلات على المستويين الوطني والمؤسسي التي تحتاج إلى مزيد من التفصيل لتلبية مختلف حاجات مستخدمي البيانات من الباحثين وواضعي السياسات ومنتخذي القرار.

سادساً: الاتجاهات الديموغرافية الحالية والتحديات السكانية

شهدت المئوية الأولى للأردن تغيرات جوهرية في كافة الجوانب المجتمعية وخاصة في ديناميكيات السكان العوامل المسؤولة عن التغير السكاني؛ المواليد والوفيات والهجرة). فقد بدأ معدل المواليد الخام بالانخفاض التدريجي في نهاية السبعينات، ثم اتجه الى الانخفاض بصورة أكثر تسارعا في بداية التسعينيات من القرن الماضي، فقد انخفض المعدل الى 20.6 مولود عام لكل ألف من السكان في عام 2019، وانخفض معدل الأنجاب الكلي الى (2.7) طفل للمرأة في عام (2018) وبالرغم من انخفاض معدل المواليد فان عدد الولادات السنوية ما زال مرتقعا نتيجة للقوة الدافعة للسكان. كما شهد معدل الوفاة الخام انخفاضا ليصل الى 6 وفاة لكل ألف من السكان في عام 2019، ويعزى ذلك الى تحسن الأحوال المعيشية العامة للسكان. وفي سياق آخر ونتيجة

لأثار جائحة كورونا وصلت نسبة وفيات الأمهات إلى (85.2 لكل 100 الف ولادة حية عام 2021)، كما تم احتساب النسبة لنفس العام (2021) بدون تداعيات كورونا وبلغت 29.8 وفاة لكل 100 الف من السكان (وهي كما كانت عليه في عام 2018).

كما لعبت الهجرة دوراً هاماً في التغيرات السكانية؛ فقد استوعب الأردن في المئوية الأولى العديد من موجات الهجرة الدولية، إذ تشير الإحصاءات أنه خلال النصف الثاني من المئوية ارتفعت نسبة الأجانب من 4.2% عام 1979 إلى 7.6% في عام 1994 وإلى 7.7% في عام 2004 وإلى 31% عام 2015.

لقد كان للتغيرات في ديناميكيات السكان انعكاسات على العديد من الجوانب وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، حيث أن هناك تبايناً ملحوظاً في معدلات النمو السكانية تبعاً للتغيرات التي شهدتها عناصر النمو السكاني المواليد والوفيات والهجرة، وان معدلات النمو السكاني المرتفعة ضاعفت من عدد سكان الأردن 48 مرة خلال الفترة 1952-2020، وإذا استمر معدل النمو السكاني المقدر للفترة 2015-2020 فإن عدد سكان الأردن سيتضاعف بعد 27 سنة.

كما كان للتغيرات التي حدثت في ديناميكيات السكان تأثير جوهري على التركيب العمري للسكان، فقد اتجهت نسبة صغار السن دون سن 15 سنة إلى الانخفاض حيث وصلت إلى (34.4%) عام 2022، وبالمقابل ارتفعت نسبة السكان في سن العمل لتصل إلى (62%) عام 2022، حيث يعتبر ذلك مؤشراً على أن الأردن يمر بمرحلة تحول ديموغرافي ستقضي إلى فرصة سكانية ستبلغ ذروتها في المئوية الثانية، في عام 2040 عندما ترتفع نسبة السكان في سن العمل إلى 67.7% وتتخفف نسبة الإعالة العمرية إلى 47.7%، حيث ستتاح للأردن فرصة تاريخية للاستثمار في رأس المال البشري كافية إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية إذا ما تم الاستعداد لهذه المرحلة.

ويستضيف الأردن حوالي 1.36 مليون سوري يعيش غالبيتهم خارج المخيمات مما فاقم حجم التحديات التي يواجهها الأردن من الناحية الاقتصادية المتعلقة بمشكلة البطالة. خاصة بين فئتي الشباب والنساء، إذ يتحمل الأردن عبء اللجوء ويساهم في الإنفاق على الخدمات المقدمة للاجئين/ات السوريين/ات، الأمر الذي أدى إلى ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية والاقتصاد الأردني وعملية التنمية، وقطاع الخدمات والبنية التحتية، والأمن والسلم المجتمعي.

وكانت جائحة كورونا وما تزال تشكل اختباراً لقدرة الأردن على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الشديدة. وفي مواجهة هذه الأزمة، كان لزاماً على الأردن التصدي للمهمة المعقدة والصعبة المتمثلة في الموازنة بين صحة المواطنين، والحاجة إلى حماية الاقتصاد الوطني، وحماية سبل كسب العيش على المدى الطويل، والتخفيف من حدة الفقر ومعدلات البطالة المتزايدتين.

وقد ساعدت استجابة الأردن للجائحة مقترنة بفتح الاقتصادات على العودة إلى النمو الاقتصادي، فقد سجل الاقتصاد نمواً بنسبة 2.2% في عام 2021. كما يطمح الأردن أيضاً إلى دفع عجلة التعافي من خلال التدابير الخضراء وتعميم الإجراءات المناخية في تخطيط التنمية.

وفي ضوء هذا المشهد الديموغرافي فإن من أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف السكانية في الأردن ما يلي:

1. أزمة اللجوء السوري ومدى تأثيرها على الأردن اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وتنموياً.
2. عدم الاستقرار السياسي في الدول المحيطة بالأردن وآثاره الأمنية والاجتماعية والاقتصادية
3. التحديات التي تواجه توفير معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية لكافة الفئات وخاصة اليافعين

- والشباب وذوي الإعاقة.
4. إزدياد العنف المبني على النوع الاجتماعي.
 5. ارتفاع معدلات النمو السكاني في المدن الكبرى مما يولد العديد من المشاكل مثل توفير المساكن والفيضان الحضري على الرراضي المزروعة، وكثرة المشاكل المرورية والازدحام والضغط الكبير على خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والتعليم والصحة.
 6. عدم قدرة الاقتصاد الأردني على استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل، وارتفاع معدلات البطالة خصوصاً بين الشباب والنساء.
 7. تراجع الأداء الاقتصادي وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تباطؤاً في النمو خلال عام 2022 .
 8. ارتفاع نسب الفقر على المستويين الوطني والمحلي والتفاوت الكبير بين المحافظات
 9. محدودية المشاركة الاقتصادية الكلية ومشاركة المرأة الاقتصادية في ظل معدلات بطالة مرتفعة وتفاوتها بين المناطق.
 10. الحاجة الى إحداث تغييرات في مخرجات التعليم وإحداث تنمية بشرية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الكم والنوع ومواءمة سوق العمل.
 11. التفاوت التنموي بين المناطق والمحافظات بالرغم من توفر الخدمات الأساسية والبنية التحتية ووجود الميزة النسبية لكل محافظة حيث أن التباين الكبير في مستويات التنمية فيما بين المناطق والمحافظات ينعكس على التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان.
 12. افتقار الأردن الى مصادر المياه وتأثير ذلك على الأمن الغذائي والطاقة.
 13. آثار وارتدادات أزمة جائحة فيروس كورونا - كوفيد
 14. تحديات مرتبطة بالتغيرات المناخية واثارها على الأردن

اما فيما يتعلق في أولويات القضايا السكانية في الأردن فتمحور ضمن عدة مجالات هي:

أولاً: الأولويات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية وهي:

- مجابهة الفقر
- معالجة البطالة وخاصة بين الشباب، واحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة.
- الأمن الغذائي والمائي والدوائي والبيئي والطاقة والتكنولوجيا
- اصلاح نظام التعليم لضمان جودة ومخرجات التعليم وربطها بالتوظيف وريادة الأعمال والإبداع
- الحماية الاجتماعية وبخاصة للفئات الأكثر هشاشة مثل ذوي الإعاقة وكبار السن وتوفير مظلة الضمان الاجتماعي للجميع. وإصلاح الأنظمة الضريبية.
- نمو حضري أكثر استدامة للمحافظة على الأراضي الزراعية ، والتوزيع الجغرافي الغير متوازن للسكان .
- تحفيز النمو الاقتصادي والاستثمار
- مجابهة العنف القائم على النوع الاجتماعي

ثانياً: الأولويات المتعلقة بمجال المرأة والشباب وهي:

- مشاركة المرأة والشباب في سوق العمل.
- المساواة بين الجنسين.

- قضايا صحة الشباب والمراهقين.

ثالثاً: الأولويات المتعلقة بجانب الصحة والصحة الجنسية والإنجابية وهي:

- التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل.
- خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية المتكاملة.
- أنماط الحياة الصحية السليمة
- زواج الأطفال

رابعاً: الأولويات المتعلقة بمجال الهجرة واللجوء والأزمات وهي:

- اللاجئين
- المهاجرين والعمالة الوافدة.
- التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية وانعكاس ذلك على التوزيع الجغرافي للسكان .
- المخاطر البيئية والطبيعية.
- التغير المناخي وتأثيره على البيئة.
- الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات
- الأولويات السكانية في ظل الأزمات وانتشار الأوبئة، ورفع قدرة المؤسسات في التعامل مع الازمات ومشاكل الهجرة واللجوء .

القسم الثالث: الكرامة والمساواة

أولاً: الأطر التشريعية والاستراتيجية المتعلقة بالأسرة

يولي الأردن أهمية كبيرة لمنظومة حقوق الإنسان، وتعزيزها وترسيخ مبادئها، كإطار لعملية التنمية البشرية، بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد كشفت جائحة كورونا أيضاً أن هناك حاجة إلى تكثيف وتعزيز الجهود الوطنية في مجالات (السياسات، التشريعات، الممارسات) من خلال التركيز على النهج القائم على احترام حقوق الإنسان لخلق فرص متكافئة للجميع للتصدي لأوجه عدم المساواة والإقصاء والتمييز وتشجيع المشاركة والتضامن الوطني بكل طاقاته، وتكثيف الجهود في مجال تحقيق الحماية الاجتماعية، وخصوصاً للفئات الأكثر حاجة للحماية (المرأة، الطفل، الأشخاص ذوي الإعاقة، كبار السن).

ويدرك الأردن أن التقدم في حقوق الإنسان عامل رئيسي في تحقيق استقرار وتعزيز الأمن والسلام الاجتماعي، وتكفل التشريعات والسياسات الوطنية حق المواطن الأردني في حياة آمنة مستقرة وكرامة. فقد صادق الأردن على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما انعكست هذه الاتفاقيات في تشريعاته واستراتيجياته الوطنية ورغم الظروف الإنسانية الصعبة التي تعانيها المنطقة العربية من أزمات سياسية، والتي على إثرها كان هناك تدفق لموجة كبيرة من اللاجئين إلى الأردن، فقد استطاع الأردن أن يحقق درجة عالية من تطبيق إجراءات وممارسات تعزز منظومة حقوق الإنسان، من خلال تبني ووضع العديد من السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية المتوافقة مع مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز مختلف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتي من أهمها، الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025)، وخطة العمل الوطنية الخامسة للشراكة الحكومية المفتوحة (2021-2023)، والخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 المرأة والأمن والسلام (للعوام 2018-2021)، والمرحلة الثانية للأعوام 2022-2025، الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025)، الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025)، الخطة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (2020-2022)، الخطة التنفيذية لتعزيز استجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري (2016-2018)، الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن (2018-2022)، استراتيجية مديرية الأمن العام لإدماج النوع الاجتماعي (2021-2024) وغيرها من الاستراتيجيات، دليل إجراءات مقدمي الخدمات الصحية للتعامل مع حالات الاعتداء الجنسي لعام 2019 ودليل العاملين في وزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الاسري وحماية الطفل لعام 2021.

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق الوصول الكامل والمتساوي إلى الخدمات والمعلومات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، أطلقت وزارة الصحة الأردنية خطاً عديداً، منها؛ الخطة الاستراتيجية الاتصالية لوزارة الصحة في مجال تنظيم الأسرة 2019-2023 والخطة التنفيذية ذات التكلفة لتنظيم الأسرة 2020-2024 وأعد المجلس الأعلى للسكان الاستراتيجية الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام 2020-2030

وترسيخا للنهج القائم على احترام حقوق الإنسان وتعزيز مبادئها وقيمها السامية، تم تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بإرادة ملكية سامية، والتي عملت على وضع منظومة متكاملة من التوصيات لمشروع قانون جديد للانتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، ومقترحات بتعديلات دستورية متصلة حكماً بالقانونين وآليات العمل النيابي، إضافة إلى توصيات متعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة، والتي من الممكن أن تكون أطراً وركناً أساسياً يجب أن ينتهجه الأردن في مطلع مئويته الثانية بتعزيز قيم المواطنة حقوقاً وواجبات، وبالتالي يمكن أن يكون ذلك مدخل وإطار عمل وطني لتعزيز الحريات المكفولة بالتشريعات، والالتزام بمبدأ سيادة القانون، وإعلاء قيم العدالة وتوفير أقصى الضمانات للنزاهة والشفافية والمساواة. وفي ضوء ذلك أجريت تعديلات دستورية في عام 2022 وصدر قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لعام 2022 والذي على المشاركة في الأحزاب السياسية.

وخلال الخمس سنوات السابقة تم اجراء العديد من التعديلات على منظومة التشريعات والسياسات ذات الصلة بالأسرة وعلى النحو التالي:

- تم تعديل عنوان الفصل الثاني من الدستور لعام 2022، ليصبح: "حقوق الأردنيين والأردنيات، وإضافة كلمة الأردنيات وواجباتهم"، وإضافة فقرة للمادة(6) تنص على " تكفل الدولة لتمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع، بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف، وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز"،
- صادقت الحكومة عام 2020 على السياسة الحكومية لإدماج النوع الاجتماعي وخطة تنفيذها، وذلك بهدف مأسسة الجهود المبذولة، وتعزيز إمكانات المؤسسات لتنفيذ سياسات تدعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تم إقرار قانون حقوق الطفل رقم (7) لسنة 2022 الذي تضمن ضمن مواد واجبات الدولة والمؤسسات والأسرة تجاه الأطفال .
- تعديل قانون الأحوال الشخصية لعام 2019، وتضمينه أحكاماً لمناهضة العنف ضد المرأة والطفولة، والتشديد على منح الإذن بزواج القُصر، وإجازة الاشتراط في عقد الزواج.
- تعديل قانون العقوبات لعام 2017، وقد شدد العقوبة في عدد من الجرائم الواقعة على النساء والفتيات، وجرم العديد من أفعال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الأفعال الخادشة للحياء .
- تعديل قانون منع الإتجار بالبشر لعام 2021؛ بهدف فرض العقوبات وتشديدها على الجرائم ذات العلاقة. وكفل القانون الالتزام بسرية المعلومات، وإنشاء صندوق لمساعدة الضحايا، وتوفير دور إيواء مناسبة ومحكمة خاصة للنظر بقضايا الإتجار بالبشر .
- تعزيز الوصول الى العدالة من خلال اصدار وزارة العدل نظام المساعدة القانونية لسنة 2018، صدر النظام في 2018/11/1 وقد هدف الى تنظيم الحق في المساعدة القانونية في القضايا الجزائية. وقد حدد النظام أولويات لمنح المساعدة القانونية لطالبيها ومنها ما يتفق بطبيعة الشخص حيث تمنح الأولوية وللغئات التالية: الاحداث،المسنون، النساء،ذوي الاعاقة
- صدور نظام العاملين في الزراعة عام 2021 وبهذا أصبح هذا القطاع منظم وفقاً لأحكام القانون، وقد حدد النظام عدد ساعات لعمل بثمان ساعات وراعى النظام المساواة في الأجور ما بين العاملات والعمال في القطاع مؤكداً ما جاء في القانون حيث ورد في المادة 8/ج -يلتزم صاحب العمل الزراعي بالمساواة بين عمال الزراعة في الأجر عن كل

عمل ذي قيمة متساوية دون أي تمييز قائم على أساس الجنس. كما حمى النظام الأجور على أن لا تقل عن الحد الأدنى للأجور المقرر في قانون العمل، كما اعتبر النظام في المادة (13) أي شكل من أشكال الاعتداء الجنسي مخالفة للنظام. وتستفيد العاملات في الزراعة بموجب أحكام النظام بكافة الحقوق والمزايا الواردة في قانون العمل للعاملات النساء.

- تعديلات قانون العمل لعام 2019 التي عززت مفهوم الإنصاف في الأجور والعقوبة على التمييز في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة، وأورد تعريفاً للعمل المرن، وصدر نظام له.
- القانون رقم (10) لسنة 2022 المعدل على قانون العقوبات رقم (16) للعام 1960
- نظام التدابير الملحق بقرار تسوية النزاع في قضايا العنف الاسري رقم 100 لسنة 2019
- نص نظام الخدمة المدنية لعام 2020 على قواعد السلوك الوظيفي وواجبات الوظيفة العامة وأخلاقياتها، والالتزام بأحكام مدونة قواعد السلوك الوظيفي المقررة من مجلس الوزراء، والعدالة دون تمييز مبني على أساس الجنس أو أي شكل من أشكال التمييز، وضمان بيئة عمل آمنة وخالية من التحرش.
- السياسات والمبادئ التوجيهية للوقاية والاستجابة لحالات العنف الاسري في الأردن، (العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الاسري والحماية الطفل) للعام 2018.
- إجراءات العمل الوطنية الموحدة للوقاية والاستجابة لحالات العنف في الأردن لعام 2018.
- كما تم تشكيل عدة لجان لتطوير الخدمات المقدمة للأسرة: مثل لجنة عدالة الاحداث، اللجنة الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة، اللجنة الوطنية للحد من زواج الأطفال، اللجنة الوطنية للحد من عمل الأطفال

وفي مجال الاستراتيجيات والخطط الوطنية المعنية بالحد من زواج الأطفال، أعدت الحكومة الأردنية خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات دراسة "زواج القاصرات" للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن للأعوام (2018-2022)، والتي تم اعدادها بجهد وطني من كافة الشركاء المعنيين، حيث وضعت الخطة إطاراً عاماً ودليل للمداخلات للسنوات الخمس المقبلة يُركز على بيئة داعمة (سياسات، بيانات، خدمات) للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن، ويوجه عمليات استقطاب التمويل الدولي والمحلي لتنفيذ الأنشطة والبرامج المنبثقة عنها. إذ تتضمن مجموعة من المبادرات المقترحة التي سيتم تنفيذها من قبل الجهات المعنية على المدى القصير والمتوسط والتي ستساهم في الحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن. وقد تم تكليف المجلس الوطني لشؤون الأسرة بمتابعه تنفيذ خطة العمل الوطنية للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن وفي ضوء ذلك فان المجلس وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على متابعة تنفيذ الخطة الوطنية والتي تم تحديثها للاعوام 2020-2024 حيث هدفت الخطة الى ما يلي:

- توفير إطار عملي يشمل توجهات إجرائية تسهل عملية الانتقال من الجانب النظري الى الجانب العملي للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن.
- تفعيل مبادئ الشراكة والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات الحكومية لتحديد ادوار كل منها للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة.
- اعتماد محاور الخطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة زواج القاصرات في الأردن للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة كإطلاق بحثية ولعملية التقييم والمراجعة وفقاً لمؤشرات كمية ونوعية.

- تسهيل عملية المتابعة والتقييم للأنشطة والجهود المبذولة من خلال خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات "دراسة زواج القاصرات" في الأردن للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن.

كما أصدرت دائرة قاضي القضاة عام 2017 تعليمات جديدة لزواج القاصرين والقاصرات تحت عنوان "تعليمات منح الإذن بالزواج لمن أكمل الخامسة عشرة سنة شمسية من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة رقم (1) لعام 2017 صادرة بموجب الفقرة (ب) من المادة (10) من قانون الأحوال الشخصية المؤقت رقم (36) لعام 2010 والذي أصبح قانون دائم رقم (15) لعام 2019 ، فيما ألغيت تعليمات منح الإذن بالزواج لمن هم دون سن الثامنة عشرة لعام 2011. وكما تم عام 2019 تعديل الفقرة (ب) من المادة 10 سن الزواج بأن يسمح بالاستثناء لمن بلغ 16 سنة شمسية بالزواج بدلا من 15 سنة قمرية .

ثانيا: منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن

أولى الأردن منظومة وبرامج الحماية الاجتماعية أهمية كبيرة، حيث صدرت مجموعة من الاستراتيجيات من أجل توسيع برامج الحماية الاجتماعية:

حيث تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025، التي تتوافق مع التعهدات التي أعلنتها الحكومة في وثيقة أولوياتها للعامين 2019-2020، والمنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة، وترتكز الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية على ثلاثة محاور رئيسية تعمل بشكل تكاملي وشمولي بهدف تحقيق حياة كريمة لجميع الأردنيين من خلال توفير نظام شامل وشفاف وعادل للحماية الاجتماعية:

يركز المحور الأول (تمكين/الخدمات الاجتماعية) على تقديم خدمات أساسية شاملة وعالية الجودة بما في ذلك التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية للأفراد المحتاجين ضمن أسرهم ومجتمعاتهم. ولتحقيق هذه الغاية الاستراتيجية تم وضع مجموعة من الإجراءات ذات أولوية عالية تتعلق بالخدمات الاجتماعية ترجمت إلى أهداف استراتيجية، وهي:

- ضمان توفير خدمات تعليمية عادلة للجميع.
- مواءمة النظام التعليمي مع سوق العمل.
- الوصول إلى تأمين صحي شامل وعادل بتعزيز كفاءة وشفافية الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة واستغلال الموارد المالية لتحقيق ذلك.
- تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية وتقليل الاستخدام المفرط لخدمات الرعاية الثانوية والثالثية.
- تضمن وزارة التنمية الاجتماعية برامج رعاية وحماية اجتماعية كفؤة.
- توحيد جميع برامج سياسة الإسكان في إطار المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

ويركز المحور الثاني (فرصة / العمل اللائق والضمان الاجتماعي) على ضمان توفر سوق عمل عادل ومنصف يركز على القطاع الخاص ويخلق فرص عمل، يعتمد على ظروف عمل لائق وتأمين اجتماعي يمكن الأردنيين من الاكتفاء الذاتي

اقتصادياً. ولتحقيق هذه الغاية الاستراتيجية تم وضع مجموعة من الإجراءات ذات أولوية عالية تتعلق بالعمل اللائق والضمان الاجتماعي ترجمة إلى أهداف استراتيجية، ألا وهي:

- زيادة الحماية المتعلقة بالعمل.
 - زيادة فرص العمل، وإمكانية لوصول إليها، ونوعية الوظائف.
 - الحد من تفضيل الأردنيين للعمل في القطاع العام وتجنب رفع التوقعات في الحصول على وظائف دائمة في القطاع العام.
 - زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي على برامج العمل.
- ويركز المحور الثالث (كرامة / المساعدات الاجتماعية)** على تقديم خدمات مساعدات اجتماعية مستهدفة ومؤقتة للمواطنين الذين لا يستطيعون تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً لتمكينهم من الحفاظ على مستوى أساسي من الاستهلاك. ولتحقيق هذه الغاية الاستراتيجية تم وضع مجموعة من الإجراءات ذات أولوية عالية تتعلق بالخدمات الاجتماعية ترجمت إلى أهداف استراتيجية، وهي:

- تطوير برامج المساعدات الاجتماعية المقدمة من صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة بما يضمن فاعلية الأداء وكفاءة الإنفاق.
- وضع خطة لتحسين استهداف الإنفاق على المساعدات الاجتماعية.
- الإبقاء على برامج التغذية المدرسية لأهميته في نمو وصحة الطفل

كما تضمنت أيضاً العديد من الاستراتيجيات الوطنية الأخرى برامج لمحاربة الفقر والتمكين الاقتصادي وعلى النحو التالي:

- تضمنت الخطة الاستراتيجية (2026-2022) لوزارة التنمية الاجتماعية مجموعة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة المواطن عامةً، والأسر الفقيرة على وجه الخصوص وتمثل هذه البرامج والمشاريع، في برامج إقراضية لإنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة كالأسر المنتجة وصناديق الائتمان وكذلك تمويل مشاريع إنتاجية للجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع المحلي بهدف توفير فرص عمل ومحاربة البطالة في المجتمعات التي تخدمها، وقد حرصت التعليمات الناظمة لعمل هذه البرامج على شمول فئة الشباب حماية لهم من الانحراف أو التأثر بالآفات الاجتماعية السلبية.
- البرنامج التنفيذي التنموي لوثيقة رؤية الأردن 2025 للأعوام (2022-2019) يعتبر البرنامج التنموي التنفيذي الخطة الوطنية المتكاملة في التنمية والتي تحتوي مخرجات الخطط والاستراتيجيات المختلفة، وإن أهم توجهات البرنامج هو خفض مستويات الفقر والبطالة وبناء نظام حماية اجتماعية فعال والمحافظة على الطبقة الوسطى، وتعزيز إنتاجية المواطن الأردني خاصة شريحة الفقراء والمحتاجين، مع توفير شبكة حماية اجتماعية عادلة تحمي الأفراد وأسره من المتغيرات وتعمل على تكامل السياسات الاجتماعية.
- رؤية التحديث الاقتصادي 2033، والبرنامج التنفيذي للأعوام 2022-2025 والتي استهدفت زيادة وخلق فرص عمل جديدة خلال عشر سنوات.

- الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للأعوام (2011-2020) من خلال البرامج التالية: توفير فرص تشغيل للمتطلعات عن العمل من الاناث في المناطق ذات المعدلات المرتفعة للفقر والبطالة، برامج تستهدف الأشخاص الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل: وتهدف الى زيادة معدل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل ومستمر حتى الآن، دمج أبناء المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية بسوق العمل من خلال تدريبهم بالتعاون مع مؤسسة التدريب المهني.
- أطلقت الحكومة الميثاق الوطني للتشغيل الذي يتضمن محاور مختلفة بالإضافة إلى مشاريع وبرامج رئيسية لدعم التشغيل. ومن ضمن البرامج الرئيسية للميثاق برنامج "خدمة وطن"، و"المنصة الوطنية للتشغيل"، وبرنامج "انهض" للتشغيل الذاتي. بالإضافة إلى ذلك، تقدم وزارة العمل خدمات تشغيل مختلفة للباحثين عن عمل، لا سيما ذوي المهارات المنخفضة والمؤهلات المحدودة على سبيل المثال.
- أطلقت الحكومة برنامجًا جديدًا للتحويلات النقدية في عام 2019 تحت اسم "برنامج تكافل" والذي أصبح يحمل اسم برنامج الدعم النقدي الموحد والذي يستهدف رب الأسرة العامل ذي الدخل المتدني ضمن إطار برامج صندوق المعونة الوطنية.
- استراتيجية التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة المنتفعة من برامج صندوق المعونة الوطنية (استراتيجية برنامج التخرج الوطني 2020). تهدف الاستراتيجية الى التمكين الاقتصادي للفقراء والمستضعفين المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية وإدماجهم في سوق العمل.
- استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية 2019-2024 .

كما صدرت التعليمات التنفيذية للضمان الاجتماعي لشمول العاملين في العمل المرن والعمل الاجتماعي المؤقت وغير المتفرغين، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي في استحداث تأمين الأمومة والتعطل عن العمل، ومنح القانون المعدل للضمان الاجتماعي الصلاحيات لتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي المترتبة على المنشآت الريادية. كما أطلقت مبادرة (اشمل نفسك) للمحافظة على حقوق العاملين في المنشآت التي يعملون لديها. أما ما يتعلق بالحماية الاجتماعية لكبار السن وعمل المياومة فقد تم تخصيص نسبة لا تتجاوز 50% من إيرادات اشتراكات تأمين الامومة السنوية لتقديم إعانات عينية ومادية لغير المقتردين من كبار السن والمرضى وعمل المياومة ، وبهدف تخفيض كلف الطاقة على المستهلكين من ذوي الدخل المتدني ، جاء إطلاق مشروع "دعنا من شمنا" عام 2019 لتكوين أنظمة خلايا شمسية لمنازل الأسر العفيفة والمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية. كما أن استجابة صندوق المعونة الوطنية للاحتياجات الطارئة خلال الأزمات والكوارث تمثلت بتنفيذ برامج مستجيبة لضمان شمول التغطية لأكثر فئة ممكنة من خلال تطبيق معايير شفافة وعادلة، مثل توزيع المعونات عن طريق المحافظ الإلكترونية، ويستمر تطوير خدمات التنمية الاجتماعية حيث يتم العمل حاليا على إصدار قانون عصري للعمل الاجتماعي بهدف مهنة العمل الاجتماعي.

وقامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات خلال جائحة كورونا لتعزيز الحماية الاجتماعية ومنها :

- قامت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالاستجابة الى الجائحة بالوقت والقدر الكافيين، فكانت داعمة للمنظومتين الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، حيث تم تصميم برامج المؤسسة وفق منهجية تركزت في محورين: توفير الحماية

الاجتماعية للعاملين في المملكة، وتوفير السيولة المالية لمنشآت القطاع الخاص، ومساعدتها لتجاوز تداعيات هذه الأزمة حيث بادرت المؤسسة لتشكيل خلية مسؤولة عن إدارة الأزمة ومواجهتها، من خلال مجموعة من البرامج وهي: تضامن 1 وتضامن 2 وحماية واستدامة.

- وفيما يتعلق بالحكومة شكلت حماية الفئات الأكثر احتياجاً وفقراً عنصراً محورياً في استجابة الحكومة للجائحة، وشملت جهودها التحويلات النقدية المنتظمة المستمرة والتحويلات النقدية الطارئة، الى جانب مساندة القطاع الخاص ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الدعم والتسهيلات فيما يخص الضرائب والرسوم وفواتير الكهرباء/ التعرفة، ودعم تصدير المعدات والأجهزة الطبية. دعم الشركات الصناعية للتحويل نحو العمل عن الانترنت والتسويق الرقمي، بالإضافة الى دعم ما يتعلق بتكاليف الشحن. وتم تقديم الدعم الموجه لقطاع السياحة عبر إنشاء صندوق دعم وتخفيض ضريبة المبيعات، بالإضافة الى دعم قطاعات رياض الأطفال من خلال التوسع في دعم الاعمال المملوكة للنساء في هذا القطاع. وأخذت عدد من الإجراءات من خلال البنك المركزي الأردني لحماية القطاع الخاص من تأثير الجائحة، وتأسيس صندوق همة وطن لمساندة جهود البلاد للتصدي للجائحة والتخفيف من تداعياتها.

وفي مجال الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة لإعادة توزيع الثروة ودعم جهود التنمية، وفي إطار خطة الحكومة لإصلاح النظام الضريبي، قامت بإجراء مجموعة من التعديلات على الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية حيث تم إقرار القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم 38 لسنة 2018، والذي بموجبه تم اخضاع أرباح تجارة الأسهم، وأرباح بيع الحصص، وأرباح المناطق الحرة للضريبة. كما ساهمت الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الأردنية في نمو الإيرادات العامة، وخفض التهرب الضريبي، وزيادة عدد المسجلين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وإعفاء أو تخفيض نسبة ضريبة المبيعات على السلع الأساسية والغذائية للمواطن، وتوجيه الدعم لمستحقيه. وتم في إطار هذه الإصلاحات، تبني آلية لفحص وانتقاء الملفات المكلفين للتدقيق حسب معايير الخطورة التي يتم تحديدها، وتحويلها إلكترونياً باستخدام نظام تتبع سير المعاملات الإلكتروني.

رابعاً: أبرز التحديات والاولويات في مجالات مكافحة الفقر واللامساواة

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مجالات مكافحة الفقر واللامساواة في الأردن وعلى النحو التالي:

- نقص الدراسات المتعلقة بالفقر وقدمها، خصوصاً ما يتعلق بتداعيات أزمة كورونا.
- ضعف قواعد البيانات التي تساعد في الاستهداف ضمن منظومة الحماية الاجتماعية (مؤسسات أفراد، خدمات)، بما في ذلك غياب البيانات المصنفة بحسب الجنس حول الفقر.
- محدودية الموارد وتنامي الطلب على خدمات قطاع الحماية الاجتماعية بشكل كبير، ودخول فئات جديدة ضمن منظومة الحماية الاجتماعية.
- غياب التنسيق للتمويل الأجنبي المخصص لمنظومة الحماية الاجتماعية.
- مخاطر الائتمان الناتجة عن حدوث خسائر مالية بسبب عدم مقدرة عملاء المؤسسات على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية.

- ارتفاع معدلات البطالة خصوصاً من فئة الشباب .
- انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل وانسحابها المبكر منه .
- التوسع الحضري السريع وما يترتب عليه من فيضان حضري على الاراضي المزروعة. وضغط على البنى التحتية والخدمات

اما ابرز الأولويات في مجال مكافحة الفقر فهي:

- تطوير منصة الكترونية موحدة للحماية الاجتماعية.
- زيادة الدعم المالي لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وشمول قاعدة الاستهداف لأكثر عدد من الفئات التي تقع ضمن دائرة الفقر .
- إيجاد نافذة تمويلية موحدة للمستفيدين من القروض متناهية الصغر تعتمد على قاعدة السجل الوطني الموحد
- التوسع في البرامج التي تمكّن الفئات الأكثر ضعفاً من أن تصبح مساهمة في النمو الاقتصادي بدلاً من مجرد تلقي الدعم الإغاثي.
- تطوير نموذج استشرافي للمتغيرات التي تؤثر على التحديات والمخاطر التي تواجه تحقيق توفير خدمات الحماية الاجتماعية.
- العمل على تحقيق المساواة للمرأة الريفية من خلال خلق فرص مدرة للدخل، وتنفيذ مشاريع لتمكين المرأة ، والتنمية الريفية، وتعزيز الإنتاج المنزلي ، وتأهيل وتمكين لشباب وتدريبهم

القسم الرابع: الشباب

أولاً: الإطار التشريعي والاستراتيجي لتمكين الشباب في الأردن

لقد أدرك الأردن مبكراً أن الشباب حالة سيادية، ومشروع وطني وقومي وتعتبر رعايتهم مؤشراً بارزاً على تطور الدولة لمواجهة التحديات حاضراً ومستقبلاً، وتتبع هذه الأهمية من أن الشباب في الأردن يشكلون الشريحة الأكبر والأهم كما ونوعاً، حيث يعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً شاباً فنياً، وأن الاستثمار في الشباب وإكسابهم الخبرات اللازمة يعد جزءاً مهماً من التنمية الشاملة المستدامة. ويعتبر الأردن من أوائل الدول العربية وفي الإقليم التي اهتمت بالشباب ومنحتهم مساحة واسعة من حرية التفكير وإتاحة الفرص للانطلاق والإبداع على المستويين الرسمي والشعبي، ورغم الطاقات الهائلة التي يمتلكها قطاع الشباب، إلا أن هناك تحديات بنوية واقتصادية وسياسية واجتماعية عديدة تقف حائلاً أمام استثمار جميع طاقاته بطريقة إيجابية.

وعلى المستوى الدولي فقد تقدم الأردن بمبادرة حول تعزيز دور الشباب في بناء السلام تم تبنيها في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، و صدر في ضوء هذه المبادرة القرار الاممي رقم 2250، المتخذ بالإجماع في 9 ديسمبر 2015 والذي يهدف الى تعزيز مشاركة الشباب في السلام والأمن والنظر في السبل الكفيلة بزيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات لمنع نشوب النزاعات وحلها .

وعلى المستوى الوطني قام الأردن بتحديث منظومة التشريعات والاستراتيجيات الوطنية لتلبي احتياجات هذه الفئة الهامة وضمان مشاركتهم في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

في مجال التشريعات :

- وجه جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم ، في عام 2021، الى تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، والتي كانت مهمتها وضع مشروع قانون جديد للانتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكماً بالقانونين وآليات العمل النيابي. وقد انبثقت عن اللجنة الملكية مجموعة من اللجان ومن ضمنها لجنة تمكين الشباب خرجت بمجموعة من المقترحات كان أهمها اقتراح تعديلات على الدستور هدفت لتمكين الشباب والمرأة وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة وفي ضوء ذلك أجريت تعديلات دستورية في عام 2022 حيث نصت الفقرة (7) من المادة (6) الدستور على أن: (تكفل الدولة ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون)، كما جرى تعديل المادة (70) من الدستور لتخفيض سنّ الترشح لمجلس النواب ليصبح (25) سنة شمسية، لإتاحة الفرصة والمجال امام الشباب للترشح لعضوية مجلس النواب.
- صدر قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لعام 2022 والذي يشجع الشباب على المشاركة في الأحزاب السياسية، حيث نصت الفقرة ج من المادة 4 على " انه يمنع التعرض لطلبة مؤسسات التعليم العالي بسبب الانتماء والنشاط الحزبي والسياسي.

- صدر قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي 2019 ، الذي تضمن جملة من الإصلاحات (السماح للمستفيدين من تأمين التعطل باستخدام أرصدهم الادخارية لغايات التعليم والعلاج، تعديل آلية منح زيادة التضخم السنوية، حماية أسرة المؤمن عليهم المتوفين خارج الخدمة، تعديلات لتعزيز حماية المرأة العاملة). حيث تم تعديل المادة (4) من القانون بحيث يجوز للمؤسسة استثناء بعض العاملين الذين لا تتجاوز اعمارهم الثامنة والعشرون عاماً من الشمول بتأمين الشيخوخة في المنشآت التي لا يزيد عدد العاملين فيها على (25) عاملاً والمسجلة في المملكة.
- تم تعديل نظام الأندية والهيئات الشبابية وتعديل نظام صندوق دعم الحركة الشبابية والرياضية وتعديل نظام مركز إعداد القيادات الشبابية .
- كما صدر قانون حقوق الطفل في عام 2022، ليكون مخصصاً للفئة العمرية/ لكل من لم يتم الثامنة عشر من عمره، وكفل القانون حقوق الأطفال في كافة المجالات التعليمية والثقافية ورعاية حقوقهم في بيئة سليمة وغير ذلك من الحقوق

وفي مجال الاستراتيجيات :-

- لا تكاد تخلو استراتيجية وطنية او استراتيجية قطاعية في الأردن من تضمين محور او برنامج يتعلق بالشباب سواء بشكل مباشر ضمن محاور وبرامج وانشطة تستهدف الشباب مباشرة او من خلال توفير بيئة ممكنة للشباب من خلال مخرجات هذه الاستراتيجيات والخطط الوطنية فالشباب هم محركات هذه الاستراتيجيات وهم غاياتها سواء اكانت هذه الاستراتيجيات اقتصادية او اجتماعية او حتى تلك المتعلقة بقطاعات الطاقة والمياه والنمو الأخضر وغيرها من الاستراتيجيات، فالمجتمع الأردني مجتمع فتي، إذ وصل عدد الشباب في الفئة العمرية (30-12 سنة) إلى 2.6 مليون في عام 2020. حيث تضمنت رؤية الأردن 2025 ، ورؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033 التي تتمحور حول شعار "مستقبل أفضل" وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانيات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين مع التركيز على الشباب، وبما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030.
- كما قامت عدد من الجهات بإعداد مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التنفيذية لها تتضمن محاور او برامج او أنشطة لها علاقة بالشباب مثل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2022) التي هدفت الى حماية المواطنين وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية، واستراتيجية التمكين الاقتصادي عام 2020 للأسر الفقيرة (استراتيجية برنامج التخرج الوطني) وتهدف الاستراتيجية الى التمكين الاقتصادي للفقراء والمستضعفين وإدماجهم في سوق العمل ومن ضمنهم الشباب في سن العمل. كما اعدت وزارة العمل الميثاق الوطني للتشغيل الذي يتضمن محاور مختلفة بالإضافة إلى مشاريع وبرامج رئيسية لدعم التشغيل لفئة الشباب. ومن ضمن البرامج الرئيسية للميثاق برنامج "خدمة وطن"، و"المنصة الوطنية للتشغيل"، وبرنامج "انهض للتشغيل الذاتي"

- كما تضمنت أيضا الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) ضمن محاورها وخطة التمكين الاقتصادي للمرأة (2019-2024) التركيز على المشاركة الاقتصادية للمرأة في سن العمل. كما تم إعداد استراتيجيات تهدف الى تمكين الشباب في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتطوير مهاراتهم والعاملين معهم معرفياً ومهارياً مثل الإستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) ، واستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني والاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011-2020)، وقد تضمنت كل من الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018-2022) والخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي (2022-2024)، والخطة الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة زواج القاصرات في الأردن للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة للأعوام (2018-2022). كذلك تم تطوير الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان (2016-2025) والاستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030) محاور وبرامج وأنشطة تستهدف الشباب.
- وفي ذات السياق أطلق الأردن الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) والخطط التنفيذية المنبثقة عنها وتتضمن الاستراتيجية سبعة مجالات تعنى بالمواضيع ذات الأولوية للشباب وهي: التعليم والتكنولوجيا، والمواطنة الفاعلة، والريادة والتمكين الاقتصادي، وسيادة القانون والحاكمة الرشيدة، والأمن والسلام المجتمعي والصحة والنشاط البدني. وتبنى الهدف الوطني على بناء جيل قادر على الإبداع والابتكار ذو إنتاجية مرتفعة.
- شكل الأردن الائتلاف الوطني الأردني حول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2250 "الشباب والسلام والأمن" في عام 2017 من خلال إشراك الشباب ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية ضمن وثيقة عمل مرجعية وخطة سنوية ويقوم هذا التحالف بالعديد من البرامج والأنشطة للتوعية بمضامين هذا القرار على المستوى المحلي. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان يرأس الائتلاف خلال الفترة من 2017-2022.
- إستحدثت وزارة الشباب وحدة الشباب والسلام والأمن بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- قامت وزارة الشباب ببناء مصفوفة شركاء منبثقة عنها جملة من مذكرات التفاهم والاتفاقيات تعمل على تضافر الجهود لزيادة برامج تشجع الشباب على انشاء المشاريع الريادية .
- وفي مجال وضع استراتيجيات وطنية حول الأمن والسلام، يعتبر الأردن من الدول الرائدة في مجال وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالأمن والسلام، حيث كان من أوائل دول المنطقة التي أعدت الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.
- تضمنت الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 والتي تهدف الى بناء جيل قادر على الإبداع والابتكار ذو إنتاجية مرتفعة، ضمن محاورها محورا متعلقا بالشباب والأمن والسلام المجتمعي. كما يوجد لدى مديرية الأمن العام مركزا للسلام المجتمعي يساهم في مكافحة الفكر المتطرف والظواهر السلبية في المجتمع ويتجه الأردن الى انشاء وحدة مركزية توحد الجهود الموجهة لمكافحة الفكر المتطرف وتكرس مفهوم المؤسسة في التوعية لتحقيق الأمن والسلام .

وحرص الأردن على اتخاذ الإجراءات اللازمة لدمج قضايا الشباب وتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية حيث تتم عملية اعداد الاستراتيجيات الوطنية وفق نهج تشاركي حيث تضمنت الاستراتيجيات الوطنية ضمن محاورها المختلفة قطاع الشباب كما تم ذكره أعلاه، وقد قامت وزارة الشباب بعدة إجراءات لدمج قضايا الشباب في تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية من خلال ما يلي:

- قامت وزارة الشباب عند اعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019-2025) باتباع نهج تشاركي من خلال اشراك الشباب في عملية اعداد الاستراتيجية من خلال مجموعات بؤرية مدمجة لكل محاور الاستراتيجية.
- إنشاء مؤسسات جديدة مثل مركز إعداد القيادات السياسية بشقية الحكومة الشبابية الموازية والبرلمان التدريبي وهناك توجه لإنشاء مجالس محافظات موازية وتعمل الفرق المنطوية تحت مظلة المركز وقيادات شابة وضمن مجموعات عمل على تقديم مقترحات وأوراق سياسات لكافة القطاعات الحكومية
- تنظيم العديد من ملتقيات الريادة في الأعمال في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والمياه والطاقة وأيضاً برامج تعزيز مهارات الشباب لدخول سوق العمل وبرامج التدريب من أجل التشغيل وتدريب الشباب على الريادة والابتكار والاختراعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- المشاركة في الفرق الفنية للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية من خلال محور العمل اللائق وفرص العمل لضمان شمول فئة الشباب بأية برامج تساهم في التشغيل والتخفيف من البطالة عبر حزمة من البرامج التدريبية والتأهيلية لدخول سوق العمل مع التركيز على احتياجات السوق من المهن الفنية والتقنية وتدعم فرص الشباب في انشاء مشاريعهم الريادية العمل مع الشركاء على توفير بعض المنح والقروض لقصص النجاح في هذا المجال.
- تعمل وزارة الشباب مع دائرة الإحصاءات العامة بشكل دوري على تحديث عملية جمع البيانات والإحصاءات المفصلة حول الشباب وتم توثيقها ضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب .
- تعد كافة الوزارات والشركاء من منظمات المجتمع المدني شريكاً لوزارة الشباب في تنفيذ برامج وانشطة الاستراتيجية الوطنية للشباب حسب مجال عملها، وبالمقابل تقوم هذه الجهات بتضمين قطاع الشباب ضمن استراتيجياتها وخططها التنفيذية.

وفيما يتعلق بوجود آليات حكومية أو مؤسسات جديدة تعنى بتنسيق السياسات والبرامج التي تستهدف الشباب، فعلى الرغم من أن وزارة الشباب تقوم بالتنسيق مع باقي الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص فيما يتعلق بتنسيق

السياسات والبرامج التي تستهدف الشباب، الا ان هناك تحديات كثيرة تواجهها في هذا المجال، ومن اهم هذه التحديات عدم توفر الموارد المالية والكوادر البشرية لعملية التنسيق هذه، وفي ضوء ذلك اوصت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، بتشكيل مجلس تنسيق مؤسسي برئاسة وزارة الشباب وعضوية وزارة التخطيط ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الثقافة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات المانحة، لتبادل المعلومات والخبرات والتخطيط والتنسيق المشترك لضمان ربط المشاريع التي تُعنى بالشباب بالاستراتيجية الوطنية للشباب.

كما قامت الأمم المتحدة في الأردن نهاية عام 2022 بإنشاء أول مجلس استشاري للشباب (UNYAC) في الأردن ليكون بمثابة مجلس استشاري حول عمل الأمم المتحدة المتعلق بشؤون الشباب في المملكة، وتم انشاء المجلس تماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة للشباب (2030) والتي تسعى الى تعزيز قدرة الأمم المتحدة بشكل كبير على اشراك الشباب والاستفادة من آرائهم وافكارهم. وسيدعم المجلس الذي انشا بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد المبادرات الوطنية التي تقودها الأمم المتحدة بما في ذلك اهداف التنمية المستدامة، وسيشارك في زيادة الوعي حول النوع الاجتماعي والسلام وحقوق الانسان في مختلف المحافظات.

ثانياً : البرامج والإجراءات التي اتخذت لتحسين نوعية التعليم وصقل المهارات بما يلئم احتياجات سوق العمل وضمان الحق في العمل اللائق وتوفير فرص العمل وشمول فئة الشباب في برامج الحماية الاجتماعية.

عمل الأردن من خلال وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين نوعية التعليم المقدم للشباب وصقل مهاراتهم بما يلئم احتياجات سوق العمل، وتوجيههم نحو العمل التقني، حيث قامت وزارة التربية والتعليم بتطوير برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين وإضافة حلقة تعليمية رابعة للبرنامج بهدف تمكين الخريجون من البرنامج من الحصول على شهادة لصف العاشر الأساسي وإكمال دراستهم ضمن مرحلة التعليم الثانوي (المسار الأكاديمي والمهني)، أو الالتحاق بمؤسسة التدريب المهني وسوق العمل، وقامت الوزارة بتنفيذ جلسات الإرشاد الوظيفي في مراكز التعليم غير النظامي. و تنفيذ مشروع مبادرون (2) في مجال تدريب الشباب وبناء قدراتهم حول مواضيع ريادة الأعمال بالتعاون مع العديد من الشركاء.

كما يقوم قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني بدور رئيسي في سد حاجة سوق العمل المحلي والإقليمي من احتياجاته من العمالة الماهرة والفنيين والتقنيين في التخصصات المختلفة، حيث تقدم مؤسسة التدريب المهني خدماتها في برامج الاعداد المهني بمستوياتها المختلفة، برامج رفع الكفاءة للعمال الممارسين في سوق العمل، وخدمات التدريب والاستشارات في مجال السلامة والصحة المهنية للحد من الحوادث في مواقع العمل، وتدريب المدربين والمشرفين في النواحي المسلكية والإدارية، وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لدي المؤسسة 36 معهداً تدريبياً بطاقة تشغيلية (20 الف متدرب/ة) تقدم خدماتها للذكور والإناث في المحافظات كافة، وتضم هذه المعاهد 348 مشغلاً تدريبياً مجهزاً لاستقبال المتدربين من الشباب والشابات، كما بلغ عدد المعاهد المجهزة لذوي الإعاقة (13) معهد. كما هدفت الخطة الاستراتيجية لوزارة العمل الى تنظيم قطاع التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني والفني، وتطوير الكوادر البشرية العاملة وتمييزهم وتأهيلهم ليتواءم ذلك كله مع احتياجات سوق العمل، وتقليل الفجوة بني العرض والطلب.

كما اتخذ الأردن مجموعة من الإجراءات لضمان الحق في العمل اللائق وتوفير فرص العمل وشمول فئة الشباب في برامج الحماية الاجتماعية حيث قام بما يلي:

- تنفيذ برامج تهدف إلى ضمان الحق في العمل اللائق وتوفير فرص العمل وشمول فئة الشباب في برامج الحماية الاجتماعية بدون تمييز من خلال تطبيق أسس العدالة في سوق العمل وتحفيز القطاع الخاص لخلق فرص عمل لائقة تمكّن أسر الفقراء والمهمشين من الحصول عليها والاعتماد على ذاتهم اقتصادياً، والادخار لمستقبلهم حتى لا يقعوا في براثن الفقر عند التقاعد ومواجهة الظروف الطارئة التي تستجد عليهم مثل الوفاة أو التعطل أو العجز من خلال تأمينات الضمان الاجتماعي المنصف، مثل دراسة الحد الأدنى للأجور، التوسع في برامج التشغيل مقابل الاجر الممولة من القطاع العام او الجهات المانحة، تطوير الأنظمة الداعمة للعمل من المنزل(نظام العمل المرن)، وبرنامج إشراك العاملين في القطاع غير المنظم بالضمان الاجتماعي.
- أطلقت الحكومة برنامج التشغيل الوطني بهدف الوصول إلى حوالي 60 ألف فرصة عمل للفئة العمرية ما بين 18-40 عام عن طريق التشغيل في القطاع الخاص، منهم ما نسبته 35% من الإناث، وتحفيز المنتفعين القادرين على العمل من صندوق المعونة الوطنية إلى الدخول إلى سوق العمل، دون التأثير على المعونة المالية التي تصرف لهم من الصندوق، ويستهدف البرنامج تشغيل (7%) من العدد المستهدف، ولا يزال هذا البرنامج بحاجة إلى تقييم من حيث إستمرارية الشباب في فرص العمل التي تمت إتاحتها في القطاع الخاص ونوع هذه الوظائف.
- تنظيم سوق العمل وتطويره وفقاً لأفضل الممارسات وضمان العدالة وتكافؤ الفرص من خلال استخدام عمالة مؤهلة ومنتجة وتعزيز العمل اللائق ضمن معايير السلامة والصحة المهنية وتسوية النزاعات العمالية وإيجاد منظومة متكاملة من المعايير والسياسات والأدوات الرقابية الفاعلة وفق نهج تشاركي مع كافة الشركاء .
- أطلقت الحكومة/ وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة مشروع حافز الذي يهدف إلى دعم تشغيل الشباب الأردنيين المختصين بتكنولوجيا المعلومات في كافة الشركات العاملة في المملكة وفقاً للشروط والأسس التي اعتمدها الوزارة، والوزارة قامت بتفويض المؤسسة لإدارة هذا البرنامج فنياً وذلك في ضوء الاتفاقية التي تم توقيعها بين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ووزارة المالية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- دعت الحكومة جميع المنشآت التي تشغل (10) عمالاً فأقل من مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والعاملين بأجر للاستفادة من برنامج (استدامة ++) الذي يساهم في دعم أجور واشتراكات العاملين الأردنيين وغير الأردنيين.
- اطلاق برنامج "شبابنا منتج" في 2019 ويهدف البرنامج إلى تمكين الشباب بين (18-35) عاماً في المجال الاقتصادي من خلال نشر وتشجيع ثقافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تدريب الشباب على اتقان مهارات تصميم وإدارة المشاريع وتشبيكهم مع المؤسسات التنموية الداعمة للمشاريع الصغيرة.
- اطلاق برنامج بهتمكم لدعم المشاريع الريادية الشبابية في(2022) ويهدف البرنامج الى بناء قدرات الشباب في اعداد خطط العمل اللازمة لتحويل افكارهم الى مشاريع اقتصادية وتوفير الدعم الاولي لتمكينهم من تنفيذها، وتشجيعهم نحو مشاريع التشغيل الذاتي مما يساهم في تقليل نسبة البطالة ومحاربة الفقر خاصة بعد جائحة كورونا .
- اطلاق برنامج "لأجل الأردن نتطوع" عام 2019 ويهدف البرنامج إلى تعزيز وتنمية قيم المواطنة الفاعلة من خلال

تنفيذ وتبني المبادرات التطوعية للشباب في مختلف المجالات والتي تسهم في حل المشاكل التي تواجههم وتواجه مجتمعاتهم المحلية.

- اطلاق برنامج "مهاراتي" ضمن خطة الاستراتيجية الوطنية للشباب (2018) والذي يهدف إلى إكساب الشباب واليافعين المهارات الحياتية، وتعزيز التماسك الاجتماعي بينهم، ونشر ثقافة التسامح وتقبل الآخر، وتمكينهم وتنمية شخصياتهم.
- قامت مديرية شؤون اللاجئين السوريين بالعمل مع الشركاء من المنظمات والهيئات الدولية على تنفيذ العديد من المشاريع التي تتضمن أنشطة تعنى بالشباب وحماية حقوقهم وتمكينهم ليكونوا فاعلين في مخيمات اللاجئين السوريين والعمل على توفير التدريب المهني وإشراف الوزارات والمؤسسات الرسمية التي تشرف على هذه المشاريع ضمن خطة الاستجابة الأردنية للازمة السورية .

ثالثا : البرامج والإجراءات التي تشجع الشباب على الاستثمار في المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال وآليات زيادة وعيهم حول المواطنة وتشجيع مشاركتهم المدنية

تضمنت الوثائق الوطنية مثل رؤية الأردن 2025 ورؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033 توجيهات واضحة بدعم الريادة وتشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي ضوء ذلك قامت العديد من المؤسسات الوطنية بتشجيع الشباب على الاستثمار حيث:

- قام صندوق التنمية والتشغيل بتصميم برامج اقرضية خاصة بالشباب ذات مزايا تفضيلية وذلك بهدف رفع نسب التشغيل والحد من ظاهرتي الفقر والبطالة ضمن هذه الفئة ، وسمي هذا البرنامج ببرنامج الباحثين عن عمل . بالإضافة الى ذلك جميع برامج الصندوق الاقرضية الأخرى تستهدف الشباب على سبيل المثال (مشاريع التأسيس والتطوير والمشاريع الحرفية والتقنية ، ريادة الاعمال وغيرها).
- نفذت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع برامج نوعية لدعم ريادة العمال ومن اهم البرامج التي نفذتها المؤسسة خلال الفترة 2018-2022 برنامج (التتجير) تحويل الأفكار الى مشاريع تجارية، برامج دعم قطاعات الصناعة والخدمات، برامج رفع القدرات التصديرية برنامج بهتمكم وبرنامج اعمل مشروعك جميع هذه البرامج تستهدف الشباب ضمن قطاعات الصناعة والتصنيع الزراعي والخدمات).
- كما تقوم مؤسسة ولي بالعديد من المبادرات التي تشجع الشباب على الاستثمار في المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال ومنها:

1. صندوق التميز الشبابي هو أحد مبادرات مؤسسة ولي العهد الهادفة إلى دعم الشباب المتميز أكاديمياً لخوض تجارب دولية حول أفضل الممارسات ضمن مجالات قطاعية ومهنية متعددة في مراكز تميز عالمية مثل وكالة ناسا الدولية وشركة "أيرباص" العالمية. وتستهدف هذه المبادرة طلبة الجامعات الأردنية وتعمل على تطوير مواهبهم وتأهيلهم للحصول على خبرات عملية عالية المستوى من خلال فرص تدريب عملي، وتوفّر المؤسسة هذه الفرص التدريبية من أجل ضمان حصول الشباب على أعلى مستوى من التدريب العملي في مقرات ومرافق الشركات العالمية ذات الاختصاص، ويطلب من كافة المستفيدين من المبادرة مشاركة ما تعلموه واكتسبوه من

- خبرات بعد عودتهم إلى الأردن مع زملائهم من خلال تطبيقهم لهذه الخبرات على أرض الواقع.
2. مصنع الأفكار: وهو مختبر تصنيع رقمي، يضم أجهزة ومعدات حديثة ويهدف إلى دعم الابتكار والمبتكرين من الشباب والشابات الأردنيين، ويعمل على تشجيع التعليم التقني وتعزيز منظومة الابتكار في الأردن من خلال الجمع بين الشباب والأفكار، وهو مظلة متكاملة تجمع الباحثين والدارسين والمبتكرين، وتتيح لهم فرصة تصنيع النماذج الأولية لمنتجاتهم باستخدام التكنولوجيا المتقدمة في مجالات التصنيع الرقمي الذي يضم الطباعة ثلاثية الأبعاد وبحسب أهداف المصنعين سواء كان لتسويقها أو تطويرها.
3. مبادرة مليون مبرمج أردني هي منصة إلكترونية تهدف إلى رفع قدرات الشباب الأردني في سوق العمل، من خلال تزويدهم بلغة العصر: البرمجة، حيث تقدم المبادرة تدريبات مجانية وتمنح شهادات دولية معتمدة تؤهل الشباب الأردني لدخول سوق العمل في هذا المجال، ويتم تنفيذ هذه المبادرة من قبل مؤسسة ولي العهد بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وبالتعاون مع وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما تقوم مؤسسة ولي العهد أيضا بالعديد من البرامج التي تستهدف زيادة وعي الشباب وتشجيع مشاركتهم المدنية من خلال مجموعة من المبادرات وهي:

1. **مبادرة حقق هي مبادرة شبابية** تم إطلاقها بهدف تعزيز منظومة القيم الموروثة من تاريخنا عند الشباب والشابات في الأردن، وإبراز قدراتهم ليكونوا مواطنين فاعلين منتمين لوطنهم، ومساهمين في مسيرة التنمية الشاملة.
2. **برنامج وطني لتنمية مهارات الشباب والشابات القيادية:** وهو برنامج وطني وريادي برؤية تدمية، ونموذجاً جديداً لتعزيز الفكر القيادي التقدمي بين الشباب والشابات، ولإدماجهم ضمن شبكات ومسارات مهنية متخصصة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3. **برنامج انا اشارك،** وهو برنامج لاصفي ينفذ في 13 جامعة أردنية يهدف إلى تعزيز قدرات الشباب والشابات ومعرفتهم للمبادئ الأساسية للعملية الديمقراطية ومهارات كسب التأييد. ويوفر البرنامج جلسات تدريبية وحوارية تفاعلية تهدف إلى تعزيز مفاهيم وقيم الديمقراطية لدى المشاركين، وتزويدهم بالمعارف اللازمة لتمكنهم من الانخراط في العمل السياسي وصناعة القرار وتنمية حس المواطنة.
4. **برنامج "أشارك":+** هو برنامج لاصفي يهدف إلى تطوير مهارات الشباب القيادية وبناء مهارات كسب التأييد لديهم بعد أن يختاروا قضية للعمل عليها كحملة مدافعة وكسب تأييد. كما يحصل طلاب "أشارك+" على تدريبات في مهارات المناظرات تساعدهم ليصبحوا مواطنين نشطين يشاركون بالعملية السياسية بشكل فاعل وإيجابي.
5. **المنصة الوطنية للتطوع ومشاركة الشباب** "نَحْنُ" هي المنصة الوطنية للتطوع ومشاركة الشباب، تم إطلاقها بالشراكة بين "نوى" - إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد - ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" بالتعاون مع وزارة الشباب، وتهدف إلى توحيد الجهود المبذولة في مجال العمل التطوعي والمشاركة الشبابية على كافة الأصعدة والتشبيك ما بين المتطوعين والجهات المستفيدة.

رابعاً: مصادر البيانات والإحصاءات المفصلة حول الشباب

تقوم دائرة الإحصاءات العامة بإجراء التعدادات ومسوح دورية بالعينة في المجالات الديموغرافية والأسرية والزراعية والاقتصادية والبيئية المختلفة، وتجرى أيضاً مسح ربعية بالعينة في مجالات: العمالة والبطالة، والصناعة، والتجارة الداخلية، والإنشاءات والنقل، والخدمات، وقطاع الإنتاج النباتي، وقطاع الثروة الحيوانية، وأيضاً تجري بعض المسوح الشهرية مثل: الأسعار الزراعية، وأسعار المستهلك، وأسعار كميات الإنتاج الصناعي وتجرى مسوحاً دورية بالعينة في مجال دخل ونفقات الأسرة، والسكان والصحة الأسرية. وخلال الخمس سنوات السابقة، أجرت دائرة الإحصاءات العامة مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018، ومسح نفقات ودخل الأسرة 2017/2018، كما ان دائرة الإحصاءات العامة تعمل حالياً على تنفيذ مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023 ومسح نفقات ودخل الأسرة 2022/2023، إضافة الى المسوح الربعية والسنوية التي تقوم بها مثل مسح العمالة والبطالة وغيرها من المسوح السكانية، وجميع هذه المسوح مصنفة حسب الفئات العمرية للسكان المختلفة وبالتالي فان الشباب وخصائصهم مشمولون بهذه المسوح والتعدادات السكانية.

وتقوم الحكومة ومن خلال دائرة الإحصاءات العامة بتوفير منصة لهذه البيانات مصنفة ومحدثة دورياً متعلقة بالسكان والمجتمع وبصيغ مفتوحة وقابلة للقراءة آلياً بحيث يسمح وفقاً للشروط الواردة في الرخصة الأردنية للبيانات الحكومية المفتوحة باستخدام مجموعات البيانات المنشورة على المنصة وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي مكان ولأي غرض وذلك بموجب سياسة البيانات الحكومية المفتوحة الصادرة. كما تتيح دائرة الإحصاءات العامة منصة تفاعلية لخاصة بمتابعة اهداف التنمية المستدامة على الموقع الإلكتروني للدائرة. هذا بالإضافة الى قواعد البيانات الأخرى مثل السجلات الإدارية.

خامساً : أبرز التحديات والاولويات في مجال تمكين الشباب

على الرغم من وجود العوامل المساعدة والفرص المتاحة التي ساهمت في نجاح الجهود المبذولة في مجال تمكين الشباب خلال السنوات الخمس الماضية في الأردن والذي يعتبر من ضمنها وجود إرادة سياسة لتمكين الشباب في الأردن حيث أن هناك إهتمام ملكي بقطاع الشباب، ووجود اطر استراتيجية وطنية داعمة ومحفزة لقطاع الشباب، غير ان هناك مجموعة من التحديات تواجه تمكين قطاع الشباب وهي:

1. ضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال العمل الشبابي
2. قلة المخصصات المرصودة للبرامج الشبابية في الموازنة الحكومية.
3. ضعف اهتمام الشباب بالمشاركة المدنية والسياسية والشأن العام.
4. ضعف فاعلية بعض المراكز الشبابية وعدم توزيعها جغرافياً
5. شح المصادر والأبحاث العلمية والبيانات التي تُدرس احتياجات الشباب الأردني وتطلعاتهم
6. ارتفاع معدلات البطالة وضعف التشغيل خاصة ممن لا يحملون الثانوية العامة حيث ان 63% من المتعطلين الذكور دون الثانوية العامة.
7. ارتفاع معدلات الفقر

8. ضعف كفاءة الموارد البشرية العاملة مع الشباب.
9. ما زالت بعض المؤسسات تعمل على المشاركة الصورية للشباب دون أن يكون هناك مشاركة فاعلة وحقيقيه.
10. بعض البرامج الموجهة للشباب تبنى على أن الشباب وحدة متجانسة من دون الأخذ بعين الاعتبار التباينات على أساس مكان الإقامة والجنس والفئة العمرية وغيرها من الخصائص، حيث أن لكل فئة من هذه الفئات خصائص نفسية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة عن سواها، الأمر الذي يستدعي استجابات وتدخلات محددة للتعامل معها.
11. تراجع دور الأسرة والمؤسسات التربوية في بناء الشخصية الشبابية، وضعف الوعي الصحي لدى الشباب خاصة بقضايا الصحة الإنجابية والجنسية، والممارسات الضارة مثل التدخين.
12. ضعف الاهتمام بالمسارات المهنية والتقنية

أما أبرز الأولويات في مجال تمكين الشباب فهي:

1. زيادة الوعي بالثقافة الرقمية وثقافة الابتكار والريادة، والثورة الصناعية الخامسة، والذكاء الاصطناعي، ومعالجة البيانات وتحليلها، وأساسيات الأمن السيبراني.
2. تفعيل البرامج التي تُعنى بمكافحة الفكر المتطرف والعنف الجامعي، وتعزيز التعاون مع مركز السلم المجتمعي التابع لمديرية الأمن العام، والعمل على الخطة الوطنية لتفعيل قرار 2250.
3. ربط مخرجات التعليم باحتياجات السوق المحلية والإقليمية والعالمية وضمن رؤية مستقبلية للأردن.
4. زيادة التمويل الحكومي لمؤسسات المجتمع المدني التي تختص بتمكين الشباب سياسياً واقتصادياً، وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل من المانحين وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها.
5. تعزيز انخراط الشباب في الأحزاب، وضمان الوصول العادل إلى مواردها كافة، خاصة المالية والتدريبية.
6. تسهيل عملية استقطاب التمويل للمؤسسات التي تُعنى بقطاع الشباب، وتشبيك هذه المؤسسات مع الممولين وضمن سياق الاستراتيجيات الوطنية، وتسهيل الموافقات والإجراءات على المشاريع الجديدة.
7. دعم واستدامة البرامج والمشاريع المعنية بالتمكين السياسي
8. تفعيل المراكز الشبابية والنوادي الرياضية، وتوطين المبادرات الشبابية فيها ودعمها، والعمل على تمكين الشباب في المراكز الشبابية عن طريق تعديل الأنظمة والتعليمات بما يتناسب مع ذلك، والعمل على تعزيز دور المراكز في التنمية الشاملة.
9. تفعيل دور الأئمة والوعاظ والخطباء ورجال الدين المسيحي والكنايس في تعزيز قيم المواطنة والإنسانية وتقبل الآخر والوسطية والاعتدال وتعزيز قيم الانتماء ونبذ خطاب الكراهية والتصدي للفكر المتطرف.
10. إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال ، وإنشاء منصة للربط والتشبيك بين رائدي الأعمال ومؤسسات القطاعين العام والخاص، بهدف تنسيق الجهود والترويج للمشاريع الرائدة محلياً ودولياً.
11. تعزيز دعم المشاريع الريادية من خلال إنشاء صندوق وطني لدعم الريادة
12. استحداث حزمة تشريعات وقوانين تعمل على تحفيز ريادة العمل وضمان استمراريته.

13. تفعيل دور مؤسسة التدريب المهني في تأهيل وبناء قدرات الشباب الراغبين من خلال استحداث مجموعة من البرامج ضمن حاجة سوق العمل

القسم الخامس: الأشخاص ذوي الإعاقة

أولاً: الاطار التشريعي والاستراتيجي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن

يتميز الأردن كونه رائداً في مجال حقوق ذوي الإعاقة في المنطقة، وكان الأردن من أوائل الدول التي شاركت في وضع مسودة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 وكان من أوائل الدول التي صادقت عليها، وانعكس هذا الالتزام في مجموعة التشريعات المتطورة التي تحمي مجموعة الحقوق الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، ووفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015، بلغت نسبة الأردنيين الذين لديهم نوع من أنواع الإعاقة 11.2% من مجمل السكان الأردنيين ممن أعمارهم خمس سنوات فأكثر، ووفقاً لتقديرات المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتوقع أن ترتفع هذه النسبة لما يقارب النسب العالمية والتي تصل الى 15%. وترتفع هذه النسبة أيضاً بشكل ملحوظ بين اللاجئين السوريين كما تشير العديد من الدراسات.

يتولى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اقتراح القوانين والأنظمة والسياسة العامة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووصولهم إلى الخدمات المختلفة، ومتابعة ورصد تطبيق الجهات ذات العلاقة لأحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ومنذ صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 الذي حل محل قانون رقم (31) لسنة 2007 بحيث يتواءم مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصادق الأردن أيضاً على معاهدة مراكش "لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات" في عام 2018.

وخلال الخمس سنوات الأخيرة تمت مراجعة بعض التشريعات المرتبطة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لغايات موائمتها مع أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 وصدور العديد من الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، كما عمل الأردن على اعداد العديد من السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة والمركزة الى هذا القانون، فعلى مستوى التشريعات اجري الأردن تعديلات جوهرية عديدة في تشريعاته لتعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم وادماجهم في المجتمع وعلى النحو التالي:

- تم اجراء التعديلات الدستورية في عام 2022 وفقاً لأحكام المادة (6 / 5) منها والتي نصت على "يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم وإدماجهم في مناحي الحياة المختلفة كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة

ويرعى النشاء ويمنع الإساءة والاستغلال" ، كما تم تعديل الفقرة (هـ) من البند (1) من المادة (75) باستبدال عبارة "من كان مجنوناً أو معتوهاً" بعبارة "من لم يكن كامل الأهلية".

• صدر قانون حقوق الطفل في عام 2022، الذي تضمن حقوق الطفل ذوي الإعاقة، حيث اعتبر القانون تعليم الطفل ذي الإعاقة وتأهيله المهني عند بلوغه سن العمل وإدماجه الكامل في مختلف أوجه الحياة المجتمعية من الحقوق الأساسية، كما أكد القانون على حق الطفل ذي الإعاقة في التعليم العام والدمج، وأن تلتزم الجهات المختصة بتوفير الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول وأن يكون التعليم ملائم لحاجات الطفل ذي الإعاقة وعلى غرار مجالات الحقوق السابقة، فقد أكدت المواد القانونية المرتبطة بحقوق الطفل ذي الإعاقة على مسألة وضع برامج تدريب خاصة لمختلف العاملين مع الطفل وإعداد الكوادر وتدريبها.

• صدور نظام بدائل الإيواء والخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية رقم (62) لسنة 2021 والذي تضمن البدائل المتمثلة في الدمج الأسري والبيوت الجماعية إضافة إلى الخدمات المساندة كالتأهيل المجتمعي، المرافق الشخصي، الاستراحة القصيرة، التدخل المبكر، التدريب، المراكز النهارية الدامجة. كما تضمن شروط العاملين لتنفيذ بدائل الإيواء والخدمات المساندة وتشكيل لجنة لتحديد قيم المخصص المالي في بدائل الإيواء والخدمات المساندة، وإعداد مسودة تعليمات النظام من خلال المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التنمية الاجتماعية.

• صدور نظام تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (35) لسنة 2021 والذي نص على إلزام صاحب العمل بتوفير الترتيبات التيسيرية والأشكال الميسرة في بيئة العمل، إضافة إلى صلاحيات مفتشي العمل بالتفتيش والتحقق من نسبة التشغيل في مكان العمل وعدم وجود تمييز على أساس الإعاقة، كما ونص النظام على التنسيق ما بين وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني لتهيئة مراكز التدريب المهني وتطوير البرامج التدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة.

• صدور تعميم رئاسة الوزراء في عام 2021 لكافة الجهات للتقيد بأحكام المادة (5/ب) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمتضمنة "أن الإعاقة لا تحول بذاتها دون اعتبار الشخص لائقاً صحياً للتوظيف والعمل والتعلم والتأهيل وممارسة جميع الحقوق والحريات والإشارة إلى تعميم معالي وزير الصحة للجان الطبية بعدم تضمين عبارة غير لائق صحياً والاكتفاء بتشخيص الإعاقة بتحديد نوعها ودرجتها وطبيعتها"، وإلزام كافة الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة بالالتزام بالتقارير الطبية الصادرة عن اللجان الطبية المختصة في وزارة الصحة لغايات استكمال إجراءات تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم إعادة عرض المرشحين لشغل الوظائف العامة من الأشخاص ذوي الإعاقة على اللجان الطبية لتحديد مدى لياقتهم مرة أخرى، ويأتي ذلك استجابة لمتابعات المجلس مع كل من وزارة الصحة ورئاسة الوزراء.

• صدور النظام المعدل لنظام إعفاء مركبات الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (50) لسنة 2020 ، والذي تضمن تعديلات على تشكيل لجنة الإعفاءات الجمركية إضافة إلى توسيع مظلة الإعاقات المستفيدة من الإعفاء (مثل: الإعاقة الجسدية الشديدة، والنفسية الشديدة) بالإضافة إلى تعديل شروط ومواصفات منح الإعفاء.

• صدور نظام التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2) لعام 2021

- تعديل تعليمات التدخل المبكر والمعدة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية استناداً لأحكام المادة (29/ ز) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة النافذ من خلال توفير برامج التدخل المبكر والموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ لتلك البرامج وترخيصها وتوفير المتطلبات الفنية للتنفيذ.
- تعديل المادة (44) من نظام الخدمة المدنية رقم (6) لسنة 2022 والمتعلقة بتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام بموجب تقرير يصدر من لجنة تكافؤ الفرص المشكلة في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، والزام الدائرة التي يعين بها الشخص ذو الإعاقة بتوفير الترتيبات التيسيرية اللازمة لتمكينه من ممارسة العمل.
- صدور نظام الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2020 الذي تجنب الإشارة الى الاعاقات البدنية والعقلية كمانع من التعيين في الوظائف العامة كما كان عليه الحال في نظام الخدمة المدنية الملغى رقم 82 لسنة 2013. كما قام ديوان الخدمة المدنية بالتنسيق مع المجلس برفع مقترح بديل للمادة (45) من نظام الخدمة المدنية بعد اعتماده من قبل مجلس الخدمة المدنية، والتي تنص على ما يلي: (أ- على الرغم مما ورد في الفقرة (د) من المادة (44) من هذا النظام، يعين الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لتعليمات اختيار وتعيين الموظفين في الوظائف الحكومية من الفئات الأولى والثانية والثالثة والعقود الشاملة بموجب تقرير يصدر عن لجنة تكافؤ الفرص المشكلة في المجلس ووفقاً للأسس التي يعتمدها المجلس لهذه الغاية).
- صدور "تعليمات اعتماد مُترجمي لغة الإشارة رقم (1) لسنة 2018" وتعديلاتها والمعتمدة لدى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصادرة بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 2018.
- مراجعة وتحديث كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير دليل العمل عليها، واستحداث كودة المدارس التي تتضمن المتطلبات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- صدور تعليمات إصدار البطاقة التعريفية رقم (3) لدى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصادرة بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة النافذ في الجريدة الرسمية 2022
- إعداد تعديلات مقترحة على قانون العقوبات النافذ لتجريم عمليات استئصال الأرحام أو الخصيتين أو أي جزء من الجهاز التناسلي التي يتم إجراؤها بقصد تعقيم الأشخاص ذوي الإعاقة قسراً ودون وجود ضرورة طبية علاجية كون تلك العمليات تعتبر انتهاكاً صارخاً لحرمة الجسد والحق في تكامله وكونها أيضاً محرمة شرعاً بموجب القرار رقم (194) الصادر عن دائرة الإفتاء العام بهذا الخصوص سنة 2014.
- مراجعة المادة (43) من نظام الخدمة المدنية رقم (82) لسنة 2013 وتعديلاته لعام 2017 واقتراح التعديلات بما يتواءم وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.
- صدور قرار مجلس الوزراء عام 2021، الموافقة على تعليمات الدوام المرن في الخدمة المدنية لسنة 2021، والتي نصت على استثناء الموظف من ذوي الإعاقة من شرط اكمال مدة التجربة لغايات الاستقادة من تطبيق أحكام تعليمات الدوام المرن .

وفي مجال السياسات والاستراتيجيات قام الأردن خلال الخمس سنوات السابقة بإعداد العديد من الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى النحو التالي:

- اطلاق السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2020-2030
- اطلاق الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2020 -2030 / بالتعاون ما بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التربية والتعليم كخارطة طريق لدعم ذوي الإعاقة والعمل على دمجهم في المجتمع- والعمل على تأسيس ثقافة التزام بتعليم كافة الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس النظامية.
- كما صدر إعلان الأردن نحو الدمج والتنوع في التعليم في عام 2022
- إطلاق الإستراتيجية الوطنية لبدائل الإيواء الحكومية والخاصة (2019-2029)/ بالتعاون ما بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة التنمية الاجتماعية.
- إطلاق الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة 2019-2029م بالتعاون ما بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووزارة الأشغال العامة والإسكان.
- تضمين الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للصحة الإنجابية والتربية الجنسية 2020 - 2030 لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تضمنت أغلبية الاستراتيجيات الوطنية القطاعية واستراتيجيات الوزارات والجهات المختلفة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن محاورها ، وعلى وجه الخصوص تضمنت أيضا جميع الاستراتيجيات السكانية التي صدرت خلال الخمس سنوات الأخيرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن ابعادها.

ثانيا : البرامج والإجراءات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن

بذل الأردن جهودا جبارة خلال السنوات الخمس الأخيرة في مجال موائمة تشريعاته واستراتيجياته الوطنية مع الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة، واستكمالا لهذه الجهود كان لا بد من ترجمة هذه التشريعات والاستراتيجيات الى خطط تنفيذية تتضمن برامج عمل وانشطة وإجراءات تعزز وتحمي حقوق الأشخاص ذوي/ات الإعاقة، ويقوم المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع كافة الجهات من مؤسسات ودوائر ووزارات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني وغيرها للعمل على متابعة تنفيذ هذه الخطط والبرامج من خلال رصد أوضاع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيق الجهات ذات العلاقة لأحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017. والتحقق من الشكاوى الفردية والمؤسسية المتعلقة بالانتهاكات و/أو التمييز على أساس الإعاقة او بسببها وتسويتها مع الجهات المختلفة. إضافة الى ذلك تعمل مختلف الجهات الوطنية على عدة برامج لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على النحو التالي:

- تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات المصرفية من خلال توفير الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول في المؤسسات المصرفية حيث صدرت تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء من ذوي الإعاقة والتي تشترط على

المؤسسات المصرفية اتخاذ عدة إجراءات تعزز من حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منها على سبيل المثال، تهيئة مالا يقل عن 10% من فروع كل مؤسسة مصرفية لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها وتوفير الترتيبات التيسيرية والاشكال الميسرة فيها، بالإضافة الى تدريب الكوادر العاملة فيها على اتيكيت التواصل الفعال مع العملاء من ذوي الإعاقة ومتطلبات وصولهم للخدمات المصرفية، وغيرها من الإجراءات التي تمكّن الأشخاص من ذوي الإعاقة من إتمام معاملاتهم المصرفية بكل إرادة حرة ومستنيرة، ومتابعة تنفيذ هذه التعليمات من خلال الزيارات الميدانية والكشف الحسي على مباني هذه المؤسسات.

- تطوير برامج التنمية المجتمعية الدامجة (الشاملة) لتعزيز منظومة العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تهيئة معاهد تدريب مهني نموذجية دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة وتضمين السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج في مؤسسة التدريب المهني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم تهيئة مركز واحد في كل إقليم ليشكل نموذجاً لمعهد تدريب مهني دامج للأشخاص ذوي الإعاقة.
- وضع صندوق التنمية والتشغيل سياسة تمويلية تميز الأشخاص ذوي الإعاقة تمييزاً إيجابياً بحيث يستفيد الأشخاص ذوي الإعاقة بمعدل مرابحة اقل بما نسبته 1% من أي برنامج اقراضي من الصندوق .
- تقديم الدعم الفني لمختلف الجهات الوطنية لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة للمباني والأماكن العامة واستخدام وسائل النقل، من خلال الكشف الحسي على هذه المباني والمرافق واعداد التقارير التي تبين التوصيات اللازمة لتوفير متطلبات إمكانية الوصول فيها للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم زيارة مالا يقل عن (500) مرفق.
- تطوير وتنفيذ خطط وبرامج تدريبية متخصصة بقضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتيكت التواصل الفعال معهم لتمكينهم وتعزيز مشاركتهم في المجتمع، حيث تم تنفيذ (415) برنامج تدريبي وتوعوي في كافة أقاليم المملكة، شارك فيها (8677) مشاركة/ة من مختلف القطاعات بمعدل (3752 ذكور، 4925 اناث).
- تأهيل الكوادر العاملة في مراكز ومؤسسات الرعاية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة على اليات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة ، والتدريب على برامج التدخل المبكر.
- تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمواقع السياحية من خلال تقديم الدعم الفني لوزارة السياحة ودائرة الآثار العامة وهيئة تشييط السياحة لتهيئة المواقع السياحية والأثرية وتدريب الكوادر العاملة في مجال السياحة على متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمواقع السياحية.
- توفير الترتيبات التيسيرية للطلبة ذوي الإعاقة السمعية/ الصم الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي من خلال توفير مترجمي لغة الإشارة لهم، حيث تم توفير ما يقارب من (315) مترجم لغة إشارة بشكل مباشر.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تطوير المعايير الوطنية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية و واضطراب طيف التوحد ومعايير اعتماد مراكز تشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لتحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- التدريب على الأدلة السريرية (البروتوكولات) الخاصة بتشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب طيف التوحد لغايات تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تطوير وتفعيل مراكز التميز في مناطق مختلفة، وذلك لتقديم خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية والصحة النفسية وخدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي وخدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة بالتشارك مع معهد العناية بصحة الأسرة.
- تطوير قدرات العاملين في مجال الإعلام من خلال عدة إجراءات منها عقد جلسات توعوية حول التناول الإعلامي لقضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للإعلاميين والمؤسسات الإعلامية بالإضافة لطلبة الإعلام المتوقع تخرجهم في مؤسسات التعليم العالي ، تطوير أفلام توعوية في هذا المجال تعكس عدد من الممارسات الفضلى الدولية والمحلية، الى جانب أفلام توعوية تسلط الضوء على مختلف الجوانب الحقوقية للأشخاص ذوي الإعاقة حيث تم تطوير ما يقارب من (265) فيلم توعوي، بالإضافة الى اطلاق المسابقة الإعلامية حول التناول الإعلامي لقضايا الإعاقة من منظور حقوقي وتشجيع الإعلاميين على تقديم مواد إعلامية وفقاً للنهج الحقوقي وتعديل الصور النمطية السائدة حول الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تفعيل منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز النهج الحقوقي ورفع الوعي بقضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير مجموعة من الأدلة الإرشادية حول متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لعدد من القطاعات الخدمائية والتدريب عليها (متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمطاعم والمقاهي، متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات الفندقية، متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمستشفيات).
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بالانتخابات النيابية للعام 2020 وتقديم الدعم الفني والمادي لتوفير متطلبات وصولهم لمراكز الاقتراع النموذجية.
- كما تم اتخاذ عدة إجراءات لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال جائحة كورونا تتضمن تطوير منصة إلكترونية لإصدار تصاريح التنقل للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء فترة الحظر الشامل، وإنشاء قناة متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب التوحد. وتوفير المناهج الدراسية الصوتية للطلبة المكفوفين وتوفير المناهج الدراسية للطلبة الصم بلغة الإشارة من خلال قناة على اليوتيوب لشرح المواد الدراسية بلغة الإشارة، كذلك تقديم خدمات استشارية نفسية واجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية (التوحد) وأسره من خلال منصة حبايبنا.
- تعمل وزارة التربية والتعليم على إدماج الأطفال والشباب من ذوي الإعاقة في التعليم النظامي وتحسين البيئة التعليمية في المدارس لتصبح بيئة آمنة ودامجة للطلبة من ذوي الإعاقة ضمن محور التعليم النظامي، إضافة الى تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة الهادفة إلى إدماج الأطفال والشباب من ذوي الإعاقة في برامج التعليم غير النظامي تتضمن تدريب الميسرين والمعلمين والعاملين في مراكز التعليم غير النظامي كافة حول آليات وأساليب إدماج الدارسين ذوي الإعاقة في برامج التعليم غير النظامي، إضافة الى بناء منصة تعليمية تسهم في توفير التعليم للدارسين من ذوي الإعاقة الملحقين بمراكز تعزيز الثقافة للمتسربين، وتحسين البيئة التعليمية في هذه المراكز.
- أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية برنامج التدخل المبكر يُنفذ من خلال وحدات تدخل مبكر يتم استحداثها تدريجياً في مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة النهارية الحكومية التابعة للوزارة وعلى مدار الثلاث سنوات القادمة حيث بلغ عدد مراكز التدخل المبكر 16 مركز موزعة على محافظات المملكة، والتي تهدف إلى تدريب مقدمي الرعاية (من أفراد أسرة ومانحي الرعاية) على برامج وخدمات التربية الخاصة المبكرة للأطفال لغايات دمجهم في أسره وفي بيئات الطفولة المبكرة منذ لحظة الولادة وتيسير عملية تطوره.

- وفي مجال تشغيل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة، نظم ديوان الخدمة المدنية ورشة عمل حول "دليل الأربعين"، الذي تم تطويره من قبل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتوضيح المواد الواردة في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، وعلاقتها بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتوظيف، إضافة إلى متابعة إجراءات تعيين شواغر لذوي الإعاقة ممن مضى على اعتماد حالاتهم في ديوان الخدمة المدنية (10) أعوام فأكثر، كما يقوم ديوان الخدمة المدنية بتأهيل طالبي التوظيف من الأشخاص ذوي الإعاقة من حملة التخصصات المصنفة بالراكدة، وفقاً لمخرجات دراسة واقع العرض والطلب على التخصصات العلمية التي يجريها الأردن على مخزونه من طلبات التوظيف، وتقوم مؤسسة التدريب المهني بدمج وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة مهنيًا بغرض تشغيلهم في أكثر من (26) برنامج تدريبي، و13 معهد دامج لذوي الإعاقة، كما تم إنشاء معهد تدريب مهني متخصص لذوي الإعاقة يوفر لهم التدريب على البرامج والتخصصات المهنية المختلفة ضمن بيئة تدريبية آمنة.

- قامت وزارة الأوقاف بمراجعة المفاهيم الدينية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وتضمينها مباحث وممارسات نموذجية ترسخ ثقافة التنوع واحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم المتأصلة. ومكافحة الصورة النمطية والتصورات الخاطئة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره، إضافة إلى توفير ترجمة بلغة الإشارة في الخطب والدروس والعظات في المساجد والكنائس كلما كان ذلك ممكناً، وتوفير المطبوعات والنشرات الدينية بالأشكال الميسرة. الإيعاز لدور القرآن الكريم والتعليم الشرعي بضرورة وجود مصاحف بريل لتسهيل قراءة القرآن للأشخاص ذوي الإعاقة، وقد قامت الوزارة أيضاً بالتعاون مع رؤساء لجان الرعاية في المساجد لتعمل (رمبة، منحدر) للصعود للمسجد يستفيد منها الأشخاص ذوي الإعاقة وكبير السن والمرضى.

وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي/ات الإعاقة من اللاجئين في المجتمعات المستضيفة فيتم تقديم كافة الخدمات اللازمة لهم أسوة بالأردنيين، قام الأردن بالتعاون مع الشركاء من المنظمات والهيئات الدولية باتخاذ العديد من الإجراءات والأنشطة لتحسين إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المخيمات ومنها: توفير ممرات آمنة للاجئين من ذوي الاحتياجات ممن يعانون من الإعاقة الجسدية الحركية من خلال تجهيز ممرات خاصة لهم إسمنتية وكراسي متحركة داخل مباني إدارة المخيمات ومواقع المنظمات والهيئات الدولية العاملة داخل المخيمات والمولات لتسهيل وصول تلك الفئات إلى مراكز تقديم الخدمات. وإشراك مرتبات الشرطة المجتمعية بدورات تعلم لغة الإشارة بدورتي لغة الإشارة الأساسية والمتقدمة مع المنظمات الدولية لتسهيل التعامل مع الحالات التي تقوم بمراجعة الأقسام المختلفة لدى مديرية شؤون اللاجئين من ذوي الإعاقة وتسهيل تلقي البلاغات أو الشكاوى منهم وتقديم أفضل الخدمات الأمنية لهم. إضافة إلى تجهيز وحدات صحية خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة ومركبة مزودة بمصعد تعمل في المخيمات لتقديم الخدمة الأفضل لهذه الفئة. كما تم افتتاح مركز مخيم مريجيب الفهود للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الهلال الأحمر الإماراتي لتقديم الخدمات الاجتماعية والمهارات والبرامج التعليمية والصحية والمادية والبرامج النفسية والترفيهية للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المخيم. كما يتم دعم البرامج والأنشطة الخاصة بالتعليم الدامج للأطفال للأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع مديريات التربية والتعليم داخل المدارس النظامية في المخيمات، وتوفير المواصلات المناسبة دعم أنشطة البرامج

الصحية والنفسية والترفيهية وبرامج البني التحتية والخدمات العلاجية وبرامج الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة داخل المخيمات. وتقدم مديرية شؤون اللاجئين كافة التسهيلات اللازمة للأشخاص ذوي/ات الإعاقة من اللاجئين داخل المخيمات.

ثالثاً : مصادر البيانات واليات بناء الشراكات والتنسيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص

خطى الأردن خطوات واضحة في مجال تحسين دقة الإحصائيات والبيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم تضمين التعداد السكاني لسنة 2015 مؤشرات تبين عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وتوزيعهم الجغرافي، وأنواع ودرجات الإعاقة بحسب الجنس والمحافظة، الأمر الذي أدى ولأول مرة في الأردن إلى ظهور إحصاء رسمي حول مؤشرات الإعاقة قابل للمقارنة مع دول أخرى. حيث ساهم استخدام المنهجية الموحدة لمجموعة واشنطن في تطوير مفهوم الإعاقة، وتصحيح قيمة نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة من السكان، وتوفير بيانات ذات علاقة موزعة قطاعياً، وبحسب الجنس والمحافظة وهذا الأساس الجديد يحتاج إلى تطوير، ويحتاج كذلك مزيداً من التوسع ليشمل مؤشرات قطاعية، مثل النشاط الاقتصادي التفصيلي، والعمر عند التشخيص وغيرها من المؤشرات. حيث تم تضمين أسئلة مجموعة واشنطن لإحصاءات الإعاقة لأول مرة في استمارة التعداد العام للسكان والمساكن عام 2015 من قبل دائرة الإحصاءات العامة بالتشارك مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي ضوء ذلك صدر تقرير حول واقع الإعاقة (الصعوبات الوظيفية) في الأردن تم نشره في عام 2017 بالتنسيق أيضاً ما بين دائرة الإحصاءات العامة والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويُعتبر تقرير مؤشرات الإعاقة المشار إليه أعلاه، نقطة تحول في التعاطي مع الإعاقة في الأردن، والتي بقيت لفترة طويلة تستند إلى تقديرات.

وبغرض توفير بيانات محدثة حول واقع الإعاقة في الأردن قام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودائرة الإحصاءات العامة بتضمين أسئلة مجموعة واشنطن القصيرة في إحدى جولات مسح قوة العمل اعتباراً من عام 2023 وتضمينها أيضاً ضمن مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2022 وستساهم هذه البيانات عند صدورهما بتطوير منظومة البيانات الخاصة بمؤشرات الإعاقة في الأردن. كما قام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2021 بإجراء مسح ميداني شامل للكشف عن الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة الأغوار الجنوبية ومسح الخدمات المقدمة لهم لغايات تقييم واقع حال برنامج التأهيل المجتمعي الذي تنفذه الجمعية الوطنية للتأهيل المجتمعي في الأغوار الجنوبية.

هذا بالإضافة الى مصادر البيانات الإدارية التي توفرها العديد من الجهات ويتم ربطها بقاعدة بيانات المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فتوفر وزارة التنمية الاجتماعية البيانات حول اعداد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من الخدمات الايوائية والنهارية، وتوفر وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بيانات حول أعداد الطلبة ذوي الإعاقة، كما توفر إدارة حماية الأسرة بيانات حول الاعتداءات الواقعة على ذوي الإعاقة، وتوفر وزارة الصحة أيضاً بيانات تفصيلية حول الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة الى العديد من الوزارات والجهات المختلفة. ورغم ذلك يعتبر جانب الرصد والمتابعة السنوية من الجوانب التي تحتاج إلى تطوير في المرحلة المقبلة من خلال بناء أنظمة رصد وتتبع مؤتمتة مرتبطة بكافة الوزارات الخدمية،

والمؤسسات الشريكة، لغايات قياس مستوى الإنجاز في تحقيق السياسة الوطنية والخطط الاستراتيجية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وبكفاءة.

وكما يسعى الأردن خلال السنوات القادمة الى تطوير قاعدة بيانات وإحصائيات وطنية شاملة ودقيقة حول الأشخاص ذوي الإعاقة، تحدث سنوياً، تساند الحكومة والمعنيين في تصميم البرامج واتخاذ القرارات ذات العلاقة، وتُسهل رفع التقارير الحكومية والوطنية حول مستوى الإنجاز في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني فقد أوكل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مهمة التنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية، لتحديد الأدوار والاختصاصات في مجال الإعاقة، وطرق تبادل المعلومات والخبرات، بما يحقق تكامل الجهود فيما بينها، وفي ضوء ذلك يقوم المجلس بدوره في هذا المجال بالتنسيق مع كافة الجهات وخلال السنوات الخمس الأخيرة قام المجلس بالتعاون مع العديد من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص وغيرهم من الفاعلين في مجال الإعاقة، وتبين المصفوفة التالية الجهات التي عمل معها المجلس في هذا المجال ونوع الشراكات.

أولاً: التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية

منظمات المجتمع المدني ومؤسسات وطنية

الجهة	مجال الشراكة
المركز الوطني لحقوق الإنسان	<ul style="list-style-type: none"> • يتم التنسيق من خلال تقارير حقوق الإنسان ومن ضمنها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. • اعتماد فرق المتابعة والتفتيش والمتابعة ورصد القضايا التي تخص الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد الحلول لها.
اتحاد نقابات عمال الأردن/ النقابات المهنية	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل وتمثيلهم في عضوية لجنة تكافؤ الفرص المعنية بالنظر في الشكاوى المقدمة من الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل ومتابعة توفير الترتيبات التيسيرية لهم في مواقع العمل.
اللجنة الأولمبية الأردنية	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز وتنسيق رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة.
الشبكة العربية للتربية المدنية/ أنهر	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ مشاريع ومبادرات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
المؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة مثل) جمعية سنا ،جمعية الحسين، جمعية الشابات المسلمات).	<ul style="list-style-type: none"> • تقديم البرامج التعليمية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة، توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وتقديم التدريب اللازم لهم في مكان العمل ، توفير الخدمات التعليمية والتأهيلية للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة والمتوسطة.
جمعية البنوك الأردنية معهد الدراسات المصرفية	<ul style="list-style-type: none"> • المساعدة في ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات المصرفية. • توفير الخدمات والمعلومات والبيانات المالية المصرفية للأشخاص ذوي الإعاقة بالأشكال الميسرة واحترام حقهم في الخصوصية وسرية حساباتهم.
مركز العدل للمساعدة القانونية	<ul style="list-style-type: none"> • المساعدة القضائية للأشخاص ذوي الإعاقة غير المقترنين.

مجال الشراكة	الجهة
• حث القطاعين الصناعي والتجاري على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم، ودعم توفير تهيئة البيئة وإمكانية الوصول.	غرف الصناعة والتجارة
• التوعية والتوثيق الديني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة الكنائس لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة.	مجالس الكنائس
• تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، حيث تم بالتشارك معهم ومع وزارة التنمية الاجتماعية من اعداد وإصدار الدليل التأسيسي للعاملين في رياض الأطفال والذي يشمل الأطفال ذوي الإعاقة وكيفية التعامل معهم وفهم التطور النمائي لهم، والتدريب على هذا الدليل.	المجلس الوطني لشؤون الأسرة
• تأهيل المقيمين واعتمادهم، و المساهمة في تطوير معايير الاعتماد الخاصة بتشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب طيف التوحد لغايات تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.	مجلس اعتماد المؤسسات الصحية
• تقديم خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية والصحة النفسية وخدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي وخدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة.	معهد العناية بصحة الأسرة والطفل
• تضمين قضايا الإعاقة في مشاريع البلديات والمحافظات بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	المجالس التنفيذية للمحافظات
• دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم	مؤسسة الأميرة تغريد. جمعية الحسين للشلل الدماعي. جمعية أنا إنسان.

ثانياً: التنسيق مع الاعلام

الإعلام

مجال الشراكة	الجهة
• رفع مستوى الوعي والثقافة بدور المجلس والرسالة التي يحملها من خلال الحملات الإعلامية والإعلانية للمشاريع والبرامج المدرجة على خطط المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	الإعلام المرئي
• تتيح أمام المجلس فرصة التعبير عن توجهاته وإيصال صوته من خلال بعض الاستضافات والبرامج الحوارية.	• مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
• المدافعة الإعلامية وذكاء الوعي عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر وسائل الاعلام وايصال حقوقهم عبرها.	• قناة المملكة.
	• محطة رؤيا الفضائية.
	• الحقيقة الدولية.
	• قناة الحرة.
▪ تضمين تعليمات ومنح وتجديد التراخيص المختلفة مثل ترخيص المواقع الالكترونية والضوابط المعتمدة التي تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة حق الوصول إليها.	هيئة الإعلام
▪ بث التوثيق التوعوي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض البرامج الإذاعية الصباحية ومن خلال الاستضافات مما يتيح لشريحة من أبناء المجتمع الاطلاع على مضمون البرامج والتوثيق خلال فترة القيادة والذهاب إلى العمل أو العودة منه. بالإضافة لتطوير مواد إعلامية مبنية على النهج الحقوقي.	الإعلام المسموع
	• إذاعة الأردنية.
	• راديو هلا.
	• راديو البلد.

الجهة	مجال الشراكة
<ul style="list-style-type: none"> • أمن FM. • حياة FM. • شبكة الاعلام المجتمعي 	
وسائل الإعلام المكتوبة	<ul style="list-style-type: none"> • تكمن أهمية الصحف الورقية بمصداقيتها وتحققها من الأخبار قبل بثها وغالبا ما يتم نشر الاخبار المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لاحقا للتحقق منها من قبل وكالة الانباء الأردنية لتقوم الصحف بدورها ببثها كونها جهة إعلامية رسمية معتمدة. • ويتم الاستفادة منها لرصد الاخبار الصحفية الخاصة بقضايا الإعاقة ليصار بعد ذلك دراستها وتحليلها والبناء عليها لإعداد برامج تدريبية خاصة بالإعلاميين.
المواقع الإخبارية الإلكترونية	<ul style="list-style-type: none"> • التوعية والتثقيف بدور ورسالة المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال نشر أخبار المجلس وإعداد تقارير مكتوبة في المواقع الإلكترونية. • ويتم الاستفادة منها لرصد الاخبار الصحفية الخاصة بقضايا الإعاقة ليصار بعد ذلك دراستها وتحليلها والبناء عليها لإعداد برامج تدريبية خاصة بالإعلاميين.

ثالثا: التنسيق مع الجهات المانحة/المنظمات الدولية/ المعنية بقطاع الإعاقة

الجهات المانحة/المنظمات الدولية/ الجهات المشابهة لعمل المجلس

الجهة	مجال الشراكة
منظمة LUMOS	تقديم الخبرات الفنية في مجال تحويل المنظومة الايوائية للأشخاص ذوي الإعاقة لمنظومة نهائية دامجة وإلغاء الطابع المؤسسي لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع .
منظمة NI-CO (إيرلندا الشمالية)	العمل كشريك أساسي تقني ومنفذ دولي في برنامج الحماية الاجتماعية داخل وزارة التنمية الاجتماعية وعمل المجلس الأعلى تحويل المنظومة الايوائية للأشخاص ذوي الإعاقة لمنظومة نهائية دامجة وإلغاء الطابع المؤسسي.
السفارات ووكالات الغوث (الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وإيرلندا والاتحاد الأوروبي وإسبانيا وإيطاليا وجمهورية كوريا) -دعم من الدرجة الأولى	<ul style="list-style-type: none"> • كسب التأييد مع المجلس الأعلى للتمويل المستدام ونشر حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الولايات المتحدة وألمانيا وإيرلندا). • تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية للمجلس الأعلى. • توفير منصة لتبادل المعلومات ومصدر لأفضل الممارسات الدولية.
السفارات ووكالات الغوث (السويد، أستراليا، هولندا، كندا، اليابان النمسا وسويسرا وغيرها)	<ul style="list-style-type: none"> ▪ توفير منصة لتبادل المعلومات ومصدر لأفضل الممارسات الدولية.
شبكة Zero Project Network	لتبادل الممارسات والبرامج ، ولتسليط الضوء على الجهود الأردنية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً: التحديات الأوليات في مجال حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن

على الرغم من وجود العوامل المساعدة والفرص المتاحة التي ساهمت في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم خلال السنوات الخمس الماضية في الأردن والذي يعتبر أهمها وجود إرادة سياسية حقيقية ودعم القيادة في الأردن لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة، ووجود قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 والذي يعدّ قانون عصري رتبّ التزامات معينة على كافة الجهات الحكومية من جهة أخرى، إضافة الى وجود مؤسسة وطنية معنية بمتابعة تنفيذ التزامات جميع الجهات المناط بها تنفيذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 وهي المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووجود العديد من الاستراتيجيات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مجال حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن ومن أهمها:

- نظرة الأسرة والمجتمع غير المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة إن نظرة المجتمع غير المساندة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تؤدي إلى التمييز على أساس الإعاقة، لها أثر سلبي كبير على طريقة التواصل والتفاعل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى كيفية تقبل اندماجهم في مختلف نواحي الحياة، حيث يساهم ضعف الوعي ومفهوم وصمة العيب لدى الأسر سلبياً على إمكانية التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم والكشف المبكر عن الإعاقة، بالإضافة إلى الحرمان من العديد من الحقوق الإنسانية الأساسية.
- ضعف التشخيص، يعتبر التشخيص النوعي والموحد من حيث المنهجية والأدوات والمعايير من أهم المتطلبات للتمكن من توفير إحصائيات دقيقة حول الإعاقات ونوعيتها وشدتها وتوزيعها، بالإضافة إلى أنه حجر الأساس لبناء منظومة "مؤتمتة" شاملة تمكن الدولة من تقديم الخدمات المختلفة لمواطنيها من ذوي الإعاقة.
- ضعف الإحصائيات والبيانات النوعية حول الإعاقة إن القرار السليم والصحيح والتدخل المناسب الكفو يتطلب توفر البيانات والمعلومات الصحيحة والموثوقة في الوقت والمكان المناسب لمتخذ القرار، لذلك تعتبره الإحصائيات الشاملة والنوعية، والبيانات التحليلية، والتقارير السنوية المتخصصة، ركيزة داعمة لمساندة تنفيذ كافة محاور السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تعتبر البيانات المحدثة سنوياً، أساساً لعملية رصد مستوى التطور والإنجاز، وتعديل المسار، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وفي الحد الأدنى، تتطلب المرحلة المقبلة تعاوناً منقطع النظير ما بين المجلس ودائرة الإحصاءات العامة لتوفير قاعدة بيانات وطنية حول الإعاقة في الأردن، وسجل وطني دقيق، يُحدث سنوياً حول المواطنين ذوي الإعاقة. ومن البديهي أن يكون السجل الوطني وقاعدة البيانات مؤتمتة ومرتبطة بجميع الوزارات والمؤسسات الخدمية العامة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الأساسية.
- تباين الكفاءات المتخصصة والتجهيزات الفنية المساندة في كافة المجالات والقطاعات.
- ضعف إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات العامة المختلفة، والذي يتضمن الوصول إلى المرافق الخدمية والمعلومات والبيانات الأساسية، بما في ذلك الوصول الى مؤسسات العدالة خاصة بالنسبة لضحايا العنف. ويعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من صعوبة الوصول للمرافق الخدمية المختلفة بسبب عدم جاهزية وسائط النقل والمرافق والأبنية، وعلى صعيد آخر، تعاني هذه الشريحة أيضاً من صعوبة الوصول للمعلومات والبيانات المتاحة لغيرهم من غير ذوي

الإعاقة ؛ مثل الخدمات الحكومية الإلكترونية والمطبوعات الثقافية والمراجع الأكاديمية، بما يُسهم في الحد من مشاركتهم المجتمعية الكاملة.

- نقص التمويل اللازم لدى العديد من المؤسسات والجهات الرسمية للقيام بالتزاماتها بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ تلك الالتزامات.
- نقص الكوادر المؤهلة التي تمتلك المهارات الفنية المتخصصة في مجال العمل في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات والجهات الوطنية.
- الحاجة الى إيجاد الية لتنسيق الجهود بين الجهات الشريكة والجهات المانحة لتنفيذ بنود الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة بالإعاقة مثل الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج بما يضمن توحيد الجهود والحد من التداخل في الأدوار والمسؤوليات.
- تعارض بعض التشريعات التي تحكم عمل بعض الجهات الوطنية مع بنود قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 مثل قانون الأحوال المدنية ونظام اللجان الطبية ونظام المعهد الفضائي.
- تدني معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم.
- شعور الأشخاص ذوي الإعاقة بالتهميش بسبب جائحة كورونا وانهم تركو خلف الركب، فتدابير الجائحة مثل الحجر والتباعد جعلت من غير الممكن عليهم الاعتماد على دعم الآخرين في العديد من الأمور.
- عدم وجود بيئة داعمة لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث توفير الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول في المدارس، ومثال ذلك؛ عدم توفر الخبرات اللازمة في تكييف المناهج الدراسية واستراتيجيات التعليم مع المتطلبات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، وقلة توفر الخدمات الداعمة في المدارس مثل لغة الإشارة، وطريقة بريل، وتوفير المناهج الدراسية بطرق ميسرة، وتوفير العلاج النطقي، والعلاج الطبيعي والوظيفي).
- نقص المعرفة بالتكنولوجيا المساندة والترتيبات التيسيرية اللازمة لتمكين الطلبة ذوي الإعاقة من الاندماج والتعلم في البيئة التعليمية الدامجة.
- وهناك أيضا تحدي رئيسي مرتبط أيضا بتوفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة من اللاجئين.

وفي ضوء هذه التحديات فان ابرز الأولويات للخمس سنوات القادمة في هذا المجال هي:

- تضمين كافة التشريعات لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إيجاد بيئة داعمة ومعززة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مجالات الحياة.
- رصد المخصصات المالية اللازمة في موازنات جميع الجهات المناط بها تنفيذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017.
- تحويل المنظومة الايوائية للأشخاص ذوي الإعاقة لمنظومة نهائية دامجة ،والغاء الطابع المؤسسي لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم مع اسرهم وفي مجتمعاتهم.
- تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات العامة المختلفة وفرص العمل، والذي يتضمن الوصول إلى المرافق الخدمية والمعلومات والبيانات الأساسية، وتهيئة المباني وتوفير الأشكال التيسيرية لتمكين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمرافق العامة.

- ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الرسمي وبكافة مراحلہ
- بناء قدرات العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز كفاءاتهم
- تطوير قاعدة بيانات وإحصائيات وطنية شاملة ودقيقة حول الأشخاص ذوي الإعاقة، تحدث سنوياً، تساند الحكومة والمعنيين في تصميم البرامج واتخاذ القرارات ذات العلاقة، وتُسهل رفع التقارير الحكومية والوطنية حول مستوى الإنجاز في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

أولاً: الصحة الإنجابية والجنسية

شهد القطاع الصحي في الأردن تطوراً كبيراً خلال الثلاثة عقود السابقة، وقد عكست المؤشرات الصحية العامة جودة وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة ما وضع الأردن في مرتبة متقدمة بين دول العالم، غير أن استعراض المؤشرات الصحية العامة للقطاع الصحي في الأردن خلال الأعوام 2017-2022 يظهر تحسناً ملحوظاً يشوبه بعض التباطؤ الناتج عن تداعيات مختلفة كتداعيات جائحة كورونا والتحديات الاقتصادية العالمية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. حيث ارتفع توقع الحياة للفرد بالسنوات لعام (2021) ليلعب 73.3 سنة (للذكور 72.3، للإناث 75.1). كما يبلغ معدل وفيات الاطفال الرضع 17 لكل الف (عام 2017-18) كما ارتفع معدل الاطباء لكل 10 الاف من السكان من 22.6 عام 2017 الى 32 عام 2021 ، وارتفع عدد المستشفيات من 116 عام 2017 الى 118 عام 2021، كما ارتفعت حصة الفرد من الانفاق الصحي الجاري من 209 عام 2017 الى 212 عام 2019 ، كما بلغت نسبة الانفاق الصحي الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2019 7.07%، وارتفع عدد اسرة المستشفيات في المملكة من 14779 سرير عام 2017 الى 15339 عام 2021.

وتقدم وزارة الصحة خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال 674 مركزاً صحياً تتنوع بين الشامل والأولي والفرعي وتنتشر لتغطي كافة مناطق المملكة. ومن خلال هذه المراكز يتم تقديم خدمات الأمومة والطفولة في 502 مركزاً، ويتم العمل حالياً على التوسع في استحداث خدمات نوعية كخدمات الصحة النفسية، والتأهيل الطبي ورعاية ذوي الإعاقة في مراكز مختلفة.

كما تمكنت وزارة الصحة خلال تنفيذها لاستراتيجية وزارة الصحة للأعوام 2018-2022 من إعادة تفعيل سجل وفيات الأمهات وأتممتها، العمل على تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التدخين من خلال زيادة عدد عيادات الإقلاع عن التدخين واستحداث برنامج المراكز الصحية الصديقة للمسنين، والتوسع في أعداد القرى الصحية، وإعداد البروتوكولات العلاجية وحزمة الدلائل الإرشادية ومعايير الرعاية الصحية السليمة والأمنة المعتمدة في المراكز الصحية، إضافة إلى التوسع في برامج الاعتمادية، وتغطية المراكز الشاملة بالاختصاصات الأربعة الأساسية (الباطني، الجراحة، الأطفال والنسائية) إضافة إلى بعض التخصصات الأخرى كالطب النفسي، والأمراض الجلدية، وجراحة العظام والمفاصل، وأمراض العيون، والتأهيل، والأشعة التشخيصية، وغيرها، كما أدخلت الوزارة مطعوم التهاب الكبد الوبائي نوع (أ) إضافة إلى إيصال الادوية لمرضى الأمراض المزمنة إلى منازلهم.

وفي مجال تكنولوجيا المعلومات شهدت الوزارة توسعاً في توظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي الصحي، حيث تم التوسع في حوسبة وأتمتة المرافق الصحية، وإعادة هندسة الإجراءات وخدمات ترخيص المهن والمؤسسات الصحية. كذلك تم استكمال العمل في حوسبة 23 مستشفى إضافة إلى 4 مستشفيات ميدانية، فضلاً عن 166 مركزاً صحياً و18 مديرية مركزية؛ بما يشكل 74% من المستشفيات و34% من المراكز الصحية. كما تم استكمال تطوير وتطبيق نظام الرصد الإلكتروني للأمراض.

كما قامت الوزارة ببناء قدرات الكوادر الصحية والمجتمع المحلي في مجالات مختلفة منها: الصحة النفسية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وحماية الطفل من الإساءة والعنف الأسري المبني على النوع الاجتماعي، إضافة إلى الاستعداد للأزمات، والتدريب المستمر للأطباء والكوادر الصحية المساعدة على حزمة الدلائل الإرشادية ومعايير الرعاية الصحية السليمة والأمنة المعتمدة في المراكز .

كما حقق الأردن إنجازات مهمة في مجال الصحة الإنجابية، لاسيما في خفض معدل وفيات الأمهات، حيث بلغت نسبة وفيات الامهات عام 2018 29.8 وفاة لكل 100 ألف ولادة ارتفعت النسبة عام 2019 الى 32.4 ثم ارتفعت عام 2021 لتبلغ 85.2 وفاة لكل 100 ألف ولادة وكانت جائحة كورونا السبب وراء الزيادة الكبيرة في نسبة وفيات الامهات في عام 2021. وكان معدل وفيات الأمهات غير المصحوبات بفيروس كورونا في عام 2021 هو 29.8 لكل 100.000 ولادة حية ، وقد كانت ابرز اسباب الوفاة النزيف الدموي التوليدي والجلطات الدموية.

أعد الأردن العديد من الاستراتيجيات الوطنية التي تضمنت مبادرات لتحسين الخدمات الصحية حيث تضمنت رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033 مثل هذه المبادرات ومنها: تحديد معايير جودة الرعاية الصحية الوطنية واعتمادها، ومراقبة البيانات وإجراء المقارنات المعيارية، وتقديم إطار لحوكمة وتمويل القطاع الصحي، إضافة إلى مبادرة تحقيق التأمين الصحي الشامل وتوحيد أنظمة التأمين الصحي العام، وتحسين نظام الرعاية الصحية الأولية للأسرة ، وتطوير قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي، والبدء بعملية التحول الرقمي لنظام الرعاية الصحية، ويشمل ذلك إعداد نظام المعلومات لقطاع الصحة وتحسين إمكانية الوصول إليه تقنيا.

وقد تم تضمين قضايا الصحة الإنجابية والجنسية أيضا في الاستراتيجيات الوطنية الصحية وعلى النحو التالي:

- تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام (2020 - 2030) من قبل المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. واحتوت الاستراتيجية على أربعة أهداف استراتيجية ضمن أربعة محاور وهي: محور البيئة الممكنة من خلال تطوير تشريعات وسياسات داعمة وممكنة لقضايا الصحة الجنسية والانجابية المتكاملة، ومحور الخدمات والمعلومات والذي يتحقق من خلال توفير خدمات ومعلومات صحة جنسية وانجابية مدمجة ومتكاملة ذات جودة لكافة السكان (الافراد) في كافة مناطق المملكة، ومحور المجتمع والذي يتناول تحقيق اتجاهات ومعتقدات وسلوكيات مجتمعية إيجابية تجاه قضايا الصحة الإنجابية والجنسية، إلى جانب محور الاستدامة والحوكمة والذي يركز على تطوير خدمات ومعلومات صحة جنسية وإنجابية متكاملة.
- استراتيجية الاتصال لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية للأعوام 2022-2024
- الخطة الوطنية 2021-2030 لتنفيذ التزامات الأردن نحو قمة نيروبي 2019 بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي بينت الالتزامات الوطنية نحو قمة نيروبي 2019 وعددها اثنتي عشر، و اقتراح المداخلات الرئيسية التي تعددت طبيعتها من سياساتية إلى توعوية وتنقيفية وإلى تطوير القوانين والأنظمة وإلى خدماتية ومالية وبناء

القدرات وإجراء البحوث، وتبع ذلك قائمة بالأنشطة الواجب القيام بها لتنفيذ المُدخلات المقترحة والمؤشرات وآلية المتابعة والتقييم والجهات المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المقترحة

- تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للسكان(2021-2030) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي كان أحد محاورها يركز على الصحة الإنجابية والجنسية وتم تحديد الهدف العام والأهداف الفرعية الخاصة بمحور الصحة والصحة الجنسية والإنجابية والتي تمحورت حول الوصول للرعاية الصحية من خلال تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل وضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية لكافة السكان وتعزيز أنماط الحياة الصحية السليمة بما يضمن السيطرة على الأمراض المزمنة والسمنة ومحاربة التدخين.
- وفيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالحمل الآمن فقد تم تضمين الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 والاستراتيجية 2023-2025 محاور متعلقة بالحمل الآمن.

كما أن وزارة الصحة تقدم الخدمات الصحية للمواطنين واللاجئين السوريين القاطنين في المناطق النائية، من خلال التوسع في تقديم خدمات الأمومة والطفولة لتشمل بعض المراكز الصحية الفرعية في إقليم الشمال والوسط، حيث أصبحت هذه المراكز تقدم بعض خدمات الأمومة والطفولة مثل التطعيم، ورعاية الحامل، والنفاس وتنظيم الأسرة، وتم اعتماد وتأسيس مراكز تحويلية شاملة في جميع محافظات المملكة وتزويدها بالأجهزة والأدوات الطبية اللازمة لتقييم ومتابعة حالات الحمل ذات الخطورة العالية ، وبذلك تكون الوزارة قد طورت هذه الخدمات بما يضمن الجدوى وتقليل التكاليف على المنتفعين، غير ان هناك تحديات تواجه الوزارة متعلقة بالموارد المالية وهجرة الكوادر الطبية من القطاع العام الى القطاع الخاص وتعمل الوزارة رغم محدودية مواردها على تحفيز كوادرها وخاصة الذين يعملون في المناطق النائية، ولكن يبقى هذا التحدي، تحديا رئيسيا امام الوزارة.

كما قامت وزارة الصحة أيضا ومن ضمن خططها التنفيذية بعقد مجموعة من البرامج التي تستهدف الأزواج وتزويدهم بالخدمات ومعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الإنجابية في مختلف مناطق المملكة، كما قام معهد العناية بصحة الأسرة بتنظيم سلسلة ورش خاصة برفع وعي المقبلين على الزواج، بأهمية التخطيط المسبق للأحمال، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، للمساعدة بين الأحمال. وتقوم الوزارة أيضا بالتوعية في مجال الممارسات الضارة وخاصة على فئة الشباب لا سيما تلك المتعلقة بالتدخين والكحول والمخدرات والسلامة على الطرق، وقام المركز الوطني لتطوير المناهج بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم بتصميم كتب مجتحي العلوم والرياضيات المطوّرة على سبيل المثال لمحتوى ينمّي اتجاهات نحو مكافحة الممارسات الضارة، من مثل: التدخين، والكحول، والمخدرات، إضافة إلى تضمينها عدداً من مفاهيم التوعية المرورية.

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق الوصول الكامل والمتساوي إلى الخدمات والمعلومات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، أطلقت وزارة الصحة الأردنية خطاً عديدة، منها ؛ والخطة الاستراتيجية الاتصالية لوزارة الصحة في مجال تنظيم الأسرة 2019-2023 والخطة التنفيذية ذات التكلفة لتنظيم الأسرة 2020-2024 ، كما أطلق المجلس الأعلى للسكان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان منصة "دربي"، لتقديم حزمة متكاملة من المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية للشباب لمساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بصحتهم الإنجابية وتمكينهم من تطبيق هذه القرارات وتهدف المنصة إلى رفع الوعي لدى أفراد المجتمع وبالأخص الشبان والشابات، والارتقاء بصحتهم الإنجابية، من خلال تقديم حزمة متكاملة من المعلومات

والبيانات، الى جانب اعداد وثيقة المعايير الوطنية لخدمات الصحة الانجابية الصديقة للشباب عام 2018 وقرارها من قبل مجلس الوزراء وتعميمها على المؤسسات المعنية بغايات التنفيذ ، وتطبيقها في خمسة مراكز صحية تابعة لمعهد العناية بصحة الأسرة، الى جانب تطبيق مساق الصحة الانجابية ضمن الانشطة اللامنهجية في (13) جامعة، وانشاء عيادات صحية صديقة للشباب في بعض الجامعات الرسمية منها الجامعة الأردنية، جامعة العلوم والتكنولوجيا والجامعة الهاشمية وبناء قدرات اعضاء الهيئة التدريسية في مجال تقديم خدمات الصحة الانجابية الصديقة للشباب. بدعم مالي وفني من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبشراكات مع منظمات المجتمع المدني منها الجمعية الملكية للتوعية الصحية.

ولغايات اقتراح السياسات الصحية المبنية على الأدلة العلمية، تم إنجاز العديد من الدراسات وملخصات السياسات من قبل المجلس الاعلى للسكان بما يخدم تعزيز خدمات الصحة الانجابية والجنسية في الاردن.

كما أعدت وزارة الصحة خطتها الاستراتيجية للأعوام 2023-2025 والتي تهدف الى الوصول الى مجتمع معافى وآمن صحيا متمتع برعاية صحية شاملة ذات جودة عالية ، وتضمنت الاستراتيجية لأول مرة محور خاص بالرعاية الصحية الأولية والوقائية والذي يهدف الى تحسين الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية بجودة وعدالة وبمشاركة مجتمعية فاعلة من خلال مجموعة من المبادرات تضمنت تبني نموذج الصحة العامة والطب الوقائي ونموذج صحة الأسرة في الرعاية الصحية الأولية وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الأولية والحد من حدوث وانتشار الأمراض السارية والسيطرة عليها، إضافة إلى الحد من انتشار الأمراض غير السارية وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية والجنسية وتنظيم الأسرة وصحة الطفل، وتعزيز ودمج خدمات الصحة النفسية ومكافحة الإدمان، والحد من المخاطر الصحية المرتبطة بصحة البيئة ، وتعزيز خدمات الصحة المدرسية بكافة مكوناتها وممارسة السلوكيات الصحية في المجتمع وبرامج الصحة المهنية.

ثانياً: فيروس نقص المناعة المكتسبة(الايدز)

وفي ما يخص الأمراض المنقولة جنسياً، يقع الأردن بين الدول التي نسبة انتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية فيها متدنية، كما أن الفحوصات متدنية أيضاً، وبالرغم من ذلك فإن نسبة مرتفعة من الأردنيين على المستوى الوطني قد سمعوا عنه، ولكن السماع لا يعني المعرفة، حيث تبين أن نسبة المعرفة بطريقتين لتجنب العدوى بالفيروس وهما استخدام الواقي الذكري عند كل اتصال جنسي واقتصار العلاقة الجنسية على شخص واحد ليست عامة (حوالي 50%)، وكانت هذه النسبة أقل بين الشبان والشابات دون سن 25 سنة على المستوى الوطني (45% و38% على التوالي) أما المعرفة الشاملة عن الإيدز فمتدنية جداً في الأردن، فقد تبين أن 9% فقط من الرجال والنساء 15-49 سنة لديهم معرفة شاملة بطرق الوقاية من العدوى بفيروس المناعة البشرية، أما بخصوص المعرفة باحتمال انتقال الفيروس من الأم إلى المولود خلال الحمل وعند الولادة وبالرضاعة من الثدي فكانت المعرفة بهذه الطرق الثلاث مجتمعة أفضل وبلغت 26% بين النساء والرجال على حدٍ سواء، كما أن نسبة قليلة من النساء والرجال 15-49 سنة يعرفون أين يمكنهم الذهاب للحصول على فحص للكشف عن فيروس المناعة البشرية (27% و 40% على التوالي) وكانت هذه النسب بين الشابات والشبان دون سن 25 سنة متدنية أيضاً (23% و 33% على التوالي)، لقد كشفت

نتائج مسح السكان والصحة الأسرية الديموغرافية أن نسبة ملحوظة من الأردنيين وخاصة الشباب منهم لديهم مواقف تمييزية ضد الأشخاص المتعاشين مع هذا الفيروس، وتؤخذ المواقف التمييزية كمؤشر على الوصمة التي يحملها الأشخاص نحو من يعرفون أنهم مصابون بالفيروس، وتوفر الحكومة الأردنية برنامجاً وطنياً لمكافحة "الإيدز"، وتقدم من خلاله المشورة والفحص، بغض النظر عن جنسياتهم، وبدون معرفة هويتهم الشخصية وبوجود طبيب نفسي يقدم الدعم اللازم للمصاب. كما أولت الحكومة اهتماماً بموضوعات الأمراض المنقولة جنسياً ومن ضمنها فيروس نقص المناعة المكتسبة حيث تحرص على تقديم الخدمات التالية:

- فحص طوعي للأمراض المنقولة جنسياً.
- توفير الفحوصات المجانية للجميع.
- توفير الخطة العلاجية اللازمة للأمراض الجنسية.
- تقديم المشورة بكل سرية واحترام مع الحفاظ على كرامة الجميع بدون احكام مسبقة

كما قامت وزارة التربية والتعليم بتصميم كتب المباحث المطوّرة خاصة كتب العلوم وكتب العلوم الحياتية وتضمينها محتوى يتعلق بطرائق الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة.

كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بجهود كبيرة في هذا المجال، ومنها مركز سواعد التغيير لتمكين المجتمع وهو المنظمة غير الحكومية الأردنية الوحيدة التي تعمل في مجال فيروس نقص المناعة البشري، بالتعاون مع الشركاء في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يستجيب مركز سواعد التغيير للاحتياجات الطارئة للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري والفئات الأكثر تأثراً به وذلك من خلال خمس برامج وهي: فيروس نقص المناعة البشري، العنف المبني على النوع الاجتماعي، الصحة الإنجابية و الجنسية والحقوق ، حقوق الانسان. ويعمل مركز سواعد التغيير من خلال برنامج فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) ويدعم هذا البرنامج الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري (PLHIV) والفئات الأكثر عرضة للإصابة به/ الفئات الأكثر تأثراً (KPs) وذلك من خلال التركيز على الوقاية والحماية والمناصرة وكسب التأييد. وينفذ مركز سواعد التغيير التدخل الوقائي من خلال تدريب العاملين في الميدان جميع أنحاء الأردن. يعزز التدريب الذي يستمر لخمس أيام المعرفة حول فيروس نقص المناعة البشري والأمراض المنقولة جنسياً، ويعزز أيضاً مهارات العمل الميداني لديهم، ويعرفهم بمبادئه وأخلاقياته. ثم يتم تأهيلهم لعقد جلسات توعية وتثقيف يتم من خلالها نشر مواد تعليمية وتثقيفية حول الموضوعات التي تم تدريبهم عليها، بهدف تثقيف المجتمعات المستهدفة في عمان وإربد والزرقاء والمفرق، يتعاون مركز سواعد مع قطاع الرعاية الصحية العام والخاص لإجراء فحوصات مخبرية للأمراض منقولة جنسياً غير متوفرة في المركز وتقديم خدمات الاستشارة الطبية والمداخلات العلاجية. في حال إيجابية الفحص السريع للمستفيد لفيروس نقص المناعة البشري يتم إحالته إلى وزارة الصحة لإجراء الفحوصات التأكيدية والحصول على أدوية فيروس نقص المناعة البشري والاستشارة الطبية. يقوم مركز سواعد بتغطية جميع تكاليف فحوصات فيروس نقص المناعة البشري والاستشارة الطبية وعلاج الأمراض المنقولة جنسياً للمستفيدين غير القادرين وحسب إمكانيات المركز، بالإضافة إلى ذلك، يطلق مركز سواعد حملات إعلامية سنوية لمكافحة الوباء والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشري

في إطار الدعوة للتخفيف من الوصمة والتمييز تجاه المصابين بفيروس نقص المناعة البشري والفئات الأكثر تأثراً به، وورش عمل تدريبية حول آلية تقديم الخدمات بناء على معايير حقوق الانسان وبدون وصم وتمييز يشارك فيها مقدمو خدمات من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني كما يستهدف المؤثرين المجتمعيين مثل القادة الدينيين والإعلاميين بورشات تدريبية لتعزيز دورهم في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري، ويناصر مركز سواعد التغيير القضايا المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية وحقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشري / الإيدز من خلال برنامج فيروس نقص المناعة البشري الشامل الذي يركز على الوقاية والحماية والدعوة. آليات

ثالثاً: آليات الحماية لضحايا العنف الجنسي والخدمات المقدمة

لدى الأردن إطار مؤسسي فعال لحماية الناجيات من العنف حيث أقرت الحكومة الأردنية مصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل للأعوام (2021 - 2023) حيث تهدف للوصول إلى العديد من القطاعات في المجتمع والتي تشمل "الخدمات الاجتماعية، خدمات العدالة والشرطة، الخدمات الصحية، التنسيق والشراكة، والتوعية. ويتم استقبال البلاغات والشكاوي للنساء ضحايا العنف من قبل إدارة متخصصة ونوعية وهي إدارة حماية الأسرة ويتم أخذ جميع الإجراءات القانونية التي تضمن السلامة والحماية للنساء المتعرضات للعنف وعلى مدار الساعة، ويتم التعامل مع الحالات بحسب منهجية محددة وواضحة ويتم إحالة هذه الحالات الى الشركاء مقدمي الخدمات الصحية او النفسية او الاجتماعية بحسب ما تطلبه ظروف الحالة وتكون جميع الخدمات المقدمة لهذه الحالات مجانية سواء خدمات صحية او نفسية وتكون المعالجة بالمجان (الطب القضائي او الطب الشرعي والطب النفسي) من قبل المستشفيات.

واعتمدت الحكومة في عام 2020 مجموعة من التدابير لحماية النساء والفتيات خاصة الأكثر ضعفاً والأكثر حاجة للحماية، وتوفير دور الحماية لهن. بهدف توحيد الجهود المقدمة وتنظيم إجراءات تعامل الوحدات الإدارية مع حالات العنف وبصورة تضمن سهولة الإجراءات وتسلسلها وآليات متابعتها وضمن تقديم كافة الخدمات للضحايا. كما تم تطوير دليل إجراءات وزارة الصحة للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل، والذي يهدف إلى مأسسة العمل في تطبيق الدليل وتحسين جودة الخدمات المقدمة لحالات العنف، وبصورة تضمن سهولة الإجراءات وتسلسلها وآليات متابعتها. وتم أيضاً تطوير دليل إجراءات إدارة حماية الأسرة للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل. وتطوير دليل إجراءات وزارة التربية والتعليم للتعامل مع حالات العنف الأسري وحماية الطفل من العنف. ودليل العاملين في وزارة الداخلية للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي و العنف الأسري وحماية الطفل.

رابعاً: صحة المرأة العاملة

قامت الحكومة بإصدار مجموعة من التشريعات لمكافحة التمييز على أساس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة اقتصادياً وحماية المرأة العاملة حيث صدرت :

- صدرت تعليمات العمل المرن لسنة 2018 بموجب المادة (13) من نظام العمل المرن رقم (22) لسنة 2017. وقد صدرت تعليمات الدوام المرن في الخدمة المدنية لسنة 2021. حيث تهدف هذه التعليمات زيادة كفاءة الموظفين من خلال توفير مرونة في ساعات الدوام الرسمي بحيث تسري أحكام التعليمات على موظفي الخدمة المدنية الذين أمضوا مدة التجربة المحددة بموجب نظام الخدمة المدنية واستثنى من إكمال مدة التجربة الموظفة الحامل الأمر الذي يعزز من حماية حقوق المرأة العاملة.
- تعليمات بدائل الحضانات المؤسسية لسنة (2021) (2) : لضمان حقوق الأم العاملة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية، حيث تضمنت التعليمات الإلزام بدفع بدل حضانات للمؤسسات الخاضعة لأحكام قانون العمل وتكون بدائل الحضانات أما بالتعاقد مع دار حضانة أو أكثر في مناطق جغرافية متعددة ويكون للعامل/ة حق اختيار الحضانة المناسبة من بينها أو أن يختار العامل التعاقد مع دار حضانة على أن يساهم صاحب العمل بتغطية التكلفة المالية. وعلى الرغم من إيجابية التعليمات إلا أن المركز يسجل بأنه لا يجوز أن يتم اعتبار ذلك مخرجاً لتحلل صاحب العمل من مسؤوليته بإنشاء الحضانة في موقع العمل.
- صدور نظام عمال الزراعة رقم 19 لسنة 2021 ، وصدور تعليمات إجراءات التفتيش على النشاط الزراعي ، حيث شمل النظام عمال وعاملات الزراعة بأحكام قانوني العمل والضمان الاجتماعي وأكد على المساواة في الأجور عن كل عمل ذي قيمة متساوية دون أي تمييز قائم على أساس الجنس وعلى استحقاق العاملة إجازة أمومة بأجر كامل.
- إصدار التعليمات التنفيذية للضمان الاجتماعي لشمول العاملين في العمل المرن والعمل المؤقت وغير المتفرغين ، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي في استحداث تأمين الأمومة والتعطل عن العمل، ومنح القانون المعدل للضمان الاجتماعي الصلاحيات لتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي المترتبة على المنشآت الريادية. كما اطلقت مبادرة (اشمل نفسك للمحافظة على حقوق العاملين في المنشآت التي يعملون لديها).
- وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية لكبار السن وعمال المياومة فقد تم تخصيص نسبة لا تتجاوز 50% من إيرادات اشتراكات تأمين الأمومة السنوية لتقديم إعانات عينية ومادية لغير المقتردين من كبار السن والمرضى وعمال المياومة .
- الحد من التمييز في الأجور :قامت وزارة العمل بمعالجة التمييز في الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص بشكل عام، حيث تم اعتماد تشريعات تضمن المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية من حيث القيمة وذلك من خلال إدراج مبدأ الانصاف بالأجور بقانون العمل الأردني في عام 2019
- صدر قرار وزير العمل رقم 2 لسنة 2018 بمقتضى أحكام المادة (69) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته الخاص بالأعمال والأوقات التي يحظر تشغيل النساء بها). بإلغاء القرار السابق والسماح للمرأة الأردنية بالعمل بالأوقات والمهن التي ترغب بالعمل بها أو اثاؤها وبناء على موافقتها المسبقة مع مراعاة المعايير والاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص.
- صدرت تعليمات شروط وتدابير السلامة والصحة المهنية في مواقع العمل الزراعي لسنة (2021) ، نصت المادة (4/ز) منه يلتزم صاحب العمل الزراعي بما يلي: (اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير لحماية المرأة العاملة الحامل او المرضع من الأخطار والأمراض التي قد تنجم عن العمل الزراعي وعن الآلات المستعملة فيه).

خامساً: أبرز التحديات والاولويات والفرص المتاحة والشراكات

على الرغم من وجود العوامل المساعدة والفرص المتاحة التي ساهمت دعم جهود الأردن في مجال ضمان حقوق الصحة الإنجابية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتوفير الخدمات الصحية للسكان، وجود تشريعات وأطر استراتيجية وطنية داعمة مثل الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام 2020-2030، والتي ستحقق الإتاحة الشاملة لخدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية للمساهمة في الوصول إلى رفاه الأسر في الأردن، الاستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030 واستراتيجية وزارة الصحة 2023-2025.

وقد كان لتداعيات جائحة كورونا أثرا سلبية ويتم العمل على الاستجابة السريعة خلال حالة الطوارئ وتتسارع برامج الإغاثة الإنسانية للتقليل من تداعياتها

تتطلب القضايا المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية اهتماما كبيرا خاصة خلال الأزمات والطوارئ وذلك بسبب زيادة المخاطر والوفيات والمرض المرتبطة بها مثل زيادة خطر وفيات الأمهات والأحمال غير المخطط لها وضعف متابعة الحمل والولادة والنفاس وسوء التغذية وزيادة انتشار الأمراض المنقولة جنسياً فيروس نقص المناعة البشرية والعنف المبني على النوع الاجتماعي وغيرها.

إضافة إلى وجود برامج تنفذها وزارة الصحة من خلال المراكز المنتشرة في المملكة تعنى بمتابعة الصحة الإنجابية والجنسية وتوفر الخدمات الصحية لجميع فئات السكان في الأردن ، والجهات الاخرى المقدمة للخدمات منها الخدمات الطبية الملكية، ووكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومنظمات المجتمع المدني مثل الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة ، والجمعية الملكية للتوعية الصحية ومعهد العناية بصحة الأسرة ، الا أن هناك تحديات في هذا المجال ابرزها:

1. محدودية التكامل بين برامج الصحة الجنسية والصحة الإنجابية وبرامج الرعاية الصحية الأولية في المراكز الصحية وخدمات النسائية والتوليد في المستشفيات ونقص وضعف في البرامج التي تقيّم مستوى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المقدمة حالياً في القطاعين العام والخاص.
2. ارتفاع الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة وارتفاع معدلات الأنجاب بين غير الاردنيين وضعف الخدمات الموجهة للصحة الجنسية والأمراض المنقولة جنسياً وصحة اليافعين والشباب في المراكز الصحية الحكومية، إلى جانب ضعف خدمات المشورة ، وانخفاض وسيط الرضاعة الطبيعية (0.9) شهر ، والانتقال السريع الى انجاب الطفل الاول.
3. هناك تفاوت كبير في مستوى الخدمات الصحية المقدمة في المناطق الجغرافية وتواجه النساء بشكل خاص صعوبة في الوصول إلى بعض الخدمات الصحية، وتوافر الخدمات الطبية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الوعي بموضوع الصحة الإنجابية بين فئة الشباب، والخدمات الاستشارية والإنجابية المتاحة للمرأة ذات

- الإعاقة ما زال محدوداً، علاوة على ذلك فإن قدرات المرأة في المشاركة في قرارات الأسرة الرئيسية المتعلقة بصحتها ورفاهها مثل تنظيم الأسرة واستعمال موانع الحمل محدودة
4. ضعف البنى التحتية للمؤسسات الرعاية الصحية.
 5. التحديات الاجتماعية التي تحد من فرص المرأة والفتاة للاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية والصحة الجنسية وخدمات ما قبل الزواج خاصة في المناطق النائية حيث يُنظر إلى هذه الخدمات على أنها خدمات خاصة بالنساء المتزوجات فقط.
 6. نقص في البرامج التي تقيّم مستوى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المقدمة حالياً في القطاعين العام والخاص ومدى التزام مقدمي الخدمة بالبروتوكولات المعتمدة ومدى رضى المستفيدين منها.
 7. غياب خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتخصصة والمتكاملة (طبي ونفسي واجتماعي وأسري) والموجهة الى الفئات الأكثر هشاشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي ومرضى الإيدز ومخالطيهم.
 8. وجود نقص في أعداد مقدمي الصحة الجنسية وصحة اليافعين وعدم كفاية البرامج التدريبية المتخصصة في الصحة الجنسية والموجهة الى مقدمي هذه الخدمات.
 9. حاجة المناهج المدرسية لبرامج تعليمية تغطي صحة اليافعين وتشمل الثقافة الجنسية والإنجابية وبمحتوى وأسلوب يتناسب مع الثقافة الاجتماعية والدينية السائدة في المجتمع.
 10. تعزيز البرامج التوعوية الموجهة للخاطبين والمقبلين على الزواج والمتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية (التثقيف والتأهيل الإنجابي قبل الزواج)
 11. تعزيز البرامج الإعلامية الدورية المستدامة والمتخصصة في الصحة الجنسية والانجابية
 12. تبني نموذج صحة الأسرة في الرعاية الصحية الأولية كهدف أساسي للطب العلاجي ، إلى جانب تبني مفهوم إدماج المجتمع بالرعاية الصحية، وضرورة التركيز على الوقاية من الامراض وعوامل الاختطار لها، وضرورة دمج الصحة الجنسية والانجابية والصحة النفسية والتأهيل الطبي لكافة المراحل العمرية في الرعاية الصحية الأولية
 13. الحاجة إلى التخطيط المسبق والسليم لادارة الازمات والكوارث والاستعداد لها، والاخذ بعين الاعتبار آثار التغير المناخي العالمي والاقليمي على الصحة؛ ومأسسة ذلك في كافة خطط وسياسات اوزاروة الصحة والجهات المقدمة للخدمات الصحية .
 14. الحاجة إلى تعزيز الحوكمة والمساءلة في القطاع الصحي ككل، وتسيع مظلة التامين الصحي وتحسين الوصول والحصول على الخدمة الصحية بجودة عالية في الوقت المناسب وبالكلفة المعقولة بناءً على احتياجات المجتمع المحلي؛ ومعالجة تفاوت توفر الخدمات الصحية بين المناطق
 15. دعم وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص؛ والقطاع غير الحكومي؛ والجهات الداعمة، مع الاخذ بعين الاعتبار الضغط الذي تسببه كاستطالة أمد اللجوء السوري على موارد وزارة الصحة؛ في ضوء انخفاض التمويل للمنظمات غير الحكومية والدولية والجمعيات العاملة في المملكة.
 16. على الرغم من أهمية إيلاء برامج الصحة الجنسية والإنجابية أهمية خاصة خلال فترة الاستجابة للطوارئ، إلا أنه وللأسف لا يتم إدراجها في الخطط الوطنية للاستجابة للطوارئ وإعطائها الأولوية في الاستجابة والعمل على تحقيق الأهداف الخاصة ببرامجها في الطوارئ. ولعل من أقرب الأمثلة على ذلك الاستجابة الأردنية لجائحة كورونا حيث تم

تنفيذ إغلاق كلي لمراكز وعيادات تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ومن ضمنها تنظيم الأسرة في القطاعات الصحية المختلفة لأكثر من 40 يوماً تلتها فترة من الإجراءات التقييدية التي أثرت بشكل أساسي على وصول وحصول المستفيدين من الخدمات إليها. وقد رصدت الدراسات والتقارير الكثير من المعوقات والتحديات في تقديم خدمات تنظيم الأسرة خلال الجائحة بسبب الإجراءات التقييدية مثل حظر التجول وتخفيض نسب إشغال النقل العام وغيرها، وانخفاض في أعداد الكادر المؤهل لتقديم الخدمات وعزوفهم عن تقديم الخدمات التي تتطلب إجراءات مباشرة مثل تركيب اللولب والغرسه ورصدت هذه الدراسات والتقارير أن (26%) من النساء اللواتي رغبين بالحصول على خدمات تنظيم الأسرة لم يتمكن من الحصول عليها وذلك بسبب إغلاق أماكن تقديم الخدمات (60%). كما بينت الدراسة لجوء وتفضيل السيدات في الأردن للوسائل طويلة الأمد مثل اللولب (32.5%) أو تلك التي لا تتطلب مراجعة لمقدمي الخدمات مثل الوسائل التقليدية (21.8%) والواقى الذكري (152) مما أثر على إمكانية الاستمرار في استخدام الوسيلة لعدم الحاجة إلى تكرار التزويد. هذا وقد بينت (44.2%) من السيدات أن سوء الوضع الاقتصادي للأسر بسبب تداعيات جائحة كورونا قد أثر على رغبتهم في الإنجاب والرغبة بتأجيل الحمل (25.4%) أو تقليل عدد الأطفال المرغوب بهم (23.6%). وهذه النتائج تؤكد أيضاً على ضرورة تعزيز الاستجابة للأزمات في السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتنظيم الأسرة.

وفي ضوء ذلك فإن الأولويات في هذا المجال هي :

1. مراجعة القوانين والأنظمة الخاصة بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية وتحديثها أو تطوير غير المتوفر منها بما يحقق توفير خدمات ومعلومات الصحة الجنسية والإنجابية بشكل متكامل
2. تخصيص وتوجيه الميزانيات ومصادر التمويل والمنح لبرامج الصحة الجنسية والإنجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي
3. ضمان الوصول والحصول على خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي للفئات الأكثر عرضة للإقصاء من النساء والأطفال والمراهقين والشباب واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بشكل عام ، مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاع الأزمات و الطوارئ
4. الحاجة الى تحديد وتطوير حزمة تعنى بالخدمات الأساسية للصحة الجنسية والإنجابية متضمنة الأدلة الإجرائية و الإرشادية و برامج بناء القدرات ويشمل ذلك حالات الطوارئ والأزمات مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً مثل الشباب و اليافعين وذوي الإعاقة وكبار السن
5. بناء قدرات العاملين في مختلف القطاعات حول قضايا وخدمات ومعلومات الصحة الجنسية والإنجابية ومع التركيز على خصوصية الفئات المختلفة، وتعزيز برامج المشورة المقدمة.
6. الحاجة إلى توفير نظام معلومات وطني يعنى بجمع وتوفير معلومات ومؤشرات خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

7. الحاجة الى تطوير وتحسين البنى التحتية لتسهيل ادماج خدمات الصحة الجنسية والانجابية والعنف المبني على النوع الاجتماعي
8. الحاجة الى تطوير أنظمة الاشراف والمتابعة والتقييم
9. ضرورة تعزيز الاستجابة للأزمات في السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بقضايا الصحة الانجابية والجنسية والحماية وغيرها من القضايا الصحية.

القسم السابع: التعاون الدولي والشراكة

أولاً: أوجه التعاون واليات التنسيق في المجال السكاني العربي والدولي

يقوم الأردن بدور ريادي على مستوى الإقليم في كافة المجالات وخاصة في قضايا السكان والتنمية، حيث أن له إسهامات كبيرة وملموسة ومؤثرة في مجال التنمية على مستوى المنطقة العربية، وإيماناً منه بأهمية العمل العربي المشترك في مجالات السكان والتنمية، وضرورة تعزيز وتأطير وتنسيق الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق التنمية السكانية المستدامة في الدول العربية، قدم الأردن مقترحاً لإنشاء المجلس العربي للسكان والتنمية وتم الموافقة عليه وإقراره في جامعة الدول العربية في عام 2018، وعلى المستوى الدولي يتعاون الأردن في قضايا السكان من خلال المجلس الأعلى للسكان مع العديد من الجهات الدولية المعنية بقضايا السكان والتنمية مثل منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومراكز الأبحاث والدراسات والجامعات وغيرها، وتتمثل اليات التنسيق والتعاون من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بالقضايا السكانية ومتابعة قراراتها والمصادقة على المواثيق والالتزامات والتعهدات الصادرة عنها والتعاون مع الدول العربية في قضايا السكان والتنمية. ومن جهة أخرى فإن عضوية المجلس الأعلى للسكان في اللجان التوجيهية والفنية الدولية والعربية هي إحدى اليات التنسيق والتعاون، وفيما يلي بعض المشاركات الدولية والإقليمية واللجان التي شارك في عضويتها المجلس الأعلى للسكان خلال الخمس سنوات السابقة:

- المشاركة في كافة المؤتمرات الدولية المتعلقة بقضايا السكان والتنمية ومنها لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية وتم اعداد أوراق موقف الأردن وتقديمها خلال الأعوام من 2018-2022 في دورات لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية السكان والتنمية 51-55 حسب المواضيع التالية: الدورة 51 " المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية"، الدورة 52 " تقييم ومراجعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأثره على استمرار ومراجعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030." الدورة 54 " السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة"، الدورة 55 " السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل".

• التعاون والتنسيق مع المجلس العربي للسكان والتنمية :

- عضوية المجلس العربي للسكان والتنمية الذي تم انشاؤه عام 2019 لتعزيز التنسيق والتعاون العربي المشترك في مجال السكان والتنمية ورئاسة الدورة الأولى لمدة عامين (2019-2020)
- عضوية المكتب التنفيذي للمجلس العربي للسكان والتنمية لمدة عامين 2020-2021
- عضوية لجنة الخبراء الاستشارية للمجلس العربي للسكان والتنمية
- بناء قدرات أعضاء المجالس/اللجان الوطنية للسكان في الدول العربية حول الإدارة المحكمة بالنتائج
- المشاركة في كافة الفعاليات المنفذة من قبل المجلس العربي للسكان والتنمية بالتنسيق مع إدارة السياسات السكانية في جامعة الدول العربية (الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية)

• عضوية الشبكة العالمية لأبحاث صحة اللاجئين (جامعة إدنبرة) ومركز أبحاث الأزمات الممتدة التابع لجامعة غرب اسكتلندا.

- عضوية المجلس الأعلى للسكان للجنة التوجيهية لمشروع الشير نت العالمي
- توسيع نطاق عمل مشروع الشير نت الأردن على المستوى الإقليمي -مصر ولبنان كمرحلة أولى ودعم شير نت الأردن المستضاف في المجلس الأعلى للسكان في التوسع مستقبلا على المستوى الإقليمي في مجال الصحة الجنسية والانجابية.

وفيما يتعلق بأوجه التعاون مع جهات إقليمية ودولية في مجال السكان والتنمية، فعلى مستوى الحكومة الأردنية كغيرها من الحكومات فإنها تتعاون مع العديد من المنظمات والجهات الدولية والدول في هذا المجال من خلال اتفاقيات مشتركة والبيات متفق عليها وبروتوكولات خاصة بها لاسيما الوكالات التابعة للأمم المتحدة من خلال إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للاعوام 2018-2022 حيث يلزم إطار عمل الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة فريق الأمم المتحدة القطري بزيادة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق ثلاث أولويات مترابطة ، بما في ذلك بناء قدرات المؤسسات وتمكين الأفراد وتعزيز الفرص المتاحة إلى جانب إطار التعاون الإنمائي لمنظمات الأمم المتحدة للأعوام 2023-2027، والذي يعد وثيقة مشتركة بين الحكومة الأردنية وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم الأولويات والخطط الوطنية وكذلك أداة للتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في الأردن ، حيث تم تحديد أربعة مجالات ذات الأولوية للأمم المتحدة في الأردن وهي: تقديم الدعم لسياسات واستراتيجيات النمو بما في ذلك مسارات الاقتصاد الأخضر والشامل والتحويلي، تعزيز حقوق الانسان وفرص الاعتماد على الذات للأشخاص الذين يعيشون في اكثر الأوضاع هشاشة، تأمين وصول الأردن إلى الموارد والاستخدام العادل والمستدام لها وخاصة المياه والغذاء والطاقة، تعزيز الروابط ما بين المؤسسات والسكان كعمل لنجاح واستدامة الأولويات الثلاث الأولى .

اما على مستوى تعاون المجلس الأعلى للسكان خلال السنوات الخمس السابقة مع العديد من الجهات والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال قضايا السكان والتنمية فمن ابرز الجهات التي تعاون معها المجلس:

1. مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان : البرنامج القطري التاسع للأعوام (2022-2018) لتنفيذ برنامج ديناميكيات السكان والفرصة السكانية والذي يتضمن إعداد الاشتراتيجيات الوطنية للسكان والصحة الإنجابية ومتابعة تنفيذها على المستوى الوطني. وبناء القدرات المؤسسية للمجلس وفي مجال إعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بالسكان والتنمية والصحة الإنجابية.
2. الشير نت العالمي من خلال شير نت الأردن - منصة المعرفة لبحوث الصحة الإنجابية : لإعداد ونشر دراسات وملخصات سياسات لتدعيم دور المعرفة في بناء السياسات والممارسات المبنية على الأدلة والبراهين في مجال الصحة الجنسية والانجابية منذ عام 2016 ولغاية 2024.
3. مشروع هيفوس: المدعوم من السفارة الهولندية لتنفيذ مشروع الحكومة اللامركزية ومركزة والنوع الاجتماعي في البلديات خلال عام 2020 ضمن مشروع تمكين المرأة من اجل القيادة والذي هدف الى تمكين النساء العضوات في المجالس البلدية المختارة للعب دور فاعل في إدماج المكون السكاني وأهداف التنمية المستدامة وقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين في

الخطط الاجتماعية و الاقتصادية المحلية للبلدية و دعم تمكين عضوات المجالس البلدية بعملية صنع القرار على المستوى المحلي.

4. مشروع السفارة الهولندية : مشروع لاعتماد المعايير الصحية الصديقة للشباب في قضايا الصحة الإنجابية والجنسية بالتعاون مع معهد العناية بصحة الأسرة (تقييم قبلي وبعدي لمراكز تقديم الخدمة و بناء قدرات الكوادر العاملة فيها لتصبح مراكز تميز لخدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب .

5. شراكات مع جامعة ادنبرة ، جامعة غرب اسكتلندا ، لتنفيذ دراسات متخصصة في مجال الصحة الإنجابية للاجئين .

6. التعاون مع المجلس العربي للعلوم الاجتماعية 2020-2022 لتنفيذ دراسة نوعية حول الاثار الصحية والنفسية لزواج اللاجئات الاطفال السوريات .

7. مشروع تمكين المرأة السورية اللاجئة في الأردن، 2021-2022 والذي تم تنفيذه من قبل المجلس الأعلى للسكان ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، بتمويل من قبل الصندوق السعودي للتنمية، حيث هدف المشروع الى التمكين المعرفي والاقتصادي لعدد من النساء والفتيات السوريات اللاجئات في الأردن من أجل عيش كريم.

8. المنظمة الدولية للأبحاث العلمية : نفذ المجلس بالشراكة مع جامعة هارفرد والجامعة الأردنية والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بدعم من المنظمة الدولية للأبحاث العلمية (هولندا) لإعداد دراسة عن الدوافع الاجتماعية لزواج الأطفال في الأردن والاثار الصحية والنفسية لزواج الأطفال الأردن بهدف توفير ادلة كمية عن الاثار السلبية الناجمة عن زواج الأطفال، لسد الثغرات اللازمة لدعم التغيير على المستوى المجتمعي ومواد إعلامية داعمة.

9. التعاون مع منظمة الاسكوا في مجال بناء القدرات الوطنية لإدماج قضايا كبار السن في السياسات ، واعداد تقرير حول الوضع القائم للهجرة الدولية في الأردن

10. منظمة NUFFIC لتنفيذ تدريب متخصص حول الصحة الجنسية والانجابية ضمن مشروع نحو تحقيق خدمات وحلول أكثر استدامة لاحتياجات الصحة الجنسية والانجابية للشباب واللاجئين في الأردن بالتعاون مع الجهات المنفذة للمشروع:

■ Vrije Universiteit Amsterdam

■ KIT Royal Tropical Institute

■ BElink Academy

11. الوكالة الامريكية للتنمية الدولية : التعاون مع الوكالة ضمن مشروع تواصل لسعادة الأسرة في تنفيذ أنشطة اتصالية في مجال السكان والصحة الإنجابية ، تضمنت بناء قدرات مجالس المحافظات في مجال ادخال البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي، اعداد الاستراتيجية الوطنية للأعلام السكاني للأعوام 2018-2022 ، حملات ومواد إعلامية داعمة في مجال الصحة الإنجابية . برامج تدريبية للشباب في مجال ريادة الأعمال (مشروع شباب الفرصة).

12. المنظمة الهولندية للأبحاث العلمية: مولت هذه المنظمة أربعة أبحاث كبيرة للأردن في مجال الصحة الجنسية والإنجابية بالشراكة ما بين خبراء من الأردن وخبراء على المستوى العالمي للأعوام 2017-2020.
13. مركز المعلومات والبحوث في الجامعة الأمريكية في مصر: التعاون ما بين المجلس ومركز المعلومات والبحوث في الجامعة الأمريكية في مصر في اعداد دراسة حول "عدم المساواة في الصحة الجنسية والإنجابية: حالة الأردن"، 2018.
14. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) : حيث تعمل يونيسيف الأردن على تنفيذ البرامج ودعم الخطط التنموية للحكومة الأردنية من أجل حماية حقوق جميع الأطفال واليافعين، وتحسين فرصهم في الحياة مهما كانت جنسياتهم. وهذا يتضمن العمل مع الحكومات والمنظمات المحلية لتعزيز الأنظمة الوطنية للترويج للعدالة والحياة الكريمة لكل الأطفال واليافعين أينما كانوا في الأردن، مع إيلاء اهتمام خاص بالأطفال واليافعين في الأماكن الأكثر هشاشة.

ثانيا: ابرز القضايا الملحة في مجال السكان والتنمية على المستوى الإقليمي

اما فيما يتعلق في ابرز القضايا ذات الصلة بالسكان والتنمية والتي يجب تكثيف التعاون الإقليمي حولها فتمتدحور ضمن عدة مجالات هي:

أولاً: القضايا المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والحماية الاجتماعية وهي:

- الفقر
- البطالة
- الأمن الغذائي والمائي والتغير المناخي
- العنف القائم على النوع الاجتماعي

ثانياً: القضايا المتعلقة في مجال المرأة والشباب وهي:

- تدني مشاركة المرأة في سوق العمل وانسحابها المبكر من سوق العمل .
- المساواة بين الجنسين.
- الشباب والمراهقين.
- زواج الأطفال

ثالثاً: القضايا المتعلقة بجانب الصحة والصحة الجنسية والإنجابية وهي:

- التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل.
- خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية والجنسية المتكاملة.
- أنماط الحياة الصحية السليمة
- ارتفاع معدلات الخصوبة وخاصة بين اللاجنين وارتفاع الحاجة غير الملباة لخدمات تنظيم الاسرة
- ارتفاع معدلات وفيات الأمهات التي يمكن تجنبها

رابعاً: القضايا المتعلقة بمجال الهجرة واللجوء والأزمات وهي:

- تداعيات اللجوء على الموارد والخدمات المتاحة
- المهاجرين والعمالة الوافدة.

- التوزيع العادل للتنمية والحد من الهجرة الداخلية.
- المخاطر البيئية والطبيعية.
- التغير المناخي وتأثيره على البيئة.
- الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والكفاءات
- الأولويات السكانية في ظل الأزمات وانتشار الأوبئة، ورفع قدرة المؤسسات في التعامل مع الازمات ومشاكل الهجرة واللجوء .

إضافة الى هذه القضايا فإن هناك حاجة ايضا لتعزيز التعاون على المستوى العربي في المجالات التالية:

- تعزيز تنفيذ الإطار الاستراتيجي للتخطيط السكاني في العالم العربي التي وضعت للأعوام 2021-2025
- انشاء مرصد سكاني عربي لنشر البيانات وتتبع التحولات الديموغرافية في المنطقة العربية
- تعزيز تبادل الخبرات والمعارف بين البلدان العربية
- اجراء البحوث المشتركة على المستوى الإقليمي وعقد المؤتمرات الإقليمية لنشر نتائج هذه البحوث

ثالثا: مجالات الدعم الفني

هناك مجموعة من المجالات التي بحاجة الى الدعم الفني ومن ضمنها

- بناء القدرات في مجال ادماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي، واستخدام البرمجيات الحديثة في اجراء التقديرات السكانية، وتانفيذ التعدادات السكانية من خلال السجلات الإدارية.
- بناء القدرات في مجال بلورة خطط الاستجابات الوطنية في أوقات الأزمات بناء على الخصائص السكانية والتحديات القائمة.
- تعزيز البحث العلمي في مجال أثر التغير المناخي على الصحة الإنجابية
- زيادة التمويل المخصص للمجلس الأعلى للسكان من الجهات المانحة لدعم إجراء البحوث والدراسات وجهود كسب التأييد والمناصرة نظرا لضعف التمويل الحكومي
- تعزيز قدرات العاملين في مجالس السكان والتنمية
- مأسسة أنظمة الإنذار المبكر للقضايا الاجتماعية والاقتصادية
- بناء قدرات العاملين في المجلس العربية للسكان في مجال اعداد التقديرات السكانية للحالات الوبائية.
- تعزيز دور الديموغرافيين في المجالس العربية والسكان في الازمات.

المراجع والمصادر

1. الجامعة العربية، الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 الأبعاد الاجتماعية القاهرة، 2016
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرون عاما، 2019.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، 2019
4. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية 2020-2030
5. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الإستراتيجية الوطنية لبدائل الإيواء الحكومية والخاصة (2019-2029)
6. المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020-2030)
7. المجلس الأعلى للسكان، الإستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030)، 2021
8. المجلس الأعلى للسكان، الخطة الوطنية لتنفيذ التزامات الأردن نحو قمة نيروبي 2019، 2021
9. المجلس الأعلى للسكان، تقرير نهاية المدة للاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة (2018-2013)
10. المجلس الأعلى للسكان، الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2018-2013)
11. المجلس الأعلى للسكان، ملخص سياسات تمكين المرأة والفتاة والمساواة بين الجنسين بضمان توفير الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، 2020
12. المجلس الأعلى للسكان، اتجاهات مستويات الإنجاب في الأردن التباينات والمحددات على المستوى الوطني والمحافظات: دراسة وملخص سياسات"، 2019.
13. المجلس الأعلى للسكان، الإستراتيجية الوطنية للإعلام السكاني للأعوام (2018-2022).
14. المجلس الأعلى للسكان، دراسة أثر جائحة كوفيد - 19 على الوصول والحصول الى معلومات وخدمات تنظيم الاسرة في الأردن، 2021
15. المجلس الأعلى للسكان ، الاتجاهات الديموغرافية والأفاق المستقبلية في الأردن، 2021
16. المجلس الأعلى للسكان، استراتيجية اتصال خاصة بقضايا - الصحة الجنسية والانجابية للأعوام (2022-2024)، 2021
17. المجلس الأعلى للسكان، الإستراتيجية الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية والجنسية للأعوام (2020 - 2030)، 2021
18. المجلس الأعلى للسكان، خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة "زواج القاصرات في الأردن" للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة للأعوام (2018-2022)
19. المجلس الأعلى للسكان، تأثير كورونا على الاقتصاد (البطالة ، المرأة)، 2020

20. المجلس الأعلى للسكان، أثر جائحة كورونا على فئة اللاجئين السوريين الهشة في الأردن، 2020
21. المجلس الأعلى للسكان، ملخص سياسات تعزيز اتجاهات دراسة اتجاهات الشباب المقبلين على سوق العمل نحو ريادة الأعمال والبيئة المؤسسية الداعمة في الأردن، 2018.
22. المجلس الأعلى للسكان، التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية حول التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي السكان والتنمية - القاهرة 1994 بعد مرور خمسة عشر عاما. 2009
23. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الاستراتيجية الوطنية لكبار السن 2018-2022، 2018
24. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، السياسات والمبادئ التوجيهية للوقاية والاستجابة لحالات العنف في الأردن (العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل)، 2018
25. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الخطة الوطنية التنفيذية لمصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل (2021 - 2023)، 2022.
26. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، تقرير أحوال الأسرة الأردنية، 2018
27. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ، الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025، 2020
28. المركز الوطني لحقوق الإنسان، التقارير السنوية لحالة حقوق الإنسان في الأردن، للأعوام 2018 الى 2021
29. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي ، للأعوام 2018-2022
30. دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية، التقارير الرئيسية، 2012، 2017/18.
31. دائرة الإحصاءات العامة، التعدادات العامة للسكان والمساكن، 2004، 2015.
32. دائرة الإحصاءات العامة، التقارير السنوية لمسوح العمالة والبطالة، 2018-2022
33. دائرة الإحصاءات العامة، الوفيات في الأردن: وفيات الأمهات والبالغين: دراسة تحليلية استنادا إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015، 2016
34. دائرة الإحصاءات العامة، الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي 2018-2022
35. مؤسسة التدريب المهني، الخطة الإستراتيجية لمؤسسة التدريب المهني، 2020-2022
36. مؤسسة ولي العهد، من خلال الموقع الإلكتروني ، <https://www.cpf.jo/ar>
37. رئاسة الوزراء، خارطة تحديث القطاع العام، البرنامج التنفيذي 2022-2025
38. رئاسة الوزراء، رؤية الأردن 2025، البرنامج التنفيذي 2019-2022
39. رئاسة الوزراء، الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، (2019 - 2025).
40. رئاسة الوزراء، الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016-2025
41. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، أولويات (2023-2025)
42. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021 - 2023
43. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، 2020-2022

44. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الثاني حول أجندة التنمية المستدامة 2022، 2030
45. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018-2022
46. وزارة التنمية الاجتماعية، الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية (2022-2026)
47. وزارة الشباب، الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019-2025
48. وزارة الصحة، التقارير السنوية لوفيات الأمهات، للأعوام من 2018 - 2021
49. وزارة الصحة، النشرة الإحصائية السنوية لوفيات الأطفال حديثي الولادة لعام 2018
50. وزارة الصحة، التقارير الإحصائية السنوية لوزارة الصحة للأعوام 2019 - 2021
51. وزارة الصحة، الإنفاق الصحي المباشر في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة لعام 2021
52. وزارة الصحة، الخطة الاستراتيجية الاتصالية لوزارة الصحة في مجال تنظيم الأسرة (2019-2023)
53. وزارة الصحة، الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2018-2022
54. وزارة الصحة، الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2023 - 2025
55. وزارة العمل، الإستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011-2020)
56. وزارة العمل، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني 2014-2020
57. وزارة العمل، الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل 2017-2021
58. وزارة العمل، الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل 2022-2025

التشريعات والقوانين

1. الدستور الأردني لعام 2022
2. قانون حقوق الطفل لعام 2022
3. قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته
4. قانون الضمان الاجتماعي رقم 1 لسنة 2014 وتعديلاته
5. قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017
6. قانون الأحوال الشخصية لعام 2019 وتعديلاته
7. قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لعام 2022
8. قانون منع الاتجار بالبشر رقم 9 لسنة 2009 وتعديلاته